

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۵۴

نهیست از آن غریب
لعل

۵۴۹



کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: هرگاه آن را

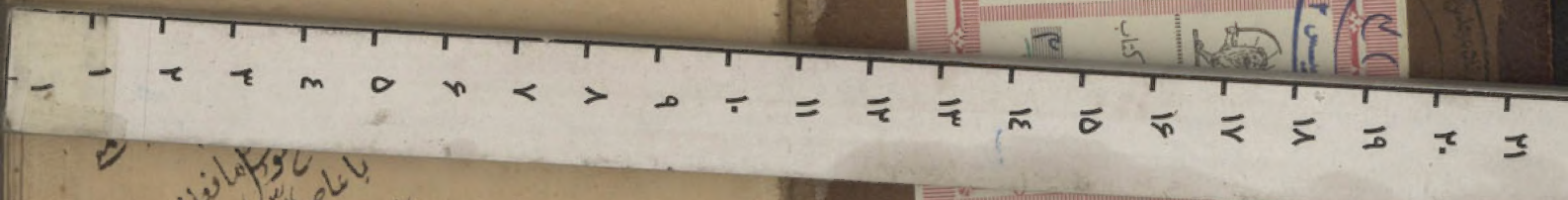
مؤلف: ()

جلد: (۵۴۹) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب

۱۳۰۲
۱۳۰۳



با صلوات بر محمد و آل محمد
میرزا محمد تقی
تاریخ ثبت در کتابخانه
۱۳۰۲

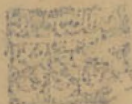
خطی اهدائی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

۵۴۹

نه هفتاد و نه
لحمه

۵۴۹



یا عاصم کل غصه
منسوب است
یا عاصم کل غصه
منسوب است
یا عاصم کل غصه
منسوب است
یا عاصم کل غصه
منسوب است

۱
۱
۲
۳
۴
۵
۶
۷
۸
۹
۱۰
۱۱
۱۲
۱۳
۱۴
۱۵
۱۶
۱۷
۱۸
۱۹
۲۰
۲۱

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: نه هفتاد و نه

مؤلف: آقاي سيد محمد صادق طباطبائي به کتابخانه مجلس شورای ملی

جلد: (۵۴۹) از کتب (خطی) اهدائی

شماره ثبت کتاب: ۴۱۵۳

تاریخ ثبت: ۱۳۰۴

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۵۴۹

تذمة النظم في الجمع على الاشياء والظواهر
القصص مع الشرائع كمن في سحر الحق
انعم الحق

١٠٥
من مسرورين للامير

لا تحبوا سلاسله الخشب
سلاسله الخشب



١٠٢
بنها انظر في العجائب
من مبرراته

١٥١

كتاب نزعة الناطق في تاسيسه على الجمع بين الاشياء والنظائر
 لشيخنا صاحب جامع الشرائع محمد بن سعيد الحلبي ابن عم المحقق

بسم الله الرحمن الرحيم وبه
 الحمد لله رب العالمين والصلوة على رسوله
 محمد وآله اجمعين اعلم اني قد صفت
 لك هذا الكتاب وجعت منه من الحكم
 والمطير وسميته نزعة الناطق في الجمع
 بين الاشياء والنظائر
 العبادات كل فعل مشروع لا يحرمه الا
 بنقطة العظم والمذلل لله سبحانه وتعالى
 وحدها البيع محمود برغم الخوارزمي
 في كتاب الحدود انها نهاية العظم و
 المذلل لمن يسمي ذلك بافعال ورد
 بها الشرع على وجه مخصوصة وما
 يجري مجراها على وجه محصور ومعنى

قوله وما يجري مجراها الا خلاصا بالبيع
 وهذا الحد الذي ذكره شامل له لبيع
 احيا بابي هاشم فانهم حدوده بانها نها
 الخوض والذلل للغير بافعالهم
 لها وهذا الحد الذي ذكره السوخ سطر
 عبادات محال في الاسلام فانها تسمى
 عبادات في شرعنا فاذا حصلت عبادت
 قال شيخنا السيد جعفر
 محمد بن الحسن الطوسي قدس الله روحه
 عبادات الشرع خمس الصلوة والركعة
 والصوم والحج والجماد وقال الشيخ
 ابو جعفر محمد بن علي الطوسي رحمه الله
 الوسيلة عبادات الشرع عشرة اصناف
 اضاف الى هذا الخمس غسل الخنابة وقمر
 والاعسكان والعمره والرباطة وقال

الشيخ ابو علي سلاط العبادات سنة اسقط
الجهاد من الخمس الاول و اضاف اليها الطهارة
والاعكاف وقال الشيخ ابو الصلاح
العبادات عشر اسقط الجهاد ايضا من
الخمس الاول و اضاف اليها الوفاء بالندوة
والعمود والعود وبرهين الايمان و
تادئة الامانات والخروج من الحقوق و
الوصايا واحكام الجناين ولا خلاف في التبع
اقول ان العبادات كثيرة والذي
قد حضرت منها خمسة واعرف سما وهي الطهارة
وضوا كان او غسلا وازالة الخبائث
البرد والنياب والصلوة والزكوة و
الصوم والحج وما تبعه والجهاد والاعكاف
والخمسة والهم والرباطة والوفاء بما عقد
عليه من التمسد والعمد والميرس وتادئة

لامات

الامانات والخروج من الحقوق والوصايا
وزيادة النبي ولا بد عليهم السلام وزيارة
المؤمنين وتلاوة القرآن والدعاء وما يحرم
جراه من السبح وغير من احكام الجناين
قبل الموت وبعدة والجهاد والسلام على الموت
وردة السلام عليهم وصلاتهم بالمجاسة و
المسعى في جوابهم والاستغفار بالعلوم العربية
اذا قصد بها الاجتهاد في الاحكام الشرعية
وصحة اللفظ بالادعاء والقضاء بين الناس
والشتم اذا كان من اهلها والله تعالى
الصلوة قبل دخول وقتها وقدر وحى في باب
الصلوة من كتاب التهذيب عن النبي صلى الله عليه
آله انه كنز من كنوز الجنة والصبر وانتظار الفرج
والوكل على الله وكمال المرض وكظم الغيظ و
العفو عن الناس والاكساب للعباد والعنف

والندب والمكاتب والوقف والجس والعري
والرفى اذ قصد بها المقرب الى الله تعالى
بوحى الوضوء سنة عشر شدا الحيف
ولا سحاضة والنفاس ومن لا موات من
الناس بعد بردهم بالموت وقبل يطهرهم
واستطاعوا الاستسحاضة اذ اوحى بها الله
دونا الفصل والبول والغائط اذ اخرجها
من الموضع المعتاد والريح والنفاس الغالب
على السمع والبصر وما يغلب العقل والتميز
والشك في الوضوء قبل القيام عن محله
والاشغال وفعل غيره والشك في الوضوء
اذا يتقن الحدث وسبق الوضوء والحدث
معا ولم يعلم السابق منهما والندب الوضوء
مندوب وكذلك العهد واليمين وقال
الشيخ ابو جعفر الطوسي رحمه الله في المتهمة

وقوم

وقوم من اصحابنا من اصحاب الحديث الجواليقي
اذا كان عن سنة واستدل بما رواه الصغار عن
احد من محدثي عيسى عن الحسن بن علي بن بطين عن
احد الحسين بن اسد بن علي بن بطين قال سالت ابا
الحسن موسى عليه السلام عن المدعى يقتض الوضوء
قال ان كان عن سنة وضوء والصحيح حل هذا
الحديث لا استحباب لان الامامية يجوزون على
ترك العمل بقتضاه قد يجمع الشيخ في سائر
كتبه عما ذكره في التهذيب فان ذكرتم من الشك
ويقتن الوضوء والحدث معا يدخلهما تقدم من
الاحداث فلا حاجة الى ذكرها قما اخر قلنا
لا سلم ذلك لانا لانعلم انه يقتض ان حدثنا
بل الشك ويقتن الوضوء والحدث معا وعدم
العلم بتقديم السابق منهما يوجب الوضوء
الوصوات المستحبات تسعة وثلاثون وضوءا

نظ
فلسها ص

الوضوء على الرضوء ووضوء الحائض إذا طهرت
 في صلاتها مستغلة بذكر الله تعالى ووضوء النوم
 لمن لا غسل عليه ووضوء النوم لمن عليه الغسل
 والوضوء إذا توجه في حاجة والرضوء المطالب
 قبل دخول الوقت والرضوء للتوافل والوضوء
 مضافا إلى غسل الجنابة لمجبر صحيح وهو مذهب
 الشيخ أبي جعفر في التهذيب والرضوء إذا أراد
 الجماعة قبل أن يغسل لأنه لا يؤمن أنه إذا جمع
 قبل أن يغسل أو يتوضأ إذا اجتمع من ذلك
 الجماعة أن يحكي الولد بموتها والوضوء لمن أراد
 أن يجمع أمراته وهي حائل لأنه لا يؤمن إذا جامع
 قبل الرضوء بأن يحكي الولد أصغر القلب يحيل اليد
 والوضوء للطوائف المسنون والرضوء للمسعى
 والرضوء للوقوف بالمسعى والرضوء للوقوف
 بعرفات والرضوء لرمي الجمار وقال الميركا

والرضوء للصلاة

زوجته

لا يجوز أن يرى الأعلى وضوء والرضوء للثنية
 والرضوء لدخول المساجد والرضوء عند دخول
 الرجل بزوجته مسجدا للرجل والمرأة مقبلا والرضوء
 إذا قدم من سفر قبل الدخول على أهله فقد قال
 الصادق عليه السلام من قدم من سفر ودخل على
 أهله وهو على غير وضوء رأى ما يكره فلا يكره
 إلا نفسه رواه أبو جعفر بن بابويه في كتاب
 المنافع ووضوء الحاكم إذا جلس للقضاء بين
 الناس والرضوء لمن غسل ثيابه إذا أراد
 تكبيرة قبل أن يغسل والوضوء لمن كان جنبا
 إذا أراد أن يغسل الميت وبه قال الشيخ أبو
 محمد بن بابويه في كتاب من لا يحضره الفقيه ورواه
 في باب الزيادة من التهذيب محمد بن أحمد بن يحيى
 عن أبيهم زهناشم عن نوح بن شعيب عن هاشم
 بن عبد الله عن أبي عبد الله عليه السلام والرضوء

+

لمن اراد ان يدخل الميت القبر جازبه خمر صحيح وضوء
لمن اراد ان يجامع زوجته اذا كان قد غسل مسامحة
وبر قال الشيخ ابو جعفر في كتاب مرة بحضرة النعمان
وفي كتاب المسح وضوء الميت مضى قال في غسل
عليه ما قال بعض اصحابنا ومنهم من قال بوجوبه
وهو الصحيح جاءت به اخبار من حملها صحيح
السند والوضوء لآراء القرآن والوضوء
للمصحف والوضوء لمن كتابه المصحف
وقال الشيخ ابو جعفر في المذهب بوجوبه وهو
قوي والوضوء من المذنب بالخمر الصحيح المعلوم
ذكره الذي رواه علي بن عيسى بن عمار ورواه
الحسن بن سعيد عن محمد بن اسمعيل عن ابي الحسن
عليه السلام قال سأل عن المذنب فامرني بالوضوء
منه والوضوء قبل الاكل والوضوء بعد الاكل
وقد روي انها يذهب ان القبر وجاز في الاجابة

بالوضوء

بالوضوء والفاطمة الشايع محل على الحقايق
الشرعية واذا وطئ الرجل جارية ثم اراد وطئ
جارية اخرى قبل ان يغتسل بوضوء على ما رواه
في المذهب باب الزنا ذكوات النكاح محمد بن
احمد بن يحيى عن يعقوب بن محمد بن عمرو رواه عنه
ابي عبد الله عليه السلام والوضوء اذا اراد ان
يكتب شيئا من القرآن على ما روى والوضوء
من مضى المجوس على ما روى والوضوء من
التي والوضوء من الرعايا لابل والوضوء
من الجليل الذي قيل منه الدم وهذه النكاح
مذهب الشيخ في الاستنباط وجازها جاز
صحيحان واعادة الوضوء اذا نكحها وكان
قد نسي الاستنجاء وهو مذهب الشيخ ابي جعفر
في المذهب وروى به خبران صحيحان وخبر
اخر رواه عماد الساباطي والوضوء لما خرج

عيسى

من الذكر بعد الاستبراء على ما رواه محمد بن يحيى
وهو مذهب الشيخ في المنتجب والوضوء اذا اراد
ان ياخذ حصى الجمار على ما ذكره محمد بن محمد البصري
في كتابه المعروف بالمعتمد ثم قال بعد ذلك
لا يجوز ان يرمي الجمار الا على وضوء
يجب الغسل في اثنين وعشرين موضعا الغسل
عند النقاء احتائين سواء كان بعد انزاله
لم يكن والغسل عند الوطء في البئر اذا كان
مع انزاله بلا خلاف فان لم يكن معه انزال فلا
يجب الغسل لان الاصل عدم المرأة الدنم
وهو مذهب الشيخ الى حفرة وقد روي ذلك
احد بن محمد البرقي برفعه عن ابي عبد الله عليه السلام
قال اذا انى الرجل المرأة في برها فلم ينزل
فلا يغسل عليهما فان انزل فغسلهما الغسل ولا
غسل عليهما وقال سيدنا المرتضى وجماعة من

اصحابنا

اصحابنا واخاؤه ابن ابي ادريس عجب الغسل
سواء انزل ام لم ينزل والغسل عند انزال الماء
الدائى بشهوة او غير شهوة في حال الصحة من
المرض والغسل عند انزال الماء بشهوة وان
لم يكن معه دق اذا كان مريضاً والغسل عند
وجود البلل عقيب غسل وجب بانزال الماء
الدائى لا بالماء الحامس وان لم يكن البلل
بدق ولا بشهوة اذا لم يبل ولم يجتهد قبل الغسل
فان كان قبلا واجتهد فلا يغسل عليه والغسل
عند وجود المني على ثوب لم يترك فيه غير سواء
قام من موضعه او لم يقم بلا خلاف والغسل
عند وجود المني على ثوب الذي يثا ركه في غير
اذا وجد قبل القيام من موضعه فان وجد
بعد القيام من موضعه لم يجب عليه الغسل
قال المرتضى في الانتصار وابن ادريس في

الرابع في هذا القسم لا يجزى عليه غسل سواه
 قام من موضعه ولم يغم وغسل الخائض في الطهر
 وغسل النساء إذا كهرت وغسل المسحضة
 قبل انقطاع الدم إذا انقب الكرسف لم يسل
 وأضال المسحضة اللانة قبل انقطاع دمها
 إذا انقب الكرسف سأل وغسل المسحضة
 إذا انقطع عنها دم الاستحاضة إذا كان الدم
 بعد الكرسف وغسل الميتة إذا كان مؤنثا
 وغسل من الميتة من الناس بعد برده بالموت
 وقبل تطهيره بالفضل وغسل من وجب عليه
 الغد وغسل من وجب عليه الزحم وغسل
 من وجب عليه الصلابة وما وجب من الاعانة
 المستنونة الغد والعهد والتمن
 الاعمال المستنونة خمسة واربعون
 غسلا غل يوم الجمعة وليلة النصف من شعبان

ودومها وليلة النصف من شعبان وأول ليلة
 من شهر رمضان وكذلك كل ليلة مفردة منه
 على ما ذكره الشيخ أبو جعفر في المصباح من ذلك
 غسل ثلث ليلة منه وخامس ليلة منه وسابع
 ليلة منه وتاسع ليلة منه وحادية عشر ليلة منه
 وثالث عشر ليلة منه وخامس عشر ليلة منه وسابعة عشر
 ليلة منه وتسعة عشر ليلة منه وحادية عشر
 ليلة منه وثالث عشر ليلة منه وخامس عشر
 ليلة منه وسابعة عشر ليلة منه وتسعة عشر
 ليلة منه وفي ليلة احدى وعشرين من شعبان
 ليلة ثلث وعشرين من غسل ٢ أول الليل وفي
 في آخره ودوي خمر في التهذيب أن الصادق عليه السلام
 فعل ذلك وغسل ليلة اربعة وعشرين منه وقد
 ذكر ذلك الشيخ محمد بن علي في كتابه في كتاب غسل
 شهر رمضان عن الصادق عليه السلام وغسل ليلة
 النصف من شعبان

العطر ويومها يوم التروية ويوم عرفة ويوم
 الأضحي ويوم العيد ويوم المباهلة وهو يوم
 الرابع والعشرون من شهر ذي الحجة وغسل
 للأحرام وغسل دخول الحرم وغسل دخول مكة
 وغسل دخول المدينة وغسل دخول مسجد
 صلى الله عليه وآله وغسل رابدة وغسل باردة
 الأبرية عليهم السلام وغسل من قل وزغة وغسل
 من نسي إلى مصلوب بعد ثلثة أيام ليراه وغسل
 التوبة وغسل المولود وغسل فاضى صلوة الكسوف
 لها الحرق التبريك وتركها مقفدا وقال
 سلا بوجوبه وغسل صلوة الحاجة وغسل
 صلوة الاستخارة وقد روي أنه إذا أراد أن
 يغسل الميت استحب أن يغسل قبل غسله
 وكذلك إذا أراد كفننه والتقى الميت قدس سره
 في الرأى استحباب الغسل في رمي الجمار قال

ولغسل

ولغسل رمي الجمار فإن تمتع فليست وضوء
 بجوز النية في ثمانية عشر موضعا إذا
 قضى الصلوة ولم يجد المكلف الماء مع الطهارة
 وقال الشيخ أبو جعفر الحسن بن أبي بصير في الرأى
 أنه يجوز في أول الوقت وإذا وجد وليس معه
 وإذا وجد معه ثمة لكنه بطريق خروج في الحال
 وإذا فقد الماء وإذا كان مريضا وخاف من
 استعمال الماء ونزاهه المرض وإذا خاف من
 استعماله على نفسه أو ماله من سبغ أو لغيره وإذا
 كان مريضا متى استعمله أضرب المصطفى وإذا أحم
 في مسجد النبي صلى الله عليه وآله نية الخروج سوا كان
 واجدا للماء في المسجد أو غير واجد وكذلك إذا
 أحم في المسجد الحرام وإذا أحدث في حرام
 الحجته ويوم عرفة ولم يمكن من الخروج نية غسل
 وأعاد الصلوة على ما رواه السكوني وذكره

وفيه

الشيخ في النهاية والسخ ابو جعفر بن بابويه في
 عن يحضر الفقيه الا انه قال ولم يرد ذلك
 اذا انصرف وقال الفقيه محمد بن ادریس
 لا يجوز ذلك واما اذا الصلوة على الجنان
 وهو محدث يتم استحبابا واذا اراد النوم
 وقيل عليه الوضوء للنوم يتم استحبابا واذا
 كان الميت محترقا ومجذوما وخيف من تقطيعه
 تطيع جلده بلاقاة الماء وجب ان يتم واذا
 منع البرد الشديد الغاسل من غسله ولم يكن
 هتافا لم يمسح بها الماء وجب ان يتم واذا
 مات الرجل بنى نساء لا رحم له فمن في موضع
 ليس فيه رجال يتيمة النساء فان كان فيهن ذوات
 غلبة من وراء الثياب تصب عليه الماء صبوا واذا
 مات المرأة بنى الرجال لا رحم لها فيمن في موضع
 ليس فيه نساء يتمها الرجال وروى انهم يغسلون

من قرأه

من

منها محاسنها ويديها ووجهها فان كان لها
 فيمن ذواتهم غلبة من وراء الثياب تصب
 عليها الماء صبوا يحصل التحسين
 وعشرين شيئا المسكر على احلا وخمر كان
 او نبيذا او نبيعا او مزا وقال الشيخ ابو
 علي بن بابويه في الرسالة وانه ابو جعفر محمد بن
 علي في كتاب من لا يحضره الفقيه وفي كتاب
 المتنع والحسن بن علي في كتاب التمسك
 ولا بأس بان يصلى ويؤب اصابه خمر لانه
 تعالى حرم شهها ولم يحرم الصلوة في ثوب
 اصابته وهذا القول خلاف الاجماع وقد
 روى عدة اخبار ضعيفة وروى ما فيها
 والقناع وما شق الكافر وطبا والكلب
 والخنزير كذلك وعرق الكلب والخنزير و
 الكافر وما يخرج من افواههم واعينهم وفتانهم

ر
 او بعا

واجسادهم من الدمع والبصاق واللحاح
 والمخاط والقيح وغير ذلك والتي من كل
 حيوان ومبائس البنية وطبيبات اوباس
 من الادمى قبل قطه يبرح بالعضل وعند
 ما لا ياكل لحم وبول وورقه سواء كان حيا
 بالاصل او محرما بالجل وعرق الابل الحية
 وغيرها من الحيوانات وبه قال الشيخ
 ابو جعفر الطوسي في النهاية ومعظم كتبه
 وجماعة من اصحابنا يدل على ذلك ما رواه
 ابو القاسم جعفر بن محمد عن محمد بن يعقوب
 عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن علي بن الحكم
 عن هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال لا تاكلوا من لحوم الحية ولو ان اصابع
 من عرقها فاعسله وروى مثل ذلك خضر
 الخنزي عن ابي عبد الله عليه السلام والدم على احدا

عن

عدا دم البق والبراغيث والسمك وكل ما لا ينز
 له سائل وارتما من الخبيث البس نجسها على اصح
 القولين الجبر صحيح لم يرد منه نجسها رواه محمد بن
 يعقوب عن محمد بن اسمعيل عن الفضل بن شاذان
 عن منصور بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام
 واستباه الماء الطاهر الماء النجس في الاماكن
 ولولا النقص والاجماع لجازت الرخصة فنهى وقد
 الحق الشيخ ابو جعفر في ذلك عرق النجاسة من الحرام
 واليه ذهب المعتمد المتبعة ورجع عنه الرسالة
 الى ولده والحق ايضا ابن الصبية معتمد على ما
 رواه السكوني وهو عاقى وايضا فليس مما زاد
 دليل والحق ايضا الوزغ والعرب وقال
 في كراه من الميسوط وكلاهما من الاستصحاب من
 المحرم ان الماء ما وقع فيه مستحبة واستعمله

عن صفوان بن يحيى

ايضا يكون والحار ايضا ذروا الدجاج مطلقا
من غير قيد بالجل والصبحان هذه الأحكام
الملحقة محمولة على الكراهة وان الغسل منها
مستحب في الماء على شيء يستحق التحقير
الأمر بالغسل منها ليس بليل
المطهرات خمسة عشر شيئا الماء يطهر كل ما و
الشرع بفعله والناظر يطهر كل ما يكون في
الغسل من اللحم والتوابل والمروق اذا كانت غليظة
ومع فيها مقدار وقيد او أقل للجبر الصريح وبه
قال الشيخ ابو جعفر في الثاني من البهاة وغيره
من كتبه والمذهب جاء من اصحابنا وقال
محمد بن ادريس لا تطهر والعصر اذا صاد
استفاد اكله وبحرارة نجس فاذا اقل بالبار
ودهب ثلثاه وبقي طهر وحل شربه و
اللبين والجراد والكران وما اشبه ذلك

من الأجزاء

والكران
بذلك
كما

اذا عمل من طين مجود رقيقا وكلما تحمله النار
من كاستها الخفة اذا صار رما وادوارا
تظهر الخف والغسل من الجحاسة والرباب
تطهر راتاء ولونج الكل مصفا الى الماء
المرة الاولى حاء حديث صحيح بالمرفق من ذلك
ومنعه الشيخ ابو جعفر الطوسي واكثر اصحابنا و
قال الشيخ المنيد رحمه الله المرة الثالثة والجرو
المدر والخرف والحب والحرق يظهر موضع
الجحاسة اذا لم يبق القاريطا الخوخ قال يعزى
فلا بد من غسله بالثاء ويستحب ان يجلس
الى الماء قبل استعماله الا حجارة الشمس تطهر
بروض والوارى اذا اصابها الحصى والبوك
الحصى طلعت عليه الشمس وجففتها فاما الحصى
فلما اقيت على خبز بهذا الحكم فيها لا من طريق
العموم وهو ما رواه ابو بكر الحضرمي عن ابي عبد الله
عليه السلام انه قال كلما اشرفت على الشمس فقد

الماء

ظهر واستحالة الحلو حلا ونزع الماء من اللبن
 النجسة كذا أو بعضه في المواضع التي يحسب
 نزع الكل أو البعض واجتماع المياه الخمسة في
 موضع واحد مع بلوغها كذا وهو قول السيد
 المرتضى وعبد العزيز بن البراء رضي الله عنهما وهما
 والامان يظهر الكافر اذا اسلم واستبراء
 الجلاء من الجلاء على قول يجوز الصلوة
 في ثنية وعشرين شيئا القطن والكتان وجميع
 ما ينبت الارض من الخشيش والنبات وجلد
 ما يؤكل لحمه اذا كان مذكي فان كان مما لا يؤكل
 لحمه او كان متافلا يجوز الصلوة فيه وبلغ اول
 يربخ وصوفه وشعره ووبره وروثه وعظمه
 ميتا كان او متوفى واخر الخنازير والسجائب
 قول وبه قال الشيخ ابو جعفر الاول من
 النهاية ومعظم كتبه والذهب جماعة من
 اصحابنا واخر الخنازير لئلا في حال الاختيار

المختص

مع الكراهية وللرجال عند الصلوة والثوب
 الابريسم اذا كان سداية او كحة مما يحور الصلوة
 فيه والذهب في اعمل فيه ما سترهن والحديد
 الرصاص والفضة والنحاس والجره والصدف
 والطين والخص والنفق والحرف والابرو
 الصخر والقطار والمسلط العنبر والرباد
 واللاون والمن والشم والمخ جميع هذا اذا
 ستر العورة جاز الصلوة فيه
 كره الصلوة في ثمانية وعشرين شيئا الثياب
 السوداء العمامة والخف ويكره ايضا
 الاحرام فيها وقال ابو الصلاح تكرر الصلوة
 في الثوب المصنوع واستد كراهية الاسود
 ثم لاجرم والملع والمذهب والموشح والملمح
 بالحجر والذهب والنور الشاف اذا كان
 تحت ثياب اخر الثوب الواحد والسجائب

قول الشيخ الى حفتر في الاول من المنهاج والكر
 كية والده هيب جامع من اصحابنا والشيخ
 ابو حور ورفاه سبتنا المرفوع
 ابو حفتر الثاني من المنهاج والاول من
 سبيل الخلافة وادب الصلاح الكافي وهو
 اختار المعية محمد بن ادريس والقرن الذي
 فوق جلدنا العلي بن محمد وقال الشيخ في به
 لا يجوز والحبر المحض للرجال والنساء او
 العامة بحجر حليل والمؤيد المؤثر به فوق
 القمص الشياطين المنسوبة بالماثل والقصير
 المكشوف بالتماسج والحبر المحض والوثب
 المشمل باستمال الصفا وثوب الحايض اذا كان
 مشتمل وثوب شارب الحمر ومن لم يكن يحفظ
 من النجاسات اذا لم يعلم فيه نجاسة وكل ما
 تم الصلوة فيه منزه اذا كان كذا وبحور والفتوة

والمر

والنعل والحف والسيف والمنظف والسوا
 والحام والذليج والحبال وما اشبه لك
 اذا كان فيه نجاسة وجاز خمر من يتقن مما
 كان على انسان او معة وفيه نجاسة والحلال
 اذا كان ناصوت وكذا سورة كذلك والنام
 اذا لم يمنع من المرأة فان منع كانت الصلوة
 غير جائزة وروى جبرائيل عليه السلام ولا واما
 على الدابة فلا بأس والحام اذا كان في صورة
 والقاب للمرأة والقباء اذا كان شدة ودا لا
 في حال الحرب وقال الشيخ المنبذ لا يجوز
 قال الشيخ في الشدة كذا على ما يريها
 مذكرة ولم يعرف من الشيوخ خيرا مستدا
 والكر من لا يرسم المحض للرجل على ما روى وهو
 من غير النجاسة والسكر والفتوة اذا
 عمل من يري ما لا يوجب عليه ذكره في طجابه

احاديث والصحيح انه لا يجوز الصلح فيها
 كره الصلح في سبعة وثلاثين موضعا
 وادى ضجنان وادى الشقرم والبدا وادى الصلح
 وعلى القبور ورد بخرم من المقابر اذ كان منه
 ومنها عشرة اذرع اماه وعن عنه وعن حماد وخلفه
 رواه عمار السابكي في الجهات الاربع والارض
 الرملية والبيضة جارية خضراء في البيضة فان كانت
 ارضا مسقوفة فلا بأس وموطن لابل فان
 كنفها وشها بالآلات الكراهية ومرايط
 الخيل والبعال والحير والمايل ومنابع الانعام
 وقرى النمل وطر الودى والجلجات وجواد
 الطلق وبيوت الغايط وبيوت السرايز
 بيوت المحسوس الكبارى والوجل والنمل وعلى
 الكدس الخطه واد كان مطينا والبرذنب
 الشح في الهند وبها خبر صحيح والموضع الذي

لصا

لصا فمه والمرأة معا اذا كانت من ذرية او عن عنه
 او عن سبالة ولم يكن منها ومنه عشرة اذرع على
 الصحيح من المنهية وقال السيد المصنف في بعض
 وجانه من احكامنا وهي اختار ابن ادريس وقد
 الشيخ ابو جعفر في الاول من الهامة الى محله معتبرا
 في المحرم عمار رواه عمار السابكي وهو قطيعة
 وقدرى من طريق العدول ما يعارض رواه عمار
 واطلق ذلك الشيخ المصنف فقال لا يجوز للرجل و
 امرأة تصلى الى جانبه او في صف معه ومضى
 وهي شافئة بطلت صلواتها وسور الحزب والتمتع
 الذي يكون منه من يدى المصلي تارة في الحرم او
 قنديل والموضع الذي يكون منه محاسن غير مغطاة
 والموضع الذي فيه سلاح مشر والموضع الذي
 يكون فيه مصحف مفتوح وهو محسوس تارة والموضع
 الذي يكون فيه اراءة جالسة والموضع الذي يكون

كوفه

فإن كان مواجوا الموضع الذي قبله حابط
يترى من الوعد ببال فيها والموضع الذي فيه يحاط
لا ينعى الله وقال أبو الصلاح لا يجوز الوضوء
في الصلوة على الأرض الحجة ولا يجوز السجود
بشيء من الأعضاء السبعة إلا على محل ظاهره
نكح الصلوة انصاف في سج الكعبة والقبضة
خاصة دون النوافل وبه قال الشيخ أبو جعفر
في أنه في ما يجوز الصلوة من المنيار المباح
وقال في باب المنزلة وفي سائر المحلات
لا يجوز أن يصلي الإنسان القبضة في جوف الكعبة
مع الاختيار كحور العبادة قبل
دخولها فيها في خمسة عشر موضعا نوافل الليل
2. أولها في واثاب الذي قبله اليوم
الليل ونافله الجهر قبل دخول وقت الجهر وقال
بعض أصحابنا لا يجوز إلا بعد طلوع الجهر والصبح

ان

أن وقتها بعد صلوة الليل سواء كان قبل الجهر
أو بعده أو بعده للبحر الصبح وإذا كان الجهر قبل طلوع
وقال ابن أبي نعيم وعمل الجهر ولم يحسن لمن
تعبد على طه عزم الماء وكذلك الإحرام قبل
المنكحات إذا خاف عزم الماء وكذلك طواف
الحج وكذا السعي والحج وطواف النساء ويجوز تقديم
هذه الثلاثة لتمامها إذا كان شيخا كبيرا أو مريضا
أو امرأة تحاوي الحصى حادت بذلك أخباره
وطواف الحج وسعي الحج للعارف والمفرد مع عدم
الشيخوخة والمرض والتخلف في الطواف ووجودها
وطواف النساء لها مع السجود والمرض والتخلف
والخوف وروى في طواف المفرد ولم يصرح بالليل
ولا بالسعي عن محمد بن يعقوب عن عبد بن أصحابنا
عن أحمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن صفوان عن حماد
بن عثمان عن أبي الحسن موسى عليه السلام وصلى ثلثة

الايام فتمتع بالفرح الى الحج من اول ذي الحجة في ذم
 المنة لمن اعتد وعلمه الهدى او غنة ذكره
 الشرح في بر وغيرها من كتب على ما رواه سعد
 بن عبد الله عن احمد بن محمد عن علي بن النعمان
 عن محمد بن سنان عن عبد الله بن مسكان عن
 زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال من
 لم يجد الهدى وجبان يصوم السنة الايام
 من اول الصبر وهذا الجرح يجوز العمل به لان
 في سنن محمد بن سنان وهو ضعيف والى ما
 قلناه ذهب ابي ادريس وروى الجار بالليل
 للنساء والصبيا والحناف والرافعة والعباد
 والعبيد فاما غير هؤلاء فلا يجوز لهم الرمي
 الا بالليل وكلما قرب من احوال كان مضد
 رواه في المذهب باب من رمل امرؤ في
 الصبيان والنساء عن محمد بن يعقوب عن عبد من

(ص)

اصحابنا عن احمد بن محمد عن الحسين بن سعيد عن
 ابي المعز عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام
 ورواه في الحاشية باب الرجوع الى متى في
 الجار عن الحسن بن سعد عن صفوان بن يحيى
 عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 وروى سعد عن ابي بصير عن الحسن بن محمد
 عن علي بن مهزيار عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 رخص للعبد والحناف والرافعة ان يرموا
 ليلة وقال الحق لبعض اصحابنا بذلك فاقول
 يوم الجمعة وغسل من وجب عليه الرجم وغسل من
 وجب عليه الصلابة
 عن اول وقتها في سبعة مواضع صلوات الليل
 عن اول وقتها وهو انتصاف الليل الى قرب
 الفجر وغسل الجمعة عن اول وقتها وهو طلوع الفجر
 الى قرب الفجر والصلوة الظهر جازية في المذهب

الصلوات

في باب الاوقات احاديث وصلوة العشا الآخرة
 الى غسوة الشفق والوقوف الى بعد الزوال من كل
 ما يتطوع به من الصلوة عقيب العشا الآخرة و
 صلوة المغرب العشا الآخرة ليلة لا يضي الرابع
 الليل ليصلها بالمسح وصلوة عيد الفطر عن
 اول وقتها وهو طلوع الشمس وهي الجارع اول
 وقتها وهو طلوع النجم الى قرب الزوال وتكون النظر
 عن اقل وقتها وهو غسوة الشمس ليلة عيد الفطر
 الى قرب الخروج الى المصلي وتأخير الصلوة
 عن اقل وقتها اسطرابها الجماعة

علاء

المنى

اليمنى والجدي خلف الكنف الايسر وموضع
 سهيل على اليمن اليمنى والجدي خلف الكنف
 الايسر ولاهل المغرب ثلاث علامات الربا على
 يمينه والحقوق على شماله والجدي على صخرة
 الايسر ولاهل اليمن ثلاث وهو طلوع بين
 العينين وسهيل حين تغيب على كتفيه والمحب
 على موضع كنف اليمن
 عن المظن بها في حال الفريضة ثلاث غمرضا
 اذا لم يعلم جهتها ولا غلب على طهنة ذلك يصلي
 الى اربع جهات اذا كان الوقت واسعا
 يضيق الوقت صلى الى جهة واحدة والمصلي
 صلواته الخوف والمواجهة للسمع اذا كان
 السبع في خلاف جهة القبلة ومن يصلي على وقت
 الفريضة وهو على الرحلة ولم يتمكن من استقبال
 القبلة ولا الزوال والمصلي على المسوفة اذا دار

العنبر والصبا على
 وطوع بين
 الكنف الايسر

فليعلم مع ما في استقبال القبلة فان لم يمكن استقباله
 القبلة ولا الصلوة على الارض فليستقبلها
 بأول كسرة ثم يصلي والمركب والمحال الساج
 والاسير اذا لم يمكنه من استقبال القبلة
 فليستقبلها بأول كسرة ويصلي والمركب
 اذا صلى مستقبلها ففاد مع عدم تمكن
 الصلوة جاتا او مضطجعا على يمينه ومن
 يصلي على الراحلة نافله يستقبل بأول كسرة
 القبلة ثم يصلي حيث وجهت مع تمكنه من استقبال
 القبلة وعدم تمكنه والراجح اذا لم يمكن من
 استقبال القبلة وخاف قوت الدبحة والنود
 اذا استعصى والبعد اذا اعتلم ولم يدر عليه
 جرم مجرى الصيد في رميته اليهم او السيف
 او الحرية وسقط عن رايه استقبال القبلة
 يستحب الوجه بالأكبر ات

البيع

التسع في سبعة مواضع الأول من كل فريضة
 والأول من فلاة الزوال والأول من نوافل
 المغرب والأول من الوضوء والأول من صلات
 الليل والمفردة من الموتر والأول من ركعتي
 الأحرار والساجد جعفر في هذه الأربعة
 إلى السبعة المواقف ذكر ذلك في باب الوضوء
 الرضا لم يذكره خبرا مستندا
 يستحب صلاة قبل ما أتى الكاهن في موضع
 الأول من نوافل الزوال والأول من نوافل
 المغرب والأول من نوافل المغرب وفي ركعتي
 العداة اذا أصبح بها والأول من ركعتي
 الأحرار والأول من ركعتي الفجر
 يستحب الكبير والصلوة الخمس وخمس
 مكبرين الواجب منها خمس وهي مكبرين الأحرار
 وقصير ذلك في الظهور ثمان وعشرون مكبر

وكذلك في العصر والعشاء الآخرة وفي الحرب
 سبع عشرة ركعة وفي الصبح اثني عشر ركعة
 ركعتين السجدة الأولى وركعتين رفع الرأس فيها
 وركعتين السجدة الثانية ويقام في الركعتين
 الكبيرات في كل ركعة من هذه الركعتين
 ركعتان تسبعا ركعتين في الأحرار وركعتان في العتق
 وفات سلاوة من أصحابنا من كلف ركعتين
 الركوع والتجويد والقيام والقعود والجلوس
 في الترتيب والقيام وهو كذا في النفس و
 ما عدا ذلك مثنون ^{الكبيرات}
 في الصلوة العيد عشرة ركعات ركعتين الواجب
 منها ركعتين الأحرار خاصة والمواقي سجد
 وقد ذكر الشيخ ذلك في التهذيب تفصيل ذلك
 ركعتين الأحرار والكبيرات التواضع
 سبع ركعات الركوع والتجويد وفي الركعتين

في كل ركعة خمس على ما تقدم ^{الكبيرات}
 في صلوة الكسوف أربع وعشرون ركعة الواجب
 منها ركعتين الأحرار خاصة وعشرون ركعات
 الركعات العشرة وما في ركعات السجدة
 الأربع وخمس ركعات للعتق أو خمس
 الكبير الواجب في الصلوة
 الواجبة عشرون ركعة خمس ركعات الأحرار
 في الفرائض خمس ركعات لا حرام في صلوة العيد
 وركعتين لا حرام في صلوة الكسوف والخسوف
 والرياح المظلمة السوداء الشديدة والزلزال
 وخمس ركعات في صلوة الجفارة وركعتين
 الأحرار في صلوة الجمعة وركعتين الأحرار في
 ركعتي الطواف الواجب ركعتين الأحرار في
 الصلوة الواجبة بالندم وبغيره أو العهد أو
 الهين فاما الكبير ففي عقيب خمس عشرة صلوة

اولها عقيب الظهر يوم النحر فواجب ايضا وهو
 مذهب السيد المرتضى في الاصناف وروى قال
 الشيخ ابو جعفر الطوسي في البيان والحكم
 والاستبصار وفيه في النهاية والمصباح
 على انه ليس بواجب والدليل على وجوب قوله تعالى
 واذكروا الله في ايام معدودات امر الله تعالى
 بالذكر والامر للرجوع والاجماع شفعوا
 ان الايام المعدودات هي ايام المشرق وان
 الذكر هو التكبير فنهى عقيب الصلوات المخصوصة
 وروى الشيخ ابو جعفر في كل من الخلاف
 الايام المعدودات هي ايام المشرق بلا خلاف
 حكاها في النهاية عن ابن عباس والحسين عليه السلام
 ومالك وقال في النهاية انها عشرة ذنوب
 وهو قول الغراء ويدل ايضا ان المصباح
 المراد بالآية التكبير ايام المشرق على ما

رواه

رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 حماد بن عيسى عن حمزة عن محمد بن مسلم قال
 قال ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل
 حلوا واذكروا الله في ايام معدودات قال
 التكبير في ايام المشرق من صلوة الظهر من
 يوم النحر الى صلوة الفجر يوم الثالث ويدل
 ايضا على وجوب التكبير ما رواه حمزة بن عمار
 عن جعفر عن ابيه عن علي عليه السلام انه قال على
 الرجال والنساء ان يكبروا في ايام المشرق في كل
 الصلوة السجود على ضربين
 ومنسوب والواجب ان يعاشيا بسجود الصلوة
 وسجود ما فات من سجودات الصلوة ثانيا
 وسجود السهو في الصلوة وسجود الغرام في
 هي اربع سجودات لما لم يسجد وهي قوله تعالى
 انما يؤمن بآياتنا الى قوله وهم لا يستكبرون

قضاء

وسجدة حم وهي قوله تعالى ومن آتاه الكيل
 النها إلى قوله آتاه تصديق وسجدة الخنم
 وهي قوله تعالى فاسجدوا لله واعبدوا وسجدة
 اقرأ باسم ربك وهي قوله تعالى كلما نطق
 واسجدوا مقرب والمندوب ختمه سجدة
 سجدة الفصل من الأذان ولا فائتو سجدة الشكر
 وسجدة المتابعة للأمام عليه السلام ومعناه إذا
 رأى الإمام رفع رأسه من الركوع أو السجود أو إذا
 أدخل يده في الصلاة سجدة فادبر الإمام رأسه
 بلغ هو رأسه وقام واستقبل الصلاة والسجود
 لم يدخل المسجد الحرام إذا فرغ من الحج أو العمرة
 سجدة مائة الف مرة الأربع وهي إحدى عشرة سجدة
 آخر الأعراف وهي قوله تعالى إن الذين عندك
 لا يستكبرون عن عبادتي ويسجدوا سجدة وسجدة
 وفي الرعد وهي قوله تعالى والله يسجد من السما

وهي

والأرض إلى آخرها وفي النحل وهي قوله تعالى والله
 يسجد من السما إلى الأرض من جبريل والملائكة
 وهم لا يستكبرون وفي بني إسرائيل وهي قوله تعالى
 ونحو قول الأديان إلى آخرها وفي مريم قوله تعالى
 خروا سجدا وبكنا وفي الحج سجدة إن كان أولى
 وهي قوله تعالى ألم تر أن الله يسجد لمن في السما
 والارض قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انكروا
 اسجدوا وفي الفرقان وهي قوله تعالى وإذا قيل
 لهم اسجدوا للرب حكيم وفي النمل وهي قوله تعالى
 الا يسجدوا لله الذي يخرج الخبأ في السما
 والأرض وفي ص وهي قوله تعالى وخروا كما
 وأما في وفي الانشقاق وهي قوله تعالى وإذا نزل
 عليهم القرآن لا يسجدون

تسجدوا لله في سبته ومواضع إذا تكلم
 الإنسان في الصلاة وإذا تكلم فيها سجدوا

وهي م

أدفع منها

والله ذهاب السجدة اربعون سجدة في المصلي
في تلك السجدة وفي كل ركعة ونقصان في سجود
في هذا الفصل ما يدل على ذلك واذا سلم
في الركعة الاولى ثانيا ولما ترك سجدة واحدة
لم تذكر حتى يركع او يشهد ويسلم في الثالثة
قضاء بعد التسليم ويجزئ سجدة السجود اذا
ترك التسليم الاول ولم يذكر حتى يركع في الثانية
قضاء بعد التسليم ويجزئ سجدة السجود اذا
شك بين الاربع والجن وهو جالس تشهد
وسلم وسجد سجدة السجود واذا شك
بين الاربع والجن وهو جالس تشهد
سلم وسجد سجدة السجود فان كان قائما
لم يركع فعد تشهد وسلم وصلى ركعة قيام
او ركعتين جالسا فان كان قد ركع ولم يرفع
رأسه ارسل نفسه من غير ان يرفع رأسه

سجد

دفع

وفعل مثل ذلك فان كان قد رفع رأسه بعد
او شك فيه قبل رفع رأسه لم يرفع يده
الصلوة والجن بهذا الربعة من اضع
اربع بنية وسلا ورحمهما الله فعد في حال
قيام او قام في حال فعد فعليه سجدة السجود
وقال ابو الحسن علي بن بابويه في الرسالة
فان شككت فلم تدرك اصلك ركعة ام تشهد ود
وهلك الى الاقل فابن عليه وشهدك في كل
ركعة ثم اسجد سجدة السجود بعد التسليم وقال
ابن ابي عمير شككت ولم تدرك الا ثانيا صليتك او
اربعا وذهب هلك على الاربع فاسجد سجدة
السجود وقال ابو المصالح في الكافي
وان لم تكن في الصلوة ثانيا فعليه سجدة السجود
للخضاب المثار اليه سعد بن ابي برزوخ
علي بن النعمان الرازي قال كنت مع اصحابي في

احياء سجدة السجود في الركعة

السفر وانما امامهم فصلت بهم المغرب ^{فصل}
 الركعتين الاولى قال اهلها في انما صليته
 بباركعتين فكيفتم وكلوني بها لو اما نحن
 لتعبد فعلت لكني لا اعدو اتم بركعة ثم سزا
 قاتنا انا عبد الله عليه السلام فذكرت له الذي
 كان من امرنا فقال كنت اصور منهم فعلا
 انما تعبد من لا يدري ما صلى الحسين ^{سعيد}
 عن فضالة عن القسم بن يزيد عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عليه السلام عن رجل صلى من الركعتين
 في المكتبة فسلم وهو يدري انه قد تم الصلوة
 وتكلم ثم ذكر انه لم يصل غير ركعتين فبات ثم
 ما بقي من صلوة ولا شيء عليه فحمد بن احمد بن يحيى
 عن احمد بن الحسن عن علي بن فضال عن عمرو بن سعد
 عن عبيد بن قيس عن عمار بن موسى النخعي
 عن ابي عبد الله عليه السلام في رجل ذكرته انما

ركعتي ومضى في جوابه انه صلى ركعتين في ^{الظهر}
 والعصر والعشاء والمغرب قال يني على صلوة
 فبتمها ولو بلغ الصبح ولا تعبد الصلوة احد
 بن محمد بن عيسى عن علي بن النعمان عن عبيد بن عرج
 قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول يقول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم في الركعتين ما لم خلفه
 يا رسول الله احدث في الصلوة شيء قال وما
 ذلك قال لو انما صليته ركعتين قال كذلك هو
 ذا الكبد وكان يدعي النعمانين فقال نعم نعم
 صلوة فاتم الصلوة اربعا وسجدة سجدة كان
 الكلام الحسن بن سعد عن احمد بن ابي عمر عن حميد
 قال سألت ابا عبد الله عليه السلام يقول يقول الله
 صلى الله عليه وسلم فاتم يستقبل القبلة قلت فما
 يروى الناس فذكرت له حديثنا النعمانين
 ان رسول الله صلى الله عليه وآله لم يبرح مكانه

وعنه عن حنين عن جماعة عن أبي بصير عن أبي عبد الله
عليه السلام مثل معناه عن حسن بن صدوق عن أبي
الحسن كذا قال عليه السلام إن رسول الله صلى الله عليه
وآله وصحبه والكركتين الأولين محمد بن أحمد
بن يحيى عن محمد بن يحيى العطار عن الطيالسي
عن سيف بن عميرة عن أسحق بن عمار قال قال
أبو عبد الله عليه السلام إذا ذهب وجهك إلى التمام
أبدا في كل صلوة فأبجد بجدتين يعني كوع
هذا الخبر فيه حجة لما ذكره ابن ماجة لم يثبت
بن الحسن ولا ربيع سعد بن عبد الله عن أبي جعفر
محمد بن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن صفين بن السمط
عن أبي عبد الله عليه السلام قال قال تسجد سجدة
السهوة في كل زيادة تدخل عن جماعة عثمان
عن عبد الله بن علي الجلي عن أبي عبد الله عليه السلام
أنه قال إذا لم تدر أصليت أربعاً أم خمساً أم

نقصت

نقصت أم زدت فتشهد وسلم واسجد
سجدتك بعذر كوع ولا قراءة يتشهد فيها
تشهد أخيراً أحمد بن محمد بن يحيى عن الحسن
بن سعيد عن أبي عمير عن بعض أصحابنا عن
صفين بن السمط عن أبي عبد الله عليه السلام قال
تسجد سجدة في السهوة في كل زيادة تدخل عليك
أو نقصان محمد بن أحمد بن يحيى عن عمرو بن سعيد
عن صفين بن صدوق عن عمار بن موسى السابكي
قال سالت أبا عبد الله عليه السلام عن السهوة
بحسب فيه قال إذا أردت أن تعقد فقلت أو أردت
أن تقوم فعدت أو أردت أن تقرأ فسمعت أو أردت
أن تسبح فقرأت فعليك تسجدتان السهوة وليس في
التي ما تتم به الصلوة سهوة
الخطبة إحدى عشر خطبة وهي على ضربين أحدهما
مندوب فالراجح خطبة الجمعة والمندوب خطبة

عيد الفطر وخطبة عيد الأضحي والخطبة
 عند امر الامام الثالث بالصوم للاستسقاء
 قبل صلوة الاستسقاء والخطبة عند
 الزمان من صلوة الاستسقاء والخطبة قبل
 يوم الرقبة محرم الامام الثالث فيها
 الحج والخطبة يوم الرقبة والخطبة يوم
 عرفه قبل الرواد ذكرها الشيخان جعفر في الاول
 من سائر الخلاف والخطبة في يوم النحر اذا
 زالت الشمس قبل صلوة الظهر والخطبة بعد
 الغروب يوم النفر من منى في الاول من سائر
 الخلاف ايضا وخطبة السكاج
 يجوز المشي في الصلوة في غير مواضع من وجب
 الامام رآكها وخاف وانت تراكه وعنه
 بين الصفوف قد روي عن علي بن ابي حمزة
 وركع ومشي في ركوعه حتى لمحي الصف يسجد

وان

وان شاء ركع وسجد موضعه فاذا رفع الامام
 رأسه رفع هو رأسه وامام ومشي في صلوة حتى
 يلحق الصف ومن كان في صلوة الجماعة وراى
 خلافا في صف مشي فوقف في ذلك الخلل و
 المرأة اذا جاز رجل او رجلان وقاموا في صفها
 مثل القهقري ووقف منزلة عن صف
 الرجال ومن ركب الصلوة واصاب ثوبه او
 منه قدر درهم فضا عدا جاز ان يمسي من غير
 ان يستدير للقبلة ويغسل الدم ويقيم الصلوة
 ومن ضاقت عليه الصفوف جاز ان يمسي
 لبوسع على نفسه او على غيره ويقف منفردا او
 يقف في صف غير ذلك الصف ومن كان في
 دعا الوتر وهو عطشان وفي عرفه الصلوة
 من العدا وامام قلته وبنيته ومنها خطوب
 اولئك سعي اليها وسرب منها قدر حاجته

وعاد في الدعاء كذلك رواه سعيد الأعرج عن
 أبي عبد الله عليه السلام بهذه الشروط مقبدا
 في الباب الأخير من التهذيب واه في الباب
 الأول على بن حمزة وغيره عن حمزة مطلقا
 والمناظر إذا حدثه السفر ولم يمكن من
 الوقوف في الصلوة صلى ما شيا حاله
 به الأحاديث باب صلوة المناظر ومن
 كان في الصلوة ورأى حية أو عقرا جازئا
 يمشي إليها ويقتلها ويتم الصلوة وروى
 عمار الساباطي عن أبي عبد الله عليه السلام في
 الحسد إذا كانت منه وسبها خطرة واحدة
 للمخيط ولستلها وتم الصلوة والآن لا
 ومن حافظ صياح مال أو أباق عبد أو أكل
 دابة أو هلك صبي جازله أن ينسئ في الصلوة
 ويستوفى في خط ذلك يرجع فيم صلوة

له

فان

فان لم يمكن إلا بقطع الصلوة قطعها و
 المتيتم إذا صلى ركعة واحدة وأخذت بعض
 السهم كمن غير تعد ثم وجب الماء جازلا أن ينسئ
 إليه ويؤمنا وبني على صلوة ما لم يسلم ويصبر
 القبله حابه صديان صحاح واليه ذهب الشيخ
 أبو الحسن على ما رواه الرسالة والشيخ أبو جعفر
 في كتبه لم تعد بصلوة ركعة ومكان في مكان
 مفسد ويضرب عليه وقد اقلدوه حتى ما شيا
 أيما أخرج من ذلك الموضع إذا تمكروا من الخروج
 بكبره الكلام في سنة عشر موصفا
 في حال الجماع وحال الغايطة لا يجزئها
 وقراءة آية الكرسي بمائة وبين ينسئ طريضا
 والدعاء المروي أيضا عند شدة الرخيم وحال
 الأكل لا يجزئها ولا الأذان بقليل
 الإقامة وهديتها استدراكه من الأذان

+

-

من غيبوبة الشمس الى غيبوبة الشفق الا
 بذكر الله تعالى ومن طلوع الفجر الى طلوع الشمس الا
 بذكر الله تعالى وقال الطوارق والسمع ما
 الا اعتكاف الا بذكر الله تعالى او ما لا بد
 - وقال استماع قراءة القرآن وفي الفرائض
 امراته اذا كان حيا فقد قال النبي صلى الله
 عليه وآله يا علي مر كان حيا في الرأس مع
 امراته فلا تقرأ القرآن فاني اخشى ان يترك
 عني ما ارا السما فخرقهما وفي المساجد
 الصوت وان شاد الشعر وايراد قصص الحكماء
 ورطانة العجم وطلال دعا ام داود واذا قال
 المودون قد قامت الصلوة كرم الكلام الا
 ما يتعلق بشيئ صنف او تقديم امام يصلي الخ
 وحرم الشح وجه الله نهاية معصيا على خبر
 صحيح والصحيح انه نكروه والكلام لما لخطبه

وربطاه

صلوات

صلاته المحقة واليه ذهب الشيخ ابو جعفر في المبوط
 وذهب في نهايته ومسايل الخلاف الى حرمه ولم
 اف من طريق اصحابنا على خبر يقتضي التحريم
 لا يجب على سبعة قضا ما يتوهم
 من الصوم الواجب امر به اذا استمر المرض
 من رمضان الى رمضان اخر واكثر من ذلك
 ثم برأ لا يقتضي الاول بل يكثر عن كل يوم بغير
 طعام فان برأ في ما بينهما ولم يقض من مرض
 لحقه رمضان آخر وهو مرض ففني بركه
 كذا ان كان قد تمكن من قضا الكل فيما مضى
 - او بعضه ان لم يتمكن من قضا الكل وقد
 عن كل يوم من الاول بمد من طعام وقضا الباقي
 ان كان يمكن من قضا نه ومرة رمضان وثني
 من مرض عاف منه سوا استمر المرض الى
 - رمضان اخر او لم يستمر لم يجب القضا بل يستحب
 غزم

مضى

- لو لم يفتنا عند ولا كفارة منها المستمع
 اذا اهدى اذنه واحل المحرم ولم يكن
 - صام الايام الثلاثة الحج لا يجوز الصوم
 بل يجب عليه الهدى ويستغفر ذنبا الى ان
 - يمكن منه والكافر والشيخ الكبر والمراقة
 - العاجز صوم عنه ومنه عطاش لا يرحلوا
 مكن بالملحمة وعشرون ميلا
 - الكلام بعد صلوة المغرب والكلام بعد صلوة
 الفشاء الاخرة والنوم قبل ان يصلي عشا
 - الاخرة وروى ذلك كبار من لا يخصصه
 في كتاب نوادر الطلاق عن رسول الله صلى
 الله عليه وآله والنوم على سطح ليس محرم ليل
 ونهارا والنوم في البيت من ليل ونهارا
 - والنوم بالليل يدرغ من ممدى عن النبي صلى
 الله عليه وآله لا يبيت من احد ويهمل عن فان

معد

فضل ذلك واصابه لم الشيطان فلا يلزم الا
 والنوم بعد صلوة الليل حتى تطلع الشمس والنوم
 - الا للمذاكر العلم والتخوف من الله تعالى
 ذهب ابو الفتوح الى محرم وصدا التمسك و
 صيد الوحش واخذ الفرج من النفس ليلدا و
 نهارا والرباط الا اذا خفت فوت النجاسة
 وشرب الماء قائل لا يورث الاستسقاء فاما
 في النهار فلا يكره بل قد روي انه اصح للمجدد
 انشاء الشعر وما كذا في ليلة الجمعة ونومها
 - وخضه ابو الصلاح بالفضل وفعل جميع الصالحات
 بالليل لان الله تعالى لا يبارك فيه على ما روي
 والنساء في اول الليل والدفن والعصام والحداد
 والحصاد ودخول مكة ودخول المسافر الى
 اهله والنوم وعقد النكاح وفي ليله يكون
 - الفرج برج العقرب ويومها وكذلك السرور ويومها

التزويج في محاق الشهر ذكره ابن بويه في
 كتاب من محضر الفقيه قال وقد روي في
 كتاب من محضر الفقيه لأجماع في أول
 الشهر ووسطه وأخره فان لم يجر في الختام
 والجماع صريح الله أو إلى ولوها والجماع في
 عشر مواضع في المدة التي يساوي صحتها
 ليلة قد روي من الشهر وأول ليلة من الشهر
 الا شهر رمضان وليلة النصف من كل شهر
 وأخر ليلة من الشهر لأنه لا يؤمن عن حوت
 الرلماز حلت في هذه التي في الثلث من ذلك
 أجماع روي ذلك عن أبي الحسن عليه السلام في
 النهاية ومحاق الشهر قد روي أيضا عن أبي
 الحسن عليه السلام أنه قال من أتى في محاق الشهر
 أهله فليسلم ليلة وسط الشهر وليلة نصف
 القمر ولو لم يسوف الشمس ليلة وفي الليلة التي

فما

فيها ربح صفراء أو حمراء أو سوداء أو زلزلة
 حاله الريح والزلزلة وكذلك في اليوم الذي
 يكون فيه ذلك ومما بين غروب الشمس إلى مغيب
 الشفق فقد روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله
 أنه قال أيام الله لأجماع في هذه الساعات التي
 وصفت من جامع في هذه الساعات فقد روي
 ولما وقد سمع هذا الحديث قال يرى ما يجب في
 المصنف المراد بالساعات من ليلة حسنة
 القمر إلى آخر هذه الأقسام وإذا كان هناك ضرورة
 زالت الكراهية في جميع ما قد تراءى
 نخب الصدقة بستمه عشر شيئا ذكره المال المتبعة
 وهي الحظيرة والشعير والتمر والزبيب والابل والسر
 والقمم والذهب والفضة إذا حصلت شروط
 الزكوة والنظر الواجبة على من عنده نصيب
 من أموال التسعة المذكورة وهذا القادر

هدى المنة وهدى المصروف بالهدوء عن الحج
 هدى المصروف لمريض عنه وليلة الحرم بعد
 تعرفها سنة والكفارات الواجبة ومن تراب
 الصبغة اذا لم يعرف اصحابهم فليعزهم ^خ
 فليعلم لهم ودية من الميت اذا قطع بعد موته
 ودية ما قطع من اعضائه ودية جرحه ودية العبد
 اذا قتله مولاه ودية منته ودية منته بها حية
 حوش عن العبد امة على السلام في سنة سهل
 يزيد وهو صنف ومحمد بن الحسن بن شعور
 وهو غال والمعتد في ذلك على اجماع الامامية
 واذا ولى الانسان ما يركب ظهره مما لا يقع
 عليه الذكر في الغلب كالفرس والبغل والكار
 وما اشبه ذلك وجب عليه التعزير ودية ذلك
 واخراج ذلك الحيوان الى بلد آخر ودية الصدقة
 ثمة على ما ذكره الشيخ المصنف المنة والوجوه

رأس

دفع

ومصنف الرسل ولم اف في التهذيب كالمعروف
 حديث يضمن الصدقة وقال الشيخ محمد بن ابي
 نعمان غلام واذا اطف الانسان او نذر او
 عاهد الله تعالى ان يصدق في شيء وجب الصدقة
 واذا كان الاولي الصدقة به فان لم يكره له
 لم يجب عليه لك والزيا وعز من المصنف
 اذا علم الانسان مقداره ولم يعلم صاحبه
 صدقة الصدقة به فان علم صاحبه رده اليه
 وان لم يعلم مقداره صاحبه عليه وان لم يعلم صاحبه
 ولا علم مقداره اخرج من الخمس الى مستحق
 وحل له التصرف في الباقي
 يسجد الصدقة في ثمانية وعشرين ثبات الصدقة
 عن نوافل الليل ونوافل النهار عن كل ركعة
 بعد كل ركعة فان لم تقدر على ذلك فكل
 اربع ركعات فان لم تقدر فكل ركعة

صلوة التماس وركعة مال التجارة على الصحيح
 من المذهب وقال جماعة من أصحابنا لا
 وركعة ما يدخل المكيا والميزان من الخبز
 اذا بلغ كل جنس النصاب عند الاجناس التسعة
 المعتبر كرها وركعة مال الدين او كان يبيع
 في ذمة المستدين من قبل من له الدين فان
 بركة المستدين وامتنع المدين من قصده
 بمن له وكان اسامة في ذمة المستدين فاذا حال
 عليه الحول وجب له الزكاة اذا حصلت
 شروط الزكاة وبلغت مضايها من الخيل
 والبق والغنم والذهب والفضة خاصة
 زكاة الخيل السائمة اذا حال عليها الا
 في العين ديناران وفي البرزوز دينار واحد
 وركعة الحلى الحرم ليه مثل حلى النساء للرجال
 وحلى الرجال للنساء والظفر لمن لا يجد النضا

من الاصول التسعة وركعة مال الغنم اذا لم تكن
 منه ومضى عليه الحول واحوال السجدة اذا ما
 اليه ان زكته لسنة واحدة وركعة صبايل الفضة
 والفضة قبل الحول عليها مضروبان درهم او
 دنانير والصدقة بالضعف من الثمار يوم جراد
 وصرامها والصدقة بالحفنة والحفنتين من القلابة
 يوم حصادها والصدقة عند صلوة الاحاديث
 هي ستون صاعا على كل سكرين صاعا جابجا صحيح
 وفي الاعمال المستوفى من التهذيب
 والصدقة يوم الجمعة والصدقة يوم عرفه والصدقة
 يوم الغدير والصدقة يوم العید روى
 الهندسان الدرهم منه بالف درهم والصدقة
 تكفي الميت اذا كان فقرا والصدقة عن الكفاية
 بما يمكن من اداء الواجب وفعل المذوب وكل
 التوسع على عياله والصدقة عند المرض الصدقة

عند صلوة الجمعة

عند الخوف من سلطان أو عدو والصدقة
المخرج إلى السفر والصدقة بالتميز إذا فرغ من
الحج وأراد الخروج من مكة حتى لا يسرى
بهم ثم يصدق به ولا يضحى والشاة إذا
أعطت رأسه وبعد الإحلال من العرة التي سمع
بها الحج على أصح القولين وشاة إذا نسي
العصر وبعد الإحلال من العرة التي سمع بها
الحج على أصح القولين والشاة إذا نسي
العقير حتى سمى الحج على أصح القولين والصدقة
على السابليين على الأبواب والصدقة بوزن
شعر المولود ذهباً أو فضة يوم السابع من
ولادة والعقيقة وذهباً لم يقدر حرم الله إلى
وجوبها والصدقة على المكاتب وقيل الشيخ
من سأل الخلفاء إذا كانت عبده وكان
السيد وبجملته الزكاة يجب أن يعطيه شيئاً من

زكاة

زكاة بحسب ما لا يكاتبه وإن لم يكن ممن
يجب عليه الزكاة كان ذلك مستحباً
نائب الصدقة في استحقاق الثواب خمسة عشر
شاة النفقة على الفقير من ذوي رحمه قدر كفايته
وكفارة عياله إذا لم يكن له وارث غيره والوصية
للمملوك إذا وطأ أمه في القبل وهي حائل به من
غيره قبل أن يقضى له الربط شهر وعشر أيام إذا
لم يغزل عنها والولاية عند المدوم من الحج والبيعة
عند الكا حقدوى عن النبي صلى الله عليه وآله أنه
من سئل أمر سليل الأوطى عند الزوج والوليمة عند
النكاح والوليمة عند الختان والوليمة عند
شراء الدار والوصية للوالدين والوصية لمن
بوت من ذوي رحمه والوصية للأجانب وذية النطفة
وهي عشرة دنانير بالغزل عن زوجة الحرة المأثورة
العقيقة يسلمها الرعي أصح القولين وقال

+

جماعة من اصحابنا بوجوبها واطعام الصيغ
 والهدية والمكافاة على الهدية والتوسيع
 على العيال بما زاد عن النفقة الواجبة
 العورات الواجبة عشر صاع
 التمتع وعمر القارن وعمر المعة والعرة
 التي تؤدى عن العمة التي افسدها وعمر من
 فاته الووف بالموقفين والعمر الاية من
 قبل لمن افسد حجة والعمر المذوبة اذا دخل
 نهار والعمر لمن دخل مكة في حاجة وتسقط هذه
 العمة عن المصطفى والخطباء والعمر التي استوجب
 عليها والعمر الواجبة بالذمة والعهد واليمين
 بحج المدينة في ثمانية وعشرين
 موضعها اذا جامع المحرم قبل وقوف بعرفة في
 القبل وجب عليه بدنة والحج من قبل واذا جامع
 فمات من الفرج وجب عليه بدنة والحج عليه

ل
دون

الح

الحج من قبل بدنة قال الشيخ ابو جعفر في الذمة
 وسائر الخلاف وجاءت بما خالف صحيحه ود
 سيدنا المرتضى علم الهدى رة وابن ادريس الى
 ان الجامع ان كان في الدبر وجب ايضا الحج من قبل
 واذا جامع قبل وقوف بالمشرقة قبل وجب عليه
 بدنة والحج من قبل وهو الذي يلوح من قول
 ابن الصلاح واذا جامع قبل ان يطوف طواف
 الزيارة في الببل كان في الدبر وجب عليه بدنة
 فان لم يجد فبقوم فان لم يجد فشاء واذا جامع
 قبل ان يطوف طواف النساء او قبل ان يطوف
 من اربعة اسواط وجب عليه بدنة فان كان قد
 طاف بقية اسواط فلا شيء عليه روى صحيحه و
 قال ابن ادريس رحمه الله بدنة طواف اربعة
 اسواط ولم يطوف واذا جامع في الفرج المبردة
 قبل قواخ منها وجب عليه بدنة وبطلت عمرته

ل
الفرغ

ووجب عليه المقام بملك الى الشهر الداخل فاذا
 دخل الشهر خرج الى بعض المواضع فاحرم
 عمقه فاذا طاف بعد الفراغ عن العمرة التي
 منع بها الى الحج قبل التقصير وجب عليه بدنة
 وروى بذلك حريص وقال الحسن بن ابي
 عمير فان جامع في عمرة بعد اطفافها
 وسعى قبل ان يصرفه بدنة وعمرة تامة
 اطلق العمرة فاذا جامع قاهرا ووجبه
 على الجماع وقد اكل من حرامه ولم يحل
 وجب عليه البدنة دون الزوجة واذا جامع
 المحل اتمه المحرمة باده وجب عليه بدنة فان
 لم يمكن من البدنة وجب عليه شاة روى انه ان
 كان يوسر افعليه بدنة وان شاء يقرم وان كان
 مقصرا افعليه دم شاة رواه صباح الحداد
 عن ابي بن عمير عن ابي الحسن موسى عليه السلام

من

الربط

واذا

واذا اعت بركه فامنى وجب عليه بدنة ولا يجب
 عليه الحج من قابل وروى الشيخ ابو جعفر رحمه
 الله في ولا من الاستبصار ولا من سائر الحلال
 وهو اختيار ابن اديس قال في النهاية يجب
 عليه الحج من قابل وروى خبر صحيح رواه صباح
 الحداد عن ابي الحسن بن عمارة عن ابي الحسن موسى عليه
 السلام واذا امنى المحرم بالنظر بمنه الى تزوجه
 وجب عليه بدنة وهو مذهب ابي الصلاح قال
 اذا امنى المحرم بالنظر بمنه الى زوجة وجب
 عليه بدنة فان لم يمكن من البدنة كان عليه
 يقرم فان لم يمكن من اليقرم كان عليه دم شاة
 هكذا ذكر الشيخ في نهايته مرتبا ولم اقف
 على خبر يرتب في اليقرم بل في الشاة وروى
 ذلك موسى بن العباس عن حماد عن حمزة عن
 زرارة عن ابي جعفر عليه السلام ان عليه حرورا

ضعيف

او غير مشهور

او يقر فان لم يجد شاة واذا قيل امر امره
 فامني وجب عليه بدنة فان لم تكن فعليه شاة
 بشوه كان او غير شوه والذهب ابن
 ادريس وجاهد خبر رواه مسم عن عبد الملك
 عن ابي عبد الله عليه السلام ولم يعيد الشح
 في النهاية بالامناء بل اطلقته واذا لا عب
 المحرم امراته فامني وجب عليه بدنة لما رواه
 الحسين بن سعيد عن صفوان عن عبد الرحمن
 بن الحجاج عن ابي الحسن عليه السلام وفيه
 لم يعتبر في الامناء بل اطلقته واذا عقد
 المحرم المحرم على زوجته فدخل بها وجب
 على العاقد بدنة واذا عقد المحرم على
 امرأة فدخل بها العاقد وكانا عاقلين
 وجب على كل واحد منهما بدنة وعلى المرأة
 ان كانت محرمة وكذلك ان كانت محلة

وعلم

وعلمت بان الذي تزوجها محرم على ما رواه عمات
 في المهنت كتاب كذا دار خط المحرم واذا
 جادل المحرم ثلاث مراه كاذبا وجب عليه بدنة
 جازمه خبر صحيح واذا افاض من عرفات قبل
 غيبة الشمس وجب عليه بدنة فان لم يتقد
 وجب عليه صيام ثمانية عشر يوما اما في الطريق
 او اذا رجع الى اهله ورواه في باب الا فاضت
 من عرفات عن محمد بن يعقوب عن عدة من اصحابنا
 عن علي بن زياد عن نوح عن ابي جعفر عليه السلام
 قال ما لله عز وجل افاض من عرفات
 قبل ان يغيب الشمس قال عليه بدنة بمهرها او
 الفخر فان لم تقدر صام ثمانية عشر يوما بمكة او
 في الطريق او مع اهله روى في باب الذبح محمد
 بن احمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسن بن محبوب
 عن اودارقي عن ابي عبد الله عليه السلام في ان

يكون عليه بدنة واجبة فداء قال لا الم ينجس
شيء فان لم يقدر ضام ثمانية عشر يوما بكة او
في منزله ولا سقط البدنة يرجوع الى عرفه لان
سقوطها بعد وجوبها يحتاج الى دليل وقالت
الشيخ في مسائل الخلاف وان عاد قبل غموة
النفس اقام حتى غابت سقط عنه الدم و
ان عاد عند غزوها لم يسقط واذا افاض
عن عرفات ولم يبت رجوعه ومضى الى منى مستمرا
او سحفا فقله بدنة ايضا على ما روي في
الهندسة بآب بيطيل فافضل في واذ قال
المحرم الغامة في الكل وجعل بدنة على ما ذكره
الشيخ في النهاية معتدائي في التصنيف على
مرسل في الهندية رآه الحسن بن علي بن
فضال وهو فطحي والصحيح بزيين لا راصحيا
اطلقوا القول بضمف الفدا على المحرم

من يجمع

ايضا

واظنة

واظنة ايضا الشيخ في مسائل الخلاف والابر
الصحيح جاءت مطلقه بذلك وهو اختيار محمد بن
ادريس واذا قل المحل الغامة في المحرم وجب
عليه بدنة واذا رمى مصيبا لها مع غيره
عن العين او لم يعلم بجالها وجب عليه بدنة و
اذا دخل المحرم الغامة في المحرم ولم يخالفها
حتى ماتت وجب عليه بدنة واذا اشارت
المحرم غيره في مبيها فصلها ذلك الغير وجب
على المحرم بدنة اصاب الغامة او لم يصيبها
واذا دل غيره عليها فصلها ذلك الغير وجب
على كل واحد منهما بدنة سواء كان الدال محرم
في الحل او محلا في المحرم رواه حفص بن الحري
عن ابي عبد الله عليه السلام واذا امر المحرم بعلامه
المحرم بصيدها فوسها الغلام فصلها وجب
على السيد بدنة على ما ذكره في نه ولم اقف

بن عبد الملك بن
سنان بن ابي
عمر ص 3

التهذيب على خبر ذلك بالورد الخبر الصحيح
لا شيء عليه رواه موسى بن القاسم عن صفوان عن
عبد الله بن سنان وابن ابي عمير عن عبد الله
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام واذا
اذككها المحل فقام بين البريد الى الحرم وجب
عليه بنية والذهاب الى المسجد المعينة المنفعة
والسج ابو جعفر في النهاية والسج ابو جعفر
في التهذيب وجابه حديث صحيح واذا اكل
المحل من لحمها وجعل عليه بنية واذا اكس
الحرم بغير نية نفسه او وطأها بغيره
نكسها فان كان قد تحرك فيها الفرج وجب عليه
عن كل بنية بكن من اكل وجابه باليكن جبر
صحيح وبالبيع جبر صحيح وان لم يكن فيه فرج
وجب عليه ارسال محل الاكل في اناء بعدد
البيض فانه كان هديا لبيت الله تعالى بالمحل

عد

عد اخيار وبخوار جز واحد هنا جاني الحرم
فاما المحل فليس عليه ارسال وليس عليه الاقمة
البيض في كل بيضة درهم وجميع هذه الاقا
اذا اقلها الانسان ناسيا او جاهلا فلا
شيء عليه الا النعامة وبضها فانه محرم ما
ذكرناه على كل حال واصبر الشيخان ابو الحسن
بابه ولا يوجع في ارسال ان يكون قد تحرك
فيها الفرج فان لم يكن كذلك كان عليه عن
كل بيضة ساة قال ابو جعفر فان لم يجد
عشاة ففعله صيام ثلاثة ايام فان لم يجد
فاطعام عشرة مساكين
البقرة في ثمانية عشر موضعا تنقل البقرة الواحدة
في المواضع التي ذكرناها في النعامة وهي عشرة
وبالحمار الواحدة في جميع المواضع العشرة المذكورة
ايضا وبالحمار جعل طواف الزيادة اذا اعد

بحر

البدنة وحسب البقرة ايضا بالجوامع بطواف
 الرهاية قبل الدخول في السعي والجوامع وقد
 من السعي شوط وظن انه تم على ما رواه
 الحسن بن سعيد عن محمد بن سنان عن عبد الله
 بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام وهذا
 الخبران علمنا به انما يكون في العرة التي تقع
 بها الى الحج فاما في العرة المعتبرة في الحج
 بحسب البدنة لانه جامع قبل طواف المشاعر
 العرة ايضا بالتقصير قد بقي من السعي
 شوط واحد ظنا انه تم على ما رواه الحسين
 بن سعيد عن صفوان بن يحيى وعلي بن النعمان
 عن سعيد بن سار عن ابي عبد الله عليه السلام
 واذا انشأ بالنظر الى غير اهله وعدم البدنة
 وجب عليه بقره وقد تقدم الحديث وبجداه
 مرتين كاذبا بحسب عليه بقره وحسب البقرة ايضا

يكنز

نعم

بقلع شجرة الحرم مما كان او محلا الا الخل
 وسجم الفاكهة وما عرته الانسان نفسه وما
 يبيت في داره وقال السج ابو جعفر في سائر
 الخلاف في الشجرة الكبيرة في الصغيرة شاه
 وقال ابو الصلاح دم شاه ولم يترك وقال
 ابن ادريس الاخبار وردت بحرم وقلع شجرة
 الحرم دون الكفارة وحسب البقرة ايضا بالسبا
 وبالكذاب مطلقا عن احمد بن محمد عن الحسين
 بن سعيد عن فضالة بن ابي رباح عن ابي المصنف
 سليمان بن خالد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
 يقول في الجذالة شاه وفي السباب القن
 البقرة وروى ان من بحث بهدي وامر الذي
 بعثه معه ان يضره او يقلده في يوم كذا وكذا
 ولا يستطيع ان يخرج الثياب او يلبس او
 يخرج عينه في يوم النحر روى في باب الزيارات

بقرة

من الحج في المذهب وروي خبر في باب
 الذنوب من التهذيب ان عتبة بن مصعب
 قد اراد عاقاه الله تعالى ان يحج ماشيا فخرجه
 استحب ان يخرج بقره
 الشاة في سبعة وثلاثين موضعا في كل ^{الطريق}
 الاعمال المتقدمة العزم وكذلك الحكم في
 التعلل لا ريب من المحلل في الحرم خاصة و
 من المحرم في المحل ومن المحرم في الحرم كركن الحرم
 مضاعف على الحرم الفدا واذا افقا الحرم
 يبيح الظبي وما او كسر به او جلية وجب
 عليه في كل واحد من هذه الاقسام الثلاثة شاة
 وحكم الكمانه حكم الظبي للحرم في المحل خاصة
 فاما في الحرم فيجب عليه الشاة ودمه واما
 في المحل فيجب عليه الحرم ودمه واذا اغلق
 الحرم بابا على حمام من حمام الحرم وفراخ بعض

فذلك

فذلك كان عليه من كل طير شاة وعن كل فرخ
 حمل وعن كل بضعة درهم وان اغلق عليها قبل
 ان يحرم كان عليه من كل طير درهم وعن كل فرخ
 نصف درهم وعن كل بضعة ربع درهم واذا
 نزل الحرم حماما من حمام الحرم وجب عليه شاة
 او اربعة وان لم يرجع فعن كل طير شاة على ما
 ذكره الشيخ ابو الحسن علي بن بابويه وقاب
 الشيخ ابو جعفر في المذهب ولم اجد ما ذكره
 مستندا فاما الشيخ ابن بند في كتاب المتعة
 كتابا لا مان والندوة الكفار ان فعلا
 من نحر من حمام الحرم كان عليه دم شاة واذا
 اوقد حمامه محبوسا واذا وقع فيها طائر افا
 لم يكن قصده اذ ذلك وجب عليهم كلهم شاة
 واحدة وان قصده اذ ذلك وجب على كل واحد
 منهم والحرم اذا هذر عليه ارسال الخولة لا بل

وانا لما في كرمي النعام كان عليه عن كل
 شاة فان لم يجد صدق على عمره ساكنين
 لكل مكنى من طعام فان لم يجد صام
 ثلاثة ايام رواه علي بن حزم وهو وانني
 عن ابي الحسن عليه السلام والمحرم اذا وجب
 عليه بيعة في فدا ولم يجد وجب عليه سبع شاة
 وقد تقدم الجهرية في فصل لم يجد لينة
 واد اشترى المحرم بضع نعام فاكل المحرم
 وجب على المحرم عن كل بيعة ساه وعلى المحل
 عن كل بيعة درهم حياء به جرحه فاما الار
 فلا يجب ههنا واذا اشترى المحرم في الحرم لم
 طمية وجب عليه شاة وقيمة البئر كذلك
 وروى الجزمي تدايا محرم رواه صالح بن عتبة
 عن زيد بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام
 وفيه اطلعت شيخنا ابو جعفر واذا اذبح

الصيد

الصيد وجب عليه شاة اذا كان فدا يجب عليه
 فيه شاة لان في الجزمي يلزم منه القوت بهذا
 ثلاثة عليه السلام قال في محرمين اكلوا صيدا
 فعلمهم شاة شاة وليس على ذابحة الا شاة
 فتدله عليه السلام شاة شاة تدل على ما
 يجب فيه شاة وفي الهامة اطلعت شيخنا ابو جعفر
 واذا اكسر المحرم بضع حمام قد تحرك في الفراخ
 وجب عليه عن كل بيعة شاة جارية صحيح
 وقال ابن ادريس عليه عن كل بيعة
 محل فان لم يكن قد تحرك في الفراخ واصابه
 في محل كان عليه عن كل بيعة درهم وان اصاب
 في الحرم كان عليه عن كل بيعة درهم وربع
 درهم وان اصابه محل في الحرم كان عليه عن
 كل بيعة درهم وربع درهم وان اصابه محل في
 الحرم كان عليه ربع درهم واذا اقل المحرم

العطاء او الجمل او الدجاج وما اشبه ذلك
 في اكل وجب عليه حمل قد فطم ورعى من الشجر
 فان لم ياكل في الحرم كان عليه حمل واحد واذا
 فعل المحرم فخرج احكام في اكل وجب عليه
 حمل فان فعله في الحرم كان عليه حمل ونصف
 درهم فان فعله في الحرم كان عليه نصف
 درهم واذا فعل المحرم الضب او الربوع او
 القنفذ وجب عليه جدي وقال ابو الفدا
 حمل ومن قتل اسدا ولم يره كان عليه كبش
 على ما رواه داود بن ابي بن عبد العطار عن ابي
 الحارث عن ابي عبد الله عليه السلام واذا كسر
 المحرم بيض العطاء او الفخ وقدر حرره
 الفروخ وجب عليه من كل بيضة محاض من
 الغنم وقال الشيخ ابو جعفر في مسائل الخلا
 كان من الغنم جاذبه جبر صريح وان لم يكن

زور
 زيد

قد

قد حرر فيها الفرج كان عليه ارسال نحو الغنم
 في اناها بعد البيض فابح هو هدي لست
 الله تعالى واذا فعل المحرم الجراد الكثير لم يكن
 من الاضطرار من فعله وجب عليه شاة في كل
 الجراد مرة واذا اكل المحرم الجراد الكثير وجب
 عليه شاة على ما ذكر في نهائيه ولم اقف على خبر
 بوجوب هق الشاة وقال ابن باويه ومن اكل
 جرادة واحدة فعليه شاة واذا لم يمكن من الهبة
 او البقر الواجبة عليه بالجماع قبل طواف الزيارة
 وجب عليه شاة جاذبه جبر صريح واذا لم يمكن
 من البقر والبقر الواجبة عليه في الاضطرار
 بالنظر اليها الى اهل وجب عليه شاة واذا فعلت
 البقرة الواجبة على المحل الذي وطأ امته وهي
 محرمه ياذنه وجب عليه شاة واذا لمس المحرم امته
 بشئ وجب عليه شاة امي ام لم يكن فان صنفها

فيغير شئ لم يكن عليه شئ أسنى أو لم ين وادأبل
 المحرم اهله فيغير شئ وجب عليه شاة واذا
 قبلها قبل ان تقصر وجب عليه شاة واذا
 قبلها قبل ان يصصر هو وجب عليه شاة جا
 في الهدية حريتان صحيحان فيه احداهما في
 السعي والاخرى باب الزادات من فله الحج
 واذا فرغ من طواف النساء وقبل امراته قبل ان
 تطوف هي طواف النساء وجب عليه شاة حيا
 به حديث صحيح رواه الحسين بن سعيد عن
 صفوان عن عبد الرحمن بن الحجاج عن ابي الحسن
 عليه السلام وذهب الحميد الى ان عليها ما ان اثر
 ذلك وان اكرهها غرم عنها ذلك واذا لا
 المحرم اهله فاسنى وجب عليه شاة كذلك ورد
 الجيزيقيد ابالا منها واظن بذلك الشيخ
 في النهاية واذا قل المحرم اطعم ربه جميعا

وجب

وجب عليه شاة واذا قل اطعم رجليه جميعا في
 اخر كان عليه شاة فان لم اطعم ربه ورجليه
 في مجلس واحد وجب عليه شاة واحدة وفي كل طفر
 من اطعم ربه من طعام الى ان يبلغ عشره فاذا
 بلغ عشرة ففيها شاة وكذلك اطعم رجليه
 واذا افقى المحرم مسلم طفيف فقل المستغنى عنه
 فادى اصبعه وجب على المفتة شاة واذا اطلق
 المحرم راسه لا ذى وجب عليه شاة او الصدقة
 على ستة ساكنين لكل ساكن مقدار من طعام و
 صيام ثلثة ايام مختارا في ذلك وروى بذلك
 خبران صحيحان وروى خبر آخر صحيح ان الصدقة
 على عشرة ساكنين يسعهم فان ثلثة من غير ذى
 تبعه او جب عليه شاة من غير تخيير منها ومن
 الاطعام والصيام واذا اطلق المحرم في حال
 الصبر مختارا او جب عليه شاة مع الاثم وان كان

مضطرا وجب عليه شاة من غنم فان ظلل في
 حال النزول فلا شيء عليه بخلاف ان مضطرا
 جاء بذلك احاديث صحيحة واتا الف والصين
 فتحولهم الظلال على كل حال احاد بذلك احاد
 صحيحة قال الشيخ رحمه الله ان ظلال غنم افعلة
 لكل يوم شاة ومع الاضطرار بجملة المدة شاة
 واذا حادل المحرم ثلاث مرات صادقا وجب
 عليه شاة واذا انتفى المحرم ابطينه معار وجه
 شاة واذا انتفى ابطينه واحدا وجب عليه طعام
 عشر مساكين جاء بالثبوت منه اخبار صحيحة و
 لم اقف في التثبت على خبر يتفق خلافا واذا
 ليس المحرم ثوبا لا يحل لبه وجب عليه شاة
 واذا ليس ثوبا جامع في مواضع متفرقة
 وجب عليه عن كل ثوب شاة فان لم يلبس
 موضع واحد وكانت اجناسا وضروبا

ابوالصلاح

دبر

وجب عليه شاة عن كل ثوب جارية خير صحيح وان
 كانت حبنا واحدا وجب عليه شاة واحدة
 اذا اكل المحرم طعاما لا يحل له اكله وجب عليه
 شاة كذلك ورد اجتزاعا في الطعام
 اذا استعمل المحرم المسك والعنبر او العود
 او الكافور او الزعفران حراما وجب عليه شاة
 ولم اقف في التثبت على خبر يتفق وجوب الشاة
 في الكافور والعنبر ذلك على عمل اصحابنا
 واذا افاض المحرم من المسك قبل طلوع الفجر
 وجب عليه شاة فاما الشح الكبير والخاص
 فلا شيء عليه واذا لم يمسك الحاج ليالي التفت
 يعني وجب عليه ثلاث شاة اذا اقام ثلثي الليل
 يعني حتى يغيب الشمس قال نعم ومن لم يجد عليه شاة
 يعني واذا اقام هذه الليالي يعني وخرج منها
 بعد نصف الليل فلا شيء عليه وكذلك ان اقام
 بكرة مستغلا بالطواف والعبادة فلا شيء عليه

استعمال

شيء يسير

ايضا قال لم يكن مستغلا بذلك وجب عليه ما
 ذكرناه واذا زالت الشمس قبل ان يخلق عالما
 بانه لا ينبغي ان يعلم شاة حاد به جرحه واذا
 لم يخلق المحرم الحقت او الشمسك وجب عليه شاة
 على ما ذكره بعض اصحابنا ولم اقف على حديث
 يتضمن على ذلك واذا قلع المحرم ضرره وجب
 عليه شاة على ما روينا في خبر مرسل وبر قال
 ابو الصلاح اذا نسي المصروع حتى يخلق بالبحر
 فعليه شاة على ما روينا والصوم انه مستحب
 وقد تقدم واذا خلق الممتنع راسه بعد
 الفراغ من العمة التي تمتع بها مستغلا فعليه
 شاة على ما ذكره رواه على بن حديد وهو ضعيف
 ورواه اسحق بن عمار في باب السقي مطلقا
 من غير ذكر علما والممتنع اذا عمق راسه لم
 يخلق له ثم انحر كان عليه شاة على ما رواه

لا يشع

بن القسم عن صفوان عن عاصم عن ابي عبد الله عليه
 السلام وما رواه ايضا محمد بن الحسن عن صفوان
 عن ابن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام واذا
 زار البيت قبل ان يخلق كان عليه شاة على ما
 رواه في التهذيب في باب يخلق محمد بن يعقوب
 باسناده عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
 في رجل زار البيت قبل ان يخلق فماذا كان
 زار البيت قبل ان يخلق وهو علم ان ذلك
 ينبغي له فعليه شاة لا تحب الكفارة
 في اثنين وعشرين شيئا الحداة والوحش و
 سباع الوحش وسباع الطير والكلب و
 الخنزير والبرد والذب والاسد اذا اراد
 الانسان بر منعه عن نفسه فاذى الى قتله
 والغراب والابل والبقر الاهل والغنم و
 الدجاج الحبشي والقان والحمل والقراد

والحاملة

والذباب والبق والغرير والحية والعقرب
 وجميع الحشرات والجوارح إذا لم يتركها من ذبح
 يستباح من غير عقد أربعة و
 عشرين شيئا من الحب والصدقات والعبد
 إذا قتل أو جرح جراحا يحيط بموته والحرق
 وولد الحرق وماله الحرق وما وجد في بلد
 حرب بأهله وما لا يبلغ قيمة درهما إذا
 لم يعرف صاحبه وما يبلغ قيمة درهما فصاعدا
 بعد تعرفه سنة وما وجد من الطعام في سفارة
 بعد معرفته يومه على نفسه أن كان ثلثه درهما فصاعدا
 فإن كان أقل من درهم لم يرجع إلى مقدم والساة
 إذا وجدها في برية جارية أن يأخذها
 التصرف فيها يدك على ذلك ما رواه الحسين
 بن سعيد عن ابن أبي عمير عن حماد عن الحلبي عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال رجل إلى النبي

ثمنه

جاءم

صلوات الله وآله فقال يا رسول الله اني وجد
 ثاة قال هي لك أو لأهلك أو للذي
 محمد بن يعقوب عن علي بن إبراهيم عن أبي حمزة
 عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام
 مثله وهذا الخبر رواه أيضا مطلقا
 يجب عليها على من وجدها في البر لا أن يملك
 أصحها على ذلك فإن وجدها في الحد أو
 ثلثة أيام فإن جاء صاحبها سلمها إليه وإن
 لم يحن فحق أمانة عنده وقد جاء حديثان
 يافع ويصدق بينهما رواه محمد بن يعقوب
 عن محمد بن موسى الطهماني عن منصور بن العباس
 عن الحسين بن فضال عن عبد الله بن عثمان عن
 أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام مثله
 رجل أصاب ثاة فأمر أن يحبسها عنده
 أيام ويسئل عن صاحبها فإن جاء ولا

دور
 بغير
 سئل وهو

— بأعما وتصدق ثمنها وهذا حديث ضعيف
 — التند والبعر والغرس والبغل والحجر إذا
 ترك صاحبها من جهده أو ساقطه في غير كلاء
 — لأمه يجوز أخذه فإن كان غنرايين منه وكان
 في كلاء وما تركه صاحبها من غير فلا يجوز
 أخذه ويأكل المجناز من الثمار على قول جماعة
 من أصحابنا وأدعى ابن ادريس على جوارز
 كتاب المكاسب الإجماع ما لم يكن قصدا لها
 وقال في كتاب الألطع ما لم ينهه صاحبها
 عن أكل والدخول فإنه لا يجوز له حينئذ
 — ذلك وقال أصحابنا لا يجوز وهو الصحيح
 وقال المرتضى في سبيل الصداقة لا يجوز
 — والأولى أن يأكل وقال الشيخ
 في الحرمة للرجل في الثمار من الخلل وعين
 — لأعاس عليه لأن الأصل حظر استعمال

مال الغير وقال أبو الصلاح يجوز لأحد
 السبل لا تنفع عامة الحرم والمأوى
 — للزرع من غير حمل ولا إفساد ذلك ما أخرنا
 من المنع هو أن الأصل حظر استعمال
 الغير إلا بأذنه ويدل عليه أيضا ما رواه
 — أحمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن علي بن عطاء
 عن أخيه الحسن بن عطاء قال سألت أبا الحسن
 — عليه السلام عن الرجل يمر بالتمر من الخلل
 والزرع والكرم والشجر المطاع وغير ذلك
 — من التمر محل له أن يتناول منه شيئا ويأكل
 بغير إذن صاحبه قال لا يحل أن يأخذ شيئا
 — وقلة في التهذيب يجوز الأكل أجرة
 إخبار بل لا إجازة إرسال منها خبرنا
 — باب بيع الثمار وجوز في باب المكاسب والخمر
 — الرابع في باب الحدة السرقة رواه أحمدنا

في
 والمباح

عليهم ارحم من الوفي عن السكوني عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قضى النبي
 صلى الله عليه وآله فبين سرى المار في مكة فـ
 اكل منه قدامي و ما حله فيفرد و يفرقه
 مرتين واذا كان الامر كذلك ترك العكس
 بهذه الاضداد لضعفها و رجوعها الى ما قد
 والكثر الموجود في الدار اذا عرف مشربها
 وما يعيها فان لم يعرف محل المشرب بعد خراج
 الخمس منه وما علم فيه الامانة وما يادف
 الوضي عن حق العيام بالانتم والميراث
 الديات والمال المعربة ونفقة من يجب لهم
 النفقة وهم الوالدان وازواجهما والولاد
 ان سفل والزوجة والمملوك والقطر من
 ما طله غريمه ودفعه عن حقته و وجد له مالا
 سواء كان من جنس الحق او لم يكن اضره بغيره

در
 نزل

بدر

بدر حقته لا يجوز البيع في سنة
 وستين موصفا الحق وام الولد على ما
 فما بعد والمكاتب الا المشروط عليه اذا
 عجز عن ادائها يجب عليه بيع سيده في كتابته
 وكذلك يجوز بيعه اذا قل رجل اخطأ وسلمه
 سيده الى ولى المشتق بالله رواه في
 التهذيب في باب القود بين الرطل والنساء
 الحسن بن محبوب عن ابي ايوب عن محمد بن مسلم
 عن ابي جعفر عن العبد ادا قل عدا او جرح
 لم يجز لسيده بيعه الا بعد رضاه ولى المعتول
 الله او المعتونة مختارا بين اخذ الله اذا
 يرها السيد لا يجوز ومن المعتونة وقتله
 ادا قل او اضره واسترقاه وليس لسيده
 حارر والعبد ادا قل خطا او جرح جراحته
 بحيث يضمنه لا يجوز للسيد بيعه الا بعد

در
 رضا

ان يحل اقل الامر من منقته او ارش الحاية او
 مسلم العبد الى اولى المعقول او المحروح
 — استرقاقه محرما سنة في ذلك وليس لاوليا
 المسترق على السيد في ذلك خيار والعبد الم
 عن نظرة لا يجب فلهما الحال والعبد المسلم
 لا يجوز بيعه على الكافر والعبد الا بغير ذم
 فان اضاف الرشا حر وباعها معا جاز
 البيع والعبد اذا كان طفلا قبل ان يسمى
 عن امه على ما روى وفي خلاف والارض
 الماخوذة عزة والوقت الا ان يخاف
 هلاكا او يورث المنازعة فيه بين اربابك
 — ضرر عظيم ويكون هم حاجة عظيمة شديدة
 — وبيع الوقت معها اصله لم يروى عنه
 عند المنازعة احمد بن محمد وسهيل بن زياد
 والحسن بن سعيد جميعا عن عتيق بن مهران بن

اي

عن ابي جعفر الجواد عليه السلام وروى عنه
 مع وجودها جنتهم وعدم ما يخرج من الوقت
 عن كتابتهم احمد بن محمد بن عيسى عن الحسن بن
 محبوب عن عتيق بن مهران عن حمزة بن رباب عن
 ابي عبد الله عليه السلام وروى جده صحيح لم
 يسند الى الامام وسواه بن ادریس من مع الوقت
 على كل حال ولا يجوز بيع المصحف الا بالجلد
 الورق وبيع القلب بالتمر وبه قال الشيخ
 في النهاية وذهبية كذا يستحب ان يباع بالقيمة
 مع الكراهية بدل على ما احتجنا به ما رواه
 الحسين بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال لا يبيع
 بيع التمر لئلا يبيع بالربط من اجل ان الياض
 يا بصر الربط رطب فاذا ابيع بعض التمرة
 سنة واحدة قبل اذ يكفها من غير اضافة شيء

أو شرط القطع في الحال على قول الشيخ
 النهاية ومسايل الخلاف وصاحب الرسالة
 والتصحيح المأثور وبه قال الشيخ أبو جعفر
 في التهذيب والاستبصار ورواه المصنف
 المتفق وهو اختيار أبو إدريس وسع المراسم
 وهو أن سيع التمر على رؤس الخيل بالتمر ويجوز
 في العره وهي الحمل التي يكون في دار الشاني
 آخر وسع المحاقلة وهو أن سيع سنبل الخطة
 بالخطة وسنبل الشمر قبل حصادها
 وسيع ما لا يضبطه الوصف سما وسيع السلم
 مجهول الأجل وسيع الجبن بالجبن مما يكال
 أو يوزن سفا صلا فاما ما يباع عددا فيجوز
 ذلك نقلا لانيه وسع الخطة بالغير
 سفا صلا نقلا لانيه وبه قال الشيخ
 في المتفق والشيخ أبو جعفر في النهاية وصاحب

الرسالة

الرسالة وجاءت بذلك لئلا يخبر بحكمة
 وقال جماعة من أصحابنا يجوز ذلك وهو
 اختيار أبو إدريس وسيع الخطة بالغير
 متساوين فنية وسيع ما يكال أو يوزن أو
 بعد جرافا وسيع الذهب بالفضة والفضة
 بالذهب من غير قرض في مجلس البيع قبل أن
 سرفا وسيع العم يلزم العم فإن اختلف
 الجنب جاز ذلك وسيع الخلف متفاضلا
 فنية وما يباع عددا متفاضلا وسيع النسيئة
 النجس وهو أن يزد في السلعة من جالانيه
 لرفها بل هو المبيع صاحب السلعة على ذلك
 والبيع صلا فاما ما يباع عددا فيجوز
 هذا البيع وصحة خلافه وسيع النسيئة
 مجهول الأجل فإن ذكر الممن كذا ما جلا
 كذا اجله فقد ذهب الشيخ في المبسوط

يفرق
 أو

الحل في البيع حينئذ بل واجبه ابن ادرين
والصحيح ان له اقل الثمنين ^{جدين} بعد الا
وبه قال الشيخ في المفاتيح وروى خبران
احدهما رواه السكوني عن امر المؤمنين عليه
السلام والاخر رواه ابن ابي نجران عن عاصم
بن محمد عن محمد بن يسر عن ابي جعفر عليه السلام
وبيع الدين بالدين وبيع حمل الحيوان وبيع
الوكالة - فلا يبيع الزكوة عليه وبيع الكلاب لا يبيع
الصيد خاصة واجاز الشيخ الفقيه سواد
الصاكنين الذئع وكلها يحاط والصحيح انه
محرم يجوز بيعه من الكلاب لا كالمصيد
خاصة ولا يجوز بيعه من المسلم على
مسلم ولا من ذي دين على مسلم ولا من مسلم على
ذمي فانما يبيع من ذي دين على ذمي تجاز وبيع
ما ياكل من الحيوان اذا وطأ الانسان لانه

حرام اثم النار جاء بهذا الحكم حديثان صحيحان
في المشاة والبهيمة وبيع ما ياكل من الحيوان
اذا اشرب من خنزيرة حتى اشتد وبيع ما
يكون ياكل من نسله وجاء بهذا الحكم حديثان
في الحمل والجدى وبيع حراج الطيور وما
لا ياكل منهن الا العقارب الباني والصقور
وما يصلح منها للصيد وبيع ما ياكل من
وما لا ياكل من الحيوان الا النهد
النبيل والسنور وما يصلح للصيد منها وبيع
مامات الماء من السمك او وثب على الاخر كذا روي
فان قيل اخذ وبيع دواب البحر الا
وما ياكل من السمك ماله قلس وبيع الدواب
الا ما يبيع وبيع ملك الغيرة الا باذن صاحبه
او اجازة للبيع وبيع اللبن والضراغ
حلبه من شئ ادم حليب وذبح الشئ في

التهمة الى انه ان جلس من الليل واباع
 ما بقي في الصرع حتى البع مبعدا على خبر
 رواه سماء وهو واقفي ومع ذلك لم
 يسند الى احد من لا يعلم كلامه وبيع
 او الشعر او البرقيل جرة فان اشترى
 اصواف الغنم وجعلها في عقد واحد ببيع
 على ما رواه الحسن بن محبوب عن ابراهيم الكرخي
 عن ابي عبد الله عليه السلام وبيع المسك في
 قارة وبيع ما لا يخفى الا بالشم او الذوق
 قبل اختياره وبيع السمك في الماء قبل
 حبه وبيع الطير في الهواء وبيع الرخس
 قبل صيده وبيع الجلال قبل اعلام المشرك
 او استبرائه وبيع المعصب قبل ان يبين الغيب
 او رمى الباع من العيوب وبيع السلاح
 على الكثرة في حال الحرب والهدنة وبيع

ور
وحملها

الدرهم

الدرهم واشياؤه حال الحرب والهدنة
 على كراهية فيه وبيع المعينة بزيادة وفيها
 لاجل الغنا وبيع الخبز بخرطان بعملة
 صنما او ملاهي وبيع العنق او المبريطان
 بعملة حمرا او نيدا والصفيح ان هذين
 البعيتين لا زمان لان الهوى في المعاملة
 لا يدل على الفساد فاذا باع ذلك مطلقا
 من غير شرط على من علم او يظن انه يعمل كذلك
 فالبيع صحيح ولا يجوز بيع الملاهي كالعود
 وشبهه وبيع آلات القمار وبيع الاضمار
 والتمثيل والصلبان وبيع كتب الضلال
 وبيع النجر من الثياب والآلات و
 غيرها قبل ان يبرزها لها وبيع العذرات
 الا عند ما ياكل لحمه وذرقه وبيع الابواب
 واجان ابن ادريس بيع ابواب الابل والبقر

والعقم ولا يجوز بيع كل مسك والنفقة و
 بيع المينة وبيع ما اهل لغز الله وبيع الدم
 وبيع ما لا يؤكل لحمه وبيع بعض ما لا يؤكل لحمه
 وبيع لبن ما لا يؤكل لحمه وبيع في هذه المسميات
 نظر وبيع السم الا المحمود وبيع الدود
 الا دود الفز وبيع الفار وبيع الحشرات
 وبيع البرغوث وبيع المايع اذا اتخذت
 الا الدهن بعد اعلم المشتري
 لا يجمع الثلث وبيع عشرين شيئا
 الحيز واللم وروايا الماء والحلوة والحظ
 والشعر وغيرهما من الجيوب المنسوان
 الى الا دهن منها والتوب من غزاة المرأة
 بعينها او نباحة رجل عينة والكمارة
 القطن والا برسيم منسوبة الى الارض
 بعينها والتمر من ثفل معين والمأكلة
 من

شياء
 لا يجوز بيعها
 الا بعد العلم
 بالمشتري

مشمع معين والحضر في موضع معين ودهن
 الكمان بحبة وبالعكس ودهن الشمس بسم
 وبالعكس ودهن الزيتون بالزيتون وبالعكس
 وكذلك الحكم فيما يعمل منه الا دهان الخبز
 من اللبن والقمصا الى دوده وجميع
 ما يخبر لا بالسم او الذوق والسر والليل
 وجميع الاواني سواء كانت من خشب او طين
 الاجر وجميع ما وعدوا كانت من صنف
 سحر ويدر او كان او برسيم او غير ذلك
 والمختلط من الطيب كالذيرة والغالية
 والجوهر والذهب والفضة
 يكره البيع في ثمانية وعشرين موضعا عند
 تلقى الركبان اقل من اربعة فراسخ فان
 اشترى وكان فيه عين ظاهرة والبايع عند
 عالم كان باجناد بين فتح البيع او امضاه

والسم
 الا صفا وسفرا ووبر
 او كان او برسيم هو

يكره بيعه في ثمانية وعشرين موضعا

بالتمنى الذي انفعده عليه وان زاد على اربعة
 فواسخ فلا كراهة ولا خاف للباع وسع
 حاضر لباد ومعناه ان يكون له وكلام في
 الشرا او البيع ودخول المومن على سوام حية
 المومن قال الشيخ ابو جعفر في النهاية
 لا يجوز بيع الثمر سنة واحدة قبل بدو صلاحها
 ثم عران بضيف اليها شيئا اخر على اصح القولين
 وبه قال الشيخ ابو جعفر في النهاية والتهمة
 وقال في الاستبصار ومما لا خلاف
 لا يجوز بيع الرطب بالتمر عما ذكره الشيخ
 في الاستبصار وفي بيع الجوز وهو صحيح
 وقد عدم وسع المراجعة بالنسبة الى اصل
 المال على اصح القولين فيه وبه قال
 الشيخ ابو جعفر في مآيل الخلاف والمبسوط
 وهو احتسابا راد ريس وقال الشيخ

ر
 في

الهاء

المتأينة والمبسوط المتيقنة المتسعة لا يجوز
 ولم اقف في التهديف على حديث عن حماد
 بل ورد خبر بكر اهتد وجزاخر صحيح
 الاسناد بانه لا ياسبه وبيع العيب بالبراءة
 من العيوب من غير بيان في العيب ومباشر العرف
 والشرا من الظالمين والبيع عليهم وبيع الطعام
 محكرا وبيع الاكفان وبيع الحيوان اذا
 استثنى شيئا من اعضائه وبيع الجوارى
 والعبيد اذا كان عادة له في الجان فيهم
 وبيع الطفل عن امته قبل ان يسقط عنها
 وبيع الدروع واشياها لاكل الكفر
 في حال الهدنة وبيع المضطر بزيادة
 عظمة على الثمن وان يشرى الرجل حاربه
 يطاها بمن وهبته له زوجته
 يجوز بيع امر الولد في ثمانية مواضع اذا مات

ط
 له زوجته +

ولدها من سيدها جازيعةها واذا كان
 ثمنها دينا على مولاها ولم يملك غيرها
 بيعت وقضى بثمنها الاخر ثمنها الاول
 سواء كان مولاها حيا او ميتا وقال
 سيدنا علم الهدى المرتضى لا يجوز بيعها
 مادام ولدها حيا لا في الفس ولا في غيره
 وقال الشيخ ابو جعفر الهادي اذا مات
 السيد ولم يخلف غيرها وكان ثمنها على
 مولاها قوت على ولدها وتركها الى ان
 جلع فاذا بلغ اجبر على ثمنها فان مات قبل
 البلوغ بيعت وقضى بثمنها الدين وجا
 بما قاله ثلاثة احاديث في التهذيب
 احدها في كتاب العتق رواه محمد بن احمد
 بن يحيى عن محمد بن الحسن عن فضيل بن حمص
 عن ابي بصير قال سأل ابا عبد الله عليه السلام

ولا
 ورك

عن

رجلا استوى جارية فولدت منه ولدا فأتى
 الولد فاسأل شاذان يبيعها باعها وان
 مات مولاها وعليه دين فومت على ابنها
 فان كان ابنها صغيرا انظر به حتى يبلغ ثم
 يحرر على قيمتها فان مات بيعت من مراث
 الزكاة لم يثاله والحديث الاخر في باب
 منع الحيوان رواه احمد بن محمد عن عيسى عن
 القصري عن خنيس عن ابي بصير عن ابي عبد الله
 عليه السلام والحديث الاخر في باب السراري
 رواه علي بن الحسين بن علي بن اسباط عن عمه
 يعقوب الاخر عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه
 السلام والصحيح انها باع ولا ينظر بها
 بلوعه لان تهذين الحديثين ضعيفان
 اذا مات سيدها وعليه دين ولم يخلف
 غيرها فبيعت وقضى بهادينه على ما ذكر

محمد بن احمد بن عيسى

الشيخ في النهاية في باب السرى والصحيح

انما تنبع في هذا القسم لما رواه محمد بن

عن محمد بن يحيى عن احمد بن محمد عن الحسين

سعد عن ابراهيم بن ابي البلاد عن محمد بن

مريد عن ابي عبد الله عليه السلام قال

انما دخل اشترى جارية فاولدها ولم يؤد

نفسها ولم يدع من المالا ما يؤدى عنه احد

ولدها منها وبعث فارى عنه فلت

ابعت فباعا ذلك من ذى القربى واذا

لم يكن لميت وارث يورثه غير جارية مملوكه

هي ام ولد عن ولد ذلك الميت مقدار

نفسها او اكثر وجب شراءها من تركته او

اعقبها واعطيت بعينه المال ذكر ذلك

الحسن بن ابي عقيل في كتاب النكاح ان اذا

انصاحها الذي هي ام ولدها ان يبعها

فانها

احمر

ابن

ان

اجبر على بيعها لم يفتى وان كان ما خلفه اقل

من ثمنها لم يجز شراؤها واذا اقلها اجبر

خطا فسيدها بالخيار من ان يبعها باقل الامر من

من الدية او يبعها ويصلها الى الغنى فان ثاوا

بغيرها وان ثاوا استرقوها به قال الشيخ

ابو جعفر في المبسوط في كتاب املاك الاولاد

وفي الثالث من مبادئ الخلاف في كتاب املاك

الاولاد مستدلا عليه باجماع الفرقة وقد روى

الحسن بن محبوب عن نعم بن ابراهيم عن سمع بن

عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال

ام الولد جنايتها في حقها الناس على سيدها

وهذا الجبر ضعيف لان نعم بن ابراهيم وعبد

الى الآن لا امر فلهما بحر ح ولا تعدل واذا

اسلمت عند ذى لها منه ولد سمع بن

ثمنها الى ذلك الذي على ما قاله الشيخ ابو جعفر

وسم

وسم

في ط و ابن ادريس في السرار وكتاب اسحق بن
عمار عماد واه عن جعفر عن ابيه ان عليا عليه السلام
كان يقول في ام ولد لضراني اذا سلمت
بعثت لسيدها في فمها والصحيح انها لا
تباع ولا تهر عند الذي بل يلزم الحكم سيدها
بنفعها وتركها عنده من ترى تركها عنده
مصلحة ويهنا الولد قال الشيخ ابو جعفر
في مسائل الخلاف وقال يكون عند امراه
سلمه مولى القمام بها واذا رهن الاثني
عشرة وبقضها المهرتين ثم ان ما دلها
الراهن وطاها بعد ذلك وجعلت منه
فان كان له مال الزم تسكاتها وان لم يكن
لها مال بيعت في الرهن واذا تزوج الرجل
امه غيره واطاها بابا حته سيدها له او
وطاها بشبهة وولدت من ذلك الوطن

له

ولدا

ولدا ثم اشترها من سيدها جازله بعد
بيعها لما رواه في باب الزنايات في كتاب
النكاح من التهذيب عن الحسن بن محمد
عن محمد بن مارد عن ابي عبد الله عليه السلام
في الرجل يتزوج الامه تلد منه الاولاد
ثم اشترها فملك عنده ما شاء الله ولم
تلد منه شي بعد ما ملكها قال هي امه ان
شاء باعها ما لم يحدث منه حمل بعد ذلك و
ان شاء اعقب واذا قبلت سيدها خطا
بعثت وسلم عنها الى ورثته على ما رواه محمد
بن احمد بن يحيى عن ابي عبد الله عن الحسن بن
عن حماد بن عيسى عن جعفر عن ابيه عليه السلام
في اذا قبل ام الولد سيدها خطا
بعثت في فمها حل الشيخ في الاستبصار
هذا الخبر على من مات ولدها وورثها

بن ابراهيم عن جعفر عن ابيه عليه السلام وهو
 بن وهب عن جعفر عن ابيه عليه السلام انها
 حرة لا يناسوا لها ولا ينفق
 يصح بيع الاكره في سبعة مواضع مال
 المفلس لقضائه اذا اوسع المفلس من
 بيعه وكذلك حكم الماطل بالدين وهو ملك
 واذا كان على المبتدين ولم يخلف من جنس
 الدين ما يقضى عنه وامنع الوارث من
 البيع جاز للمحاكم ان يبيع من ملكه ما يقضى
 به الدين ومن اعتق نضيبه من عبد مضارة
 وكان موصرا الرم شرا الباقي وعقده
 جارية واحدة صحيحة فان كان معه كان
 العتق بلا خلاف باطلا وقال ابن ابي
 ان العتق باطل سواء كان معتق او موكرا
 والعبد اذا اسلم عتق ذمي وجب بيه

يصح بيع الاكره في سبعة مواضع

على سلم ويسلم ثمنه الى الذمي ولا ينفق عليه ملكه
 واذا لم يخلف المبتدئ الا واثنا مائة الفيرة
 ومول من المال مقدار الثمن او اكثر الرزم
 سيده بيه لعنق ورث ولا يجوز لسيد
 الاستناع من ذلك فان كان ما خلف اقل
 من ثمنه لم يجب شراؤه وكذلك ان كان
 اثنين او جماعة ولم يخلف الادوان ثمنهم
 واذا وطى الرجل جارية غيبه باباحه ولم
 يشترط على السيد كون ولده ففيها حراصح
 وجاءت بولاد كان لسيدتها ووجب على
 ابيه ان يشتره ولا يجوز للسيد الاستناع
 من البيع واذا كان بين اثنين ما لا يصح
 قسمته واحتاج احدهما الى ثمنه حاضره
 وتعد عليه من حيثى حصته منفردة وامنع
 شركه من الاجتماع معه على بيع الكل جاز للمحاكم

٤٤

البيع عن شريك اذا اوى ذلك مصلحه وطى
 في هذا القسم تردد وبمع هذه الاقسام فما
 ليس يبيع بل هو تقويم والامة اذا اذلت
 نفسها على حر وتزوجها واولدها لم يترنم
 فتمت الولد السيد بحرية فان كان قد دلتها
 الشهود يرجع عليه القيمة التي غرمها واذا
 كانت بحرية عرفها بين شركاء فوطاها اقام
 فجلت من ذلك الموطى كان عليه قيمتها يوم
 وطئها وهو الذي يقتضيه المظروقات
 ١ الشيخ في النهاية ان كان العمة اقل من غيرها
 الاول الذم لغيرها الاول وان كان اكثر
 الذم ذلك وجا بما قاله حديث رواه علي
 بن ابراهيم عن ابيه عن اسمعيل بن مروان عن
 عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام
 لا يبيع الرهن في سعة وعسر

دل
 عليهم

دل
 بن مروان

مرضعا

مرضعا ملك العنبر لا يابذنه واذا رهن
 شيئا ولم يقبضه المهرتين ولا وكيله على صح
 القولين وما قال الشيخ المند في المقنة
 والشيخ ابو جعفر في النهاية ومقتضى الوسيلة
 وقال الشيخ الوصفي في مابيل الخلاف
 ليس القبض من شرط صحة الرهن ولا هو
 ابرادريس والارض صا لما خذته عنق و
 الوقف والحر و ام الولد الا التي يجوزها
 والمكاتب الذي لا يجوز بيعه والعبد لا يبق
 في حال الا باجده لاجل القبض فاما من لم
 يعتبر القبض في صحة الرهن فانه يجوز رهنه
 والعبد المرتد عن فطرة لا يوجب قتله
 في الحال والعبد المسلم عند الكافر والعبد
 اذا قتل او حرق الا بعد رضاه او وليا المملوك
 او المجرع والمملوك اذا كان طفلا قبل ان

يستغنى عن امه الا على مذهب من يحرمه قبل
 استصحابها عنها وما لا يוכל لم من الحيوان
 الا ما عدته امه يجوز سه والملاهي والآلات
 والمار والاضام والمائل والصلبان
 والحنس مفردا عن امه واللبس في الضرع
 والصوف الشعر والوبر قبل جزمه الا
 ان سلم الغنم الى المهر من يكون عنده امه
 والفقاع وكل مسكر الا مزدي والميسه
 والدم والعذة الا ما يجوز بيعه منها
 والتموم الا المحودة ^{الخيار}
 في احد عشر موصفا خيار المجلس للبايع
 المشتري عالم بغير قبالا البيان او يتبع
 العقد بشرط ترك الخيار وخيار ثلثة ايام
 في الحيوان المشتري خاصة عالم يتصرفه
 وقال السيد المصنف في خياره للبايع المشتري

الخيار يشبه في احد عشر موصفا

صا

معا وخيار البايع بعد مضي ثلثة ايام اذا لم
 يقبض المهر ولم يقبض المشتري المبيع وروى
 الحسن بن محبوب وابن سعيد عن صفوان
 عن عبد الرحمن بن كحاج عن علي بن عطاء
 انه سأل ابا الحسن عليه السلام عن الرجل يبيع
 الشيء ولا يقبضه صاحبه ولا يقبض الثمن ^{ولم}
 قال لا اجل بينهما بل ايام فان قبض ثمنه
 والا فلا يبيع منهما باطل احديهما عن علي بن
 حديد عن ابيه عن ابي جعفر عليه السلام قال
 قلت له الرجل يشتري من الرجل المبيع ثم يبيعه
 عنده ويقول حتى اتك ثمنه قال لا نجاء
 فيما منه وبين مضي ثلاثة ايام فان قبض بها
 والا فلا يبيع منهما باطل استحسن بن عمار عن عبد
 الصالح عليه السلام مثله وخيار البايع المحضر
 بعد مضي يوم اذا لم يقبض الثمن او لم يقبض

المشترى المبيع رواه محمد بن احمد عن يعقوب
بن عبد الله بن محمد بن ابي حنيفة عن ابي حنيفة عن
ابي عبد الله عليه السلام او ابي الحسن عليه السلام
في الرجل يشترى الشيء الذي يفسد من لونه
ويتركه حتى يفسد العين فقال ان جافها يمينه
وبين الليل والا فلا يبيع له وهذا الحديث
مرسل لا يعتمد عليه وانما المعتمد في هذا
الحكم على الاجماع وخيار الرد بالعيب في
النكاح والمعاملات وخيار المعلنون عيبا
ظاهرا في امضاء البيع وضحه اذا لم يكن
عابرا بالعين والخيار اذا لم يسلم للمشترى
كل المبيع او وجد بغير الصنع والمشترى
مراجعة تقدا فعلم بذلك ان البائع اشتراه
لنفسه فهو مختار بين فتح البيع وبين اخذها
بالعين الذي انعقد عليه البيع على ما ذكره الشيخ

در
في

در
كالبيع

ز

في المبسوط واخاه ابن ادریس وقال
الشيخ في المناسك يكون له مثل ذلك الاجل وبه
قال صاحب الوسيلة وهو الصحيح يدل على
ذلك ما رواه محمد بن يعقوب عن علي بن ابراهيم
عن ابيه عن ابن ابي عمير عن هشام بن الحكم عن
ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يشترى المتاع
الاجل فقال ليس له ان يفسد ماله الا الى
الاجل الذي اشتراه اليه وان افسد ماله
لم يفسد كان للذي اشتراه من الاجل مثل
ذلك الحسن بن محبوب عن ابي محمد الراسي
عن ابي عبد الله عليه السلام مثل معناه ومن
اشترى سلعة مائة فعلم بعد ذلك ان البائع
اشترها باقل من الثمن الذي اخبر به فهو
مختار بين فتح العتق وبين ان يخذها بالثمن
الذي انعقد عليه البيع وليس بغير ذلك ومن

ط
البيع

اشترط في البيع او غيره شرطاً لم يلق
المشروط عليه به كان من شرط محضاً
 بين الفسخ والامضاء وخيار الوصي في
 قبول الوصية اليه والامتناع منها ما لم
 تمت الوصي فان مات قبل ان يبلغه الامتناع
 من قبولها وجب على الموصي التام بها في
 لزمته الوصية والخيار في المطالبة بالمعقود
 وتركها لا يجوز اجماع ثلثة عشر
شئنا الكلام بالاكل للصيد والمباشرة في
الزرع والتخزين لا يرد على ذي الفسخ
الا التثوير والعهد وما يصل للصيد
وجوارح الطير منها الا ما يصح للطير
منها وجميع ما لا يحل تملكه للمساكين من
المسوخ والملاهي والاصنام والصلبان
والامثالها وملك الغير لا ياذن

لا يحل الجارة ثلثة عشر شئنا

ملكه

ملكه والرهن لا ياذن الراهن والمرهنت
والمرأة بغير اذن زوجها واليتم الامانة
وليته والمساكن والدواب الا والى وكاوة
لحمل المحظور فيها وحمله والانسان يحل
ما حرم الله تعالى وتغيبيل الاموات وكفيعهم
وسواراتهم والاذان والاقامة والحكم بين
الناس وظل المأذول والاستجداء والحايطة
للمظالم والديهم والذناير
يلزم الاجل المعلوم في ستة عشر شئنا بيع السلف
وبيع النسيئة واما ان الارض والعقار
الرفق والياب والدواب والالات
الاواني اذا استاجرها تقطع مساهمة
او لعل من معلوم والكفارة والعتاق والخراصة
والمساقاة والمسقة فان لم يذكر الا يحل
كان النكاح دايماً وعند الحرة وعند الامان

مبيع من اجل المعلوم في ستة عشر شئنا

والدفق

المعقود اللازم من الطرفين
 ستة عشر عقداً بعد البيع بعد التفرق بالانكسار
 وانقطاع الحياض والأحزان والمساقاة في
 النضات والكفالة برضا الكفيل المولى أو
 المعسر مع العلم باعتباره والكفول عنه في
 اللوالة برضا المحيل والمحال عليه وإذا
 كان الشيء المحال في ذمة المحال عليه وكان
 له مثل والعق للمعان في الجنس والنوع والصفة
 وكان المحال عليه مالياً فإن ظهر أن المحال عليه
 كان معسراً في حال اللوالة كان المحال له أن يرجع
 على من أحاله فاما إذا لم يرض المحال عليه
 فذهب شحنا إلى جبره في النهاية انتهى لا
 يتصل وهو الصحيح واعتبر في سبيل خلافه
 برضا الجهل والجهل بالمحال عليه وإن لم
 يمتصف الوسيطة وابن ادريس والصليح في
 الهبة

الهبة للولد الصغير النكاح والكفاية المطلقة
 على كل حال والكفاية المشروطة قبل نكاح الكفا
 عن أدائه عليه وأطلق ذلك الشيخ في سبيل
 المخلاف فقال الكفاية لازمة من جهة السيد
 جارية من جهة العبد وعقد الجارية لأهل الكفا
 وعقد الأمان وعقد المهر من أين فما هو
 في شريعة الإسلام إذا لم يكن فعلها مصلحة في
 عقد سبق والرماية على أصح القولين وبه
 قال ابن ادريس وقال السمع في سبيل الجارية
 ابن جابر الطرفين ^{العقود}
 من الطرفين أي عشر عقداً الوديعة والغارية
 والوكالة إذا لم يكن الوكيل مستأجرها في
 الشركة والمضاربة والجهالة والوصية لغیره
 بسبب من ماله والوصية له قل مور الموصى إليه
 في الموضعين معا والهبة للأجنبي قل القبض

والنصف فمما او القبط والعوض منها فان
 قبضه لم يتصرف ولم يعوض كان له الرجوع
 فيها والهبة لم تعد ولله الصفة من ذوى
 رحمه قبل القبض خاصة فان مضى لم يحول
 الرجوع فيها لان قبض الوالد قبض ولد
 الصغير والسبع في المجلس دام لم يع العبد
 سقط ترك الخيار والسبع في من الخيار للفظ
 البائع والمشتري معا العقود
 اللازمة من طرفيها من طرف واحد اختلف
 الاخر لازم من جهة الراهن جاز من جهة
 المتهن ويبع الحام في مدة الملة الا تام
 او لم تقع البيع بشرط ترك الخيار لازم من
 جهة البائع جاز من جهة المشتري ما لم
 تصرف المشتري فان تصرف لم يبع
 ذهب المضى الى ان جاز من جهة البائع

الحيوان

الغنا

ايضا والصحيح الاول لان الاخارة كالموت
 المسترخ لازم من جهة الصا من المضمون له
 جاز من جهة المضمون عنه لاجاز من جهة
 المضمون له والحوالة على غير المولى اذا لم يكن
 المحال عاملا بحاله لازمه من جهة المحيل
 جاز من جهة المحال فاما المحال عليه فقد
 بقى الخلاف فيه واذا احدث في الرهن
 في هذه السنة من جنس عقدا يبيع جنون
 او جذام او برص صار البيع جازا من جهة
 المشتري وذا البائع واذا كان العيب
 سابقا وقت البيع من غير ان يعلم المشتري
 فالبيع لازم من جهة البائع جاز من جهة
 المشتري وهو مختار بين رده وبين الامساك
 بارساء العيب وبغير ارسائه لم يتصرف فيه
 فان تصرف فيه فليس الا الارش واذا باع

مد

شيئا بين معين بوجوده فظهر في الموضع
 لم يعلم به البائع فالباع لا يتم من جهة المشتري
 جابر من جهة البائع وهو مخير بين الرضا به
 وبين الفسخ وليس له ان يلزم المشتري بشئ
 فيه واذا عجز المكاتب المشروط عليه عن اداء
 ما يجب عليه اذ او من مال الكاتبة صارت
 الكاتبة لادمة من جهة الكاتبة جابر من
 جهة السيد وهو مخير بين فسخ الكاتبة وبين
 الصبر عليه واذا اوصى انسان لغيره بشئ
 ماله او اقله قبل الوصي له ذلك ثم مات
 الوصي فالوصية لا رمة من جهة الورثة جابر
 من جهة الوصي وهو مخير بين الاخذ بالثمن
 واذا اوصى له باكثر من الثلث وجاز له الورث
 قبل ثوب الوصي كمال الوصية لانها للورثة
 بعد موت الوصي وجابر من جهة حمل الوصي له

ادھر

الممنون في المعنفة وسلا في الرسالة واراد
 اني انما لا يلزم لان مخيرها بعد موت
 الموصي الموصى لغيره والصحيح ما ذهبنا
 اليه يدل عليه ما رواه علي بن ابراهيم عن ابيه عن
 حماد عن حمزة عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله
 عليه السلام في رجل اوصى بوصية وورثته
 شهود فاجازوا ذلك فلما مات لم يقضوا
 الوصية هل لهم ان يردوا ما اقرؤا بها في
 حقته وروى ايضا ابو علي لا شيء عن
 محمد بن عبد الجبار عن صفوان بن يحيى عن منصور
 بن خازم عن ابي عبد الله عليه السلام مثله
 المحرمات من النساء في الكحل
 على التأيد ابنة واربعون اثم وان علقت
 والبنت وان تزنت والعمة والحالة وان
 علقت والاخت وبنت الاخت وان تزنت

به قال لم يسم ذلك
 الوصية حار عليهم
 اذا اقرؤا

وبنت الاخ وان نزلت وام الروجة وان
 علت دخل بالروجة وان لم يدخل بها ونبت
 الروجة التي دخل بها وان نزلت فان لم
 يدخل جازله العقد على بنتها وام جازيته
 التي وطأها وان علت وبنتها وان نزلت
 وروجة الاب على الابن دخل بها الاب
 او لم يدخل بها وسرة الاب على الابن
 وسرة الابن على الاب فبنته خمس عشرة
 يحرم مثلهن من جهة الرضاع والرضاع
 المحرم خمسة عشر رضيعه متواليات لم يفضل
 بينهن برضاع امرأة اخرى ويكون اللبن
 لبن رجل لا لبن درره ويكون الرضاع
 في كل من الحولين فان اخلت شي من ذلك لم
 يحصل المحرم وقال الميعد وسلام المحرم
 عشر رضعات والصحيح ما قدمناه لأن لا جند

ور
 مثلين

بكره واعدك رجلا ونضاف الى ذلك سانه
 اذا وطئ الرجل امرأة تشبهه حرم على ابنه
 وطؤها بالعقد وملك اليه وفي تحريمها على
 ابها والاطي وفي تحريم بنته هذه الموطوءة وامها
 على الراطي نظر والمعتود عليها في العدة
 بانية كانت وغير بانية يحرم على العاقد ابدا
 مع دخوله بها سواء كانت عالما بالمحرم او
 جاهلا وسواء علم بانيها في العدة او لم يعلم وبنيها
 في ذلك سلا وان كون العدة رجعية وهو حلال
 الاجماع يدل على ما اخترناه ما رواه محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابيه عن ابن ابي عمير عن حماد
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
 قال ادا تزوج الرجل بالمرأة في عدها وادخل
 بها لم تحل له ابدا عالما كان او جاهلا وان لم
 يدخل بها حلت لهما اهل ولم تحل للاخر ورؤ

في باب الزنا من كتاب المساجد في اليهود
 المحرم ابا عند الدخول عن الحسن بن محبوب
 عن علي بن رباب عن عمار عن ابي جعفر عليه السلام
 والمعقود عليها في العدم مع علمه بالمحرم تحرم
 على العاقد ابداد دخل بها او لم يدخل ومن تزوج
 بامرأة وهو محرم علما بتحريم العقد حرمت عليه
 ابداد دخل بها فان لم يكن علما بتحريم جاز له
 نكاحها بعد الأحرار بعد مستأنف سواء
 دخل بها في العقد الاول او لم يدخل لأن الأصل
 الاباحة ولم اقف بغيرها على شيء وحمله على
 العدة فليس واجبا وهذا الحكم روي مطلقا
 من غير تقييد بالدخول رواه محمد بن يعقوب
 عن عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد ومحمد بن
 يحيى عن احمد بن محمد جميعا عن احمد بن محمد بن ابي
 عن المسبغ عن زائدة بن عتيق عن داود بن
 سرجان

او لم يدخل

سرجان عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
 الملاءمة اذا لاعنها زوجها لم تحل له ابداء
 والذي يطلو الطلاق الذي لا تحل له حتى ينكح
 زوجا غيره ثلاث حرات وتزوج ثلاثا
 لا تحل له ابداء والمحرم اذا تزوج وهو يعلم
 انه حرام عليه لا تحل له ابداء هذا اخر الاجم
 والتي زنا بها وهي ذات بعل او في عدة رجعية
 تحرم على الزاني ابداء والمطلقة تسع طلقات
 للعدة وقد تزوجت فمما بينها زوجين محرم
 المطلق ابداء واللقني بانث باللعان تحرم على
 الملاءمة ابداء واذا فذ وزوجته وهي صماء
 او خرسا حرمت عليه ابداء واذا لاط الرجل
 بصبي لم يجز له بعد ذلك العقد على أم الصبي
 ولا على بنته ولا على اخوته وحرمت عليه ابداء
 واذا زنا الرجل بعمة او خالة حرمت العقد

ذلك على شيئين ابراء واليه ذهب السيد المرتضى
في الاستبصار والشيخ المعتمد حماد في المقف
والشيخ ابو جعفر والخزرجي في الحاشية ولم
يتعرض فيه القم وهو مع ذلك ضعيف
على نال الطائري وهو واقفي شديد العناد و
المعتمد في هذه المسئلة على الاجماع وقال
ابن ادريس ان كان في هذه المسئلة اجماع و
الا فاصل الاباحه وقد اتفق جماعة من
اصحابنا على ذلك انه اذا زنى الرجل بامرأة
لم يجز له العقد بعد ذلك على امها ولا على بنتها
ابدا وجازت في التدين بحدود صحيحة
الاستدلال واليه ذهب الشيخ في النهاية و
الاستبصار ومسايل الخلاف وصاحب
الوسيلة وذهب سيدنا المرتضى حماد و
شيخنا المعتمد حماد في المقف والشيخ

الطائري

ارجو

ابو جعفر في النهاية وسأدر في الرسالة انها لا
يحرم والحقق ايضا انها زنا الرجل بامرأة لم
يجز له ولا لغيره العقد عليها ولا وطؤها
بذلك الممنوع بعد ذلك ابدا وبه قال الشيخ
في النهاية وجازت به احاديث كثيرة ضعيفة
لا سند وذهب سيدنا المرتضى وشيخنا المعتمد
الى انها لا تحرم والحقق ايضا انه اذا قبل
الاب والابن جازية بينهما او نظر منها
الى ما يحرم على غيرها لكانها النظر اليها محرما
بعد ذلك على الابن وعلى الأب وطؤها والله
ذهب الشيخ في النهاية ولا استبصار والحقق
ايضا انه اذا وطأ من طها دون سبع سنين
فانقضت اها انه محرم عليه ذلك وطؤها ابدا
واليه ذهب الشيخ ابو جعفر في النهاية مع حماد
اساكنها وذهب في النهاية باب ما يستحب

اذا

في الاستبصار

فله لمن اراد العقد والزفاف الى الزموت
 ستم ولا يحل له ابدا والذي يروي في هذا
 الحكم خبر مرسل وضع ذلك في سنة رسول
 زياد ورسول ضعيف رواه محمد بن يعقوب عن
 عدة من اصحابنا عن سهل بن زياد عن يعقوب
 بن يزيد عن بعض اصحابه عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال اذا خطب الرجل المرأة فدخل بها قبل
 تسع سنين فرق بينهما ولم يحل له ابدا ولا يحج
 انه لا تحرم وذلك مما لا يرواه علي بن
 ابراهيم عن الحارث عن محمد بن نعمان الطاق
 عن يزيد الجلي عن ابي جعفر عليه السلام في
 رجل اقصر جارية عن امرأة فافضاها
 قال عليه السلام ان كان دخل بها فافضاها
 قبل ان تبلغ تسع سنين فان امسكها فلم
 يطلقها ولا شيء عليه
 الثاني تحرم

الحامر

كما حرم في حال دون حال اربع وعشرون
 التي عقد عليها في العدة جاهلا بالتحريم
 لم يدخل بها والتي عقد عليها في حال الاحرام
 جاهلا بالتحريم والتي لها زوج واخت
 زوجته ما دامت الزوجية في حاله واخت
 امته التي وطئها ما دامت الموطوءة في ملكه
 وسنت مروجته اليه لم يدخل بها والامة اذا
 كانت لها زوجة من الابيضاء الحرة فان
 عقد عليها بغير رضا الحرة لم يحض ويرفأ
 الشيخ في النهاية وهو اختيار ابي ابراهيم
 قال الشيخ في النهاية ان امضت الحرة العقد
 مضى بذلك عما اختاره ما رواه محمد
 بن يعقوب عن علي بن ابراهيم عن ابن ابي عمير
 عن الحلبي عن ابي عبد الله عليه السلام لا يزوج
 الحرة على الامة ولا الامة على الحرة ومن تزوج

بأمة على حق فنكاح باطل وروى على إبراهيم
 عن صالح بن سعيد عن بعض اصحابنا عن منصور
 بن حازم عن ابي عبد الله عليه السلام ان روجه
 ان رضى بفعله لا يفرق بينهما وسقنا
 على النكاح لأول وهذا مرسل فالعمل
 بالجزم الاول اولى واكثر اذا كانت له روجه
 امة الا ان تعلم الحرم بذلك وترضى وبنت
 اخت روجه الا برضا روجه وثبت
 اخ روجه الا برضا روجه والثالثة
 الحلاما على الحرمة والخامسة من اكرار على اكر
 والثالثة من اكرار على العبد والخامسة
 من الاماء على العبد والامة اذا استراها
 قبل استيرائها اذا كانت من ذوات الحيض
 واليهودية والنصرانية نكاح الدائم قاتا
 نكاح المسعة مجاز والمجوسية والمشرقة

والزهر

والناصبة داما ومتعة والحائض القبل
 حتى تطهر ومن لها ذون تسع سنين
 حتى سلقها وزوجه وامته المصنات اذا
 كان الوطى ضرهما يستحب الزيج
 بثلاث صنم البكر وذوات الدرو ذات
 الاصل والكرمة الولد والولود والردما
 والحكة الشعر والسر والعمى المرقعة
 والطيبة النيب وطسريح العم والطيبة
 الكلام والواقعة والغرن في اهلها والذ
 مع بعلها يكن النكاح بشقة
 وعشرين العجوز والحنا في منيب السوا
 والعمم والكرمة السوداء الا النوبة في
 الامة مع وجود الطول على ما ذكره الشيخ
 ابو جعفر في النهاية وذهب من اهل الخلاف
 والساقي الى انه لا يجوز به قال المصنف المصنف

ل
 المرقعة

وابن ادريس في الرأى الا ان الحنفى قال
 فان حمل خالف السنة والاصح تكاحه و
 كونه ايضا تكاح سنة الخلق والسلطنة
 والصفاء ومن لم يستبغفه على ما رواه
 محمد بن عيسى عن ابن ابي عمير عن ابراهيم بن عبد الله
 عن ابي الحسن عليه السلام والواجب والحرمة
 والحنود والمستضعفة من اهل الخلافة
 والى لم يبدى الرأى والى لم يست
 بقاضه والذليل مع اهلها العزيز مع
 جعلها ومن امراه كانت زوجة ابيه اذا
 درفت البيت مع مفارقة اهلها والى
 قبله ورثته فان كانت قبله المرق و
 المرتن فلا بأس وبنت الى قبله والى
 زنا بائنها وبنتها على ما تقدم والى زنا
 بها ابوه وابنه وجارية ابيه اذا انفقت

الله

اليه ولو كان ابوه قد قبلها بشهوة او نظر
 الى ما حرّم غير الروح النظر اليه
 كمن الجماع في اربعة وثلثين موصفا على
 لا متلا واول ليلة من الشهر الا اول ليلة
 من شهر رمضان وفي ليلة النصف من كل
 شهر وفي اخر ليلة فقد روى ان المراد اذا
 حملت في هذه الليالي الثلاث يحاق جنون
 الولد وفي الحاق فقد روى انه من اهل
 في الحاق فعلم لسعة الولد وليله الحاق
 وروى كسوف الشمس ليلة ليلة التي يقيم
 فيها من سفره والليله التي يرد السفر في
 صبيحتها وما بين طلوع البحر الى طلوع الشمس
 وفيما بين غروب الشمس الى مغيب الشفق وبعد
 الظهر وفي كتاب من لا يحضره الفقيه لا
 تجامع امرأتك بعد الظهر فانه ان قضى سكران

ط
نكاح

ولقد في ذلك الوقت يكون حول والشيطان
يخرج باحول في الانسان وليله الاضيء في جبين
الاذنان والقامة وعند الرؤال وعند
الزلازل وعند الريح السوداء والصفراء
والحمراء سوا كانت الزلازل ليلاً او نهاراً
— واذا كان القربى برج العقرب والجماع
هو مختضب قبل ان يخذ الحنما خذ ورد
به خير صحيح والجماع وهو قايوم ومستقبل المبل
ومستبرها وفي يوم الشمس لا ان يحول
هبة وينها حايلا والجماع على شهوة غير له
او جارية لانه يورث مختباً الولد المنفرد
من تلك النطفة ومن كبا من لا يحصره العقبة
فان اخشى ان يضي منكم ولد حسن مؤنثاً
مختباً والجماع بعد الاحتلام قبل ان يغسل
او يتوضأ وضوء الصلوة فقد روي عن

مختلص

الى

الذي صلى الله عليه وآله انه قال ان جامع قبل
يغتسل او يتوضأ يخرج الولد مجنوناً فلا يكون
الانفسه وان جامع زوجته الحامل قبل ان
يتوضأ للصلوة وان جامع وتره زوجته
اخرى وان جامع زوجته او جاريته وتره
صبي فقد روي انه يورث الزنا والجماع في
الدم وان جامع على ستوف البنيان ومحت
لا شجارا المتمر وان جامع في السفينة ولم يح
بذلك كراهية الكلام في حال الجماع لانه
يورث خرس الولدان حملت من ذلك الجماع
كذلك روي في كتاب من لا يحضره الفقيه
المنهاة اطلقه لانه يورث الخرس وكراهية
الطرائق فيها في حال الجماع لانه يورث عمى
الولد كذلك روي ايضا في كتاب من لا يحضره
الفقيه وفي المنهاة اطلقه لانه يورث العمى
وكراهية الغزل الا عن غزالة لا عن السمسم

بانه

بها والمرضعة والعقم والمستنة والبذرة
 والتليط والمجنونة والمولودة من الرانية
 كالمهر المثلث ثمانية من
 تزوج ولم يستم مهرا او دخل بها ومن
 غضب امرأة على زوجها على مهر المثلث والمثل
 ايضا ومن اقصى بكر اباصعة على مهر
 المثل والمهر ايضا والمسلم اذا تزوج
 على مهر لا يجزى للمسلم تملكه على اصح القولين
 وبه قال الشيخ ابو جعفر في مسائل الخلاف
 ومقتضى الوسيلة وابن ادریس وقال
 الشيخ ابو جعفر في النهاية والمعتد في المسف
 و ابو الصلاح وسئلار وجاءت من اهلها بشا
 يكون الكاح باطل وهي شرط في حال العقد
 ان لا يكون لها مهر اعلمه صح العقد ولزم مهر
 المثل ومن زنا بصبيته لم تبلغ تسع سنين
 ومن زنا بمجنونة ومن زنا بعنبة العهد

بالاسلام

بالاسلام جاهله بالحرم
 لا يحل المهر في ثمانية مواضع اذا تزوج الرجل
 عبده بآفته لم يلزمه المهر بل يستحب للمستبد
 ان يعطى الجارية شيئا من ماله واذا تزوج الرجل
 امته مدلتها باجرة واخاها الزوج الفسخ
 فسخ ولا مهر عليه واذا افسخت المرأة كاحها
 بغيره الرجل قبل دخوله بها فلا مهر لها
 عليه لا العسر فان لها علة نصف الصداق
 والحضي فان لها علة الصداق كمالا دخل الحضي
 بها او لم يدخلها ما رواه الحسين بن سعيد
 عن اخيه الحسن عن زرعة بن محمد عن سماعة بن
 ابو عبد الله عليه السلام ان خضيتا دلس لنفسه
 لا امرأة فقال يفرق بينهما وتأخذ المرأة منه
 صداقها وتوجع ظهره كما دلس نفسه وروى
 في باب المهور صححه يفتن انه اذا دخل بها يكون
 لها المهر وقال ابن ادریس لا دليل على صحه

ويوضع

هذه الرواية وروى الحسن بن محبوب عن علي
 بن زياد عن ابن أبي بكر عن ابيه عن ابيه
 عليهما السلام انه تفرق بينهما ولم يتعز
 لذكر المهر وقال ابن ابي عمير في الرسالة
 عليه نصف الصداق واذا دلت المرأة
 نفسها وبها عيب يرد به النكاح واحاد
 الزوج فتح نكاحها فتح نكاحها فيصح ولا
 مهر عليه واذا تزوج الرجل ولم يسم مهرها
 او طلقها قبل الدخول فلا مهر عليه لا يجب
 عليه ان يسقها على قدر حاله دون حاجتها
 فان دخل بها كان عليه مهر نسائها فان
 مات قبل الدخول فلا مهر لها ايضا وهل
 لها المتعة ام لا الصحيح انه يجب المتعة
 ما رواه محمد بن احمد بن يحيى عن عبد الحميد
 بن ابي حنبل عن داود الشحام عن ابي عبد الله ^{عليه السلام}

في رجل تزوج امرأة ولم يسم لها مهر او ثمن
 قبل ان يدخل بها قال هي بمنزلة المطلقة
 واذا تزوج الرجل امرأة على حكة او حكة
 ومات الرجل او المرأة قبل الدخول بها
 قبل ان يحكم لم يكن لها المهر وكان لها المتعة
 واذا تزوج المريض وسعى مهر او مات
 قبل الدخول بها فلا مهر لها ولا ميراث لها
 منه واذا مات بعد الدخول كان لها
 المهر والميراث واذا ارثت المرأة قبل
 الدخول بها انفسح النكاح بينهما وبني الزوج
 ولا مهر لها عليه وروى في التهذيب باب
 حدود الزنا احمد بن محمد عن البرقي وعن
 عبد الله بن المغيرة عن السكوني عن ابي عبد
 الله السلام عن ابيه عليه السلام قال في
 المرأة اذا زنت قبل ان يدخل بها قال

يفرق بينهما ولا صداق لها لأن الحديث
كان من قبلها وقال الشيخ في النهاية
ليس له ردة ها ولدان يرجع علي وليها بالمهر
وليس له فراقها إلا بالطلاق
يزيل النكاح محنة وعيون الطلاق البالي
والموت واللعان والردة من الرجل عن
قطر قبل الدخول بالمرأة وبعد الدخول
بها والردة منها على قطر قبل الدخول بها
على كل حال والردة منه بعد الدخول بها
ولم يسلم حتى ينقض العدة والردة من المرأة
قبل الدخول بها سواء كانت عن قطر أو
غير قطر وإن كان بعد الدخول بها وأصرت
على الردة هي زوجة ترثها ولا ترثه ولا
نفقة لها عليه وإن لم يهر ورجعت إلى
الأسلام فالنكاح ثابت بينهما وفصح المرأة

عند

عقد نفسها أو بعد سخطها إذا تزوجت
بنكاتها عليها وسع العدة والامة أو بيعها
معا إذا لم يرض المشتري أو البائع أو أقرها
على النكاح وإسلام المرأة ولم يسلم الرجل
حتى ينقض عدها إذا كانت غير مقيمة فإن
كانت مقيمة فله أمساكها بالعقد الأول
ولا ينفسخ النكاح وسبب أحد الزوجين
عقد الامة إذا اختار فصح نكاح زوجها
حر أو عبدا على أصح القولين وبه جاء أحد
صحيح وملاك أحد الزوجين الآخر فإن كان
كذلك هو الزوج فلا ينفسخ النكاح وإلا
لم تحل له حتى يعتقه وسروج به وقد
الرجل زوجة الصما أو الخرسا سواء دخل
بها أو لم يدخل ولم تحل له بعد ذلك أبدا
وفصح الحر نكاح نفسها أو نكاح الامة إذا

تزوج

الزوجة

المالك

تزوج بالامة عليها واختارت الحق الفصح فان
 اذنت قبل الدخول او رضيت به لم
 يكن لها فسخ وطها خيار وفسخ الحرم كاح
 نفسها خاصة دون كاح الامة واذا
 تزوج بالحرة وعنده امة هي زوجته وهي
 لا تعلم ذلك فان علمت قبل العقد ان له
 زوجة او امة او رضيت بعد العقد
 لم يكن لها فسخ ولا خيار ولذلك الحكم
 اذا كانت زوجة يهودية او نصرانية
 وتزوج حرة مسلمة رواه في التهذيب
 باب الزيارات من الكاح محمد بن يعقوب
 عن علي بن ابراهيم عن ابي محبوب عن ابي رباب
 عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام وفسخ
 الحرم كاح الامة اذا تزوج بها ولم يعلم بانها
 امة قبل العقد او يرضى بها بعده فان

علم امرضى فلا خيار له وذهب الشيخ في
 الخلاف الى انه ان تزوج بامرأة لم يعلم بانها
 حرة فخرجت امة ان العقد باطل وفسخ حرم
 كاح الحرة كذلك وفسخ كاح الذي تزوج
 بها على انها بنت مهيمن فخرجت بنت امة
 وفسخ روجه العتق كاحا اذا كان العتق
 قبل العقد او ترضى به بعد العقد فان
 العتق بعد الدخول بها لم يكن لها خيار
 ولا فسخ وان كان بعد على ايمان غيرها فلا
 خيار لها وفسخ روجه الحرة كاحا اذا لم
 يكن عالمة به قبل العقد رضيت به بعد العقد
 وفسخ روجه المحبوس كذلك وفسخ روجه
 المجنون كاحا اذا كان المجنونة قبل العقد
 سواء عقل او قان الصلوة او لم يعقل فان
 حدث المجنونة بعد العقد وكان يعقل او قان

ولذلك
 الصلوة كان على ولها تطليقها منه فاما
 المحجونة فان كانت الخبة بها قبل العقد
 لم يعلم بها او برضى بها بعد العقد فله
 الفسخ وان علم بها بعد العقد او
 بها بعد العقد فليس له فسخ قال
 الخبة بها بعد العقد فليس له فسخ نكاحا
 وانما سبق منه بالطلاق وفسخ المرأة
 نكاح من اتى الى قبله ولم يكن منها على ما
 قاله الشيخ في النهاية وورد به خبر ضعيف
 لم يستدل به امام وقال الشيخ في المبسوط
 لا قوي انه لا خيار لها وهو الاصح وهو
 اختيار ابن ادريس وفسخ الرجل نكاح
 ثمان وهي الرقأ والقرناء والعقد
 والمفضاه والمحجونة والمجذومة والبر
 والعيا وقد الحى جماعة من اصحابنا

بذلك.

بذلك والعرج والمحدوده في الزنا وفي
 السخ المعند وبوالصلاح وسداد وذهب
 السخ في النهاية الى ان العرجا ترد دون
 المحدوده العدة عشرة
 ملائمة او اربعة او واحد وواحد وواحد
 مع شهرين مضافين اليه وواحد وواحد
 اشهر وخمسة واربعون يوما واربع اشهر
 وعشرة ايام وشهران وخمسة ايام وبعده
 الاطمين ووضع الحمل وتسعة اشهر فاما
 الاقراء عدة ثمان اذا كن من ذوات
 الحيض الحرة المدخول بها سواء كانت حية
 في الشهر مرتين او ثلاث مرات وعدة الحي
 بملان اليمين اذا اعتقها سندها وعدة
 الامة اذا اطلقها زوجها طلاقا رجعا
 اعتقت قبل خروجها من العدة وعدة المرأة

مرة او ص

عنها زوجها من غير فطره اذا كانت حرة مع
الدخول بها اذا هرب لم يرد عليه وعده
اخذت الزوجه اذا عقد عليها غير عالم بانها
اخذت مع الدخول بها اذا كانت حرة و
عده بنت الزوجه اذا عقد عليها غير عالم
بانها بنتها مع اعتقاده بانها زوجة اذا
كانت حرة وعده الام كذلك وعده من دخلت
على غير زوجها فوطئها اعتقادا بانها حرة
اذا كانت حرة واما العرا فعدة سبع
اذا كن من ذوات الحيض المستقيم بها بعد
النفصاء اجلها مع الدخول بها سواء كانت
حرة اراقة وعده الامة اذا طلعت زوجها
وعده ام الزوجه وبنت الزوجه وعده من
ارسلت محاربا زوجها مع الدخول بها ايضا
هولا المحسن اذا كن اما وكن من ذوات الحيض

فان

فان كن لا تحضن وفي سنتين من تحضن خمسة
واربعون يوما واما الرقا الشهران جميعا
من طلقها زوجها بعد الدخول بها وصبت
حيضه واعد بعد طلاقها ثم ارتفع عنها
سبلوغ سننها الى حين سنه او ستايرفا
لعدة بعد الرقا المذكور شهرين واما الرقا
الواحد فعدة الامة اذا اشترت وكان سيد
الاول يطاها اذا كانت من ذوات الحيض
فان كانت لا تحضن في سنتها من تحضن خمسة
واربعون يوما واما الثلاثة لاشتر فعدة
اثنتي عشر وعده المطلقة الحرة اذا كانت
لا تحضن وفي سنتها من تحضن وعده الموطنة
بملك المين اذا اعتقها سيدها وكانت
لا تحضن وفي سنتها من تحضن وعده الامة اذا
طلقتها زوجها طلاقا رجعيًا ثم اعتقت وتزوجها

من العدة اذا كانت لا تحيض في سنتها من
 وعدة المستراية بما يجلي بعد الطلاق وصي
 اشهر وعدة المرأة اذا كانت لا تحيض الا في
 ثلث سنين او في اربع سنين حنفية واحدة
 وكان ذلك عادة لها مستمرة فان كان عادتها
 غير ذلك وهي ناسية لها فذلك ثلث اشهر
 ان كانت ذكرا لها اعتدت بمثل زمان
 قرأها حال استقامتها وعدة من طلقها زوجها
 وهو غاي عنها اذا لم يكن سنتها خمس سنين
 او ستين فان كان سنتها كذلك فلا عد
 وعدة من كان لها عادة في كل شهر او شهرين
 مرة واحدة ثم تغيرت عادتها فصارت لا
 ترى الدم الا في كل اربعة اشهر او خمسة اشهر
 او ما زاد على ذلك مرة واحدة ثم تغيرت
 عادتها وعدة المرتد عنها زوجها ولم الروجة

والمرء

وبنت الروجة واخت الروجة ومراة حلت
 غير زوجها على ما تقدم اذا كن حراير او كن
 لا تحيض في سنتين من تحيض واما الحنفية
 والاربعون يوما فعدة ثمان السبع للثلاثي
 تقدم وعدة الامة اذا اشريت وكان صداها
 وطباها اذا كانت لا تحيض في سنتها من تحيض
 واما الاربع اشهر وعشرة لامة فعدت حرة
 المتوفى عنها زوجها اذا كانت حرة غير طلاق
 سواء كانت صغيرة او كبيرة ممتعا بها او
 عمر سمع بها مسلمة او يهودية او نصرانية
 وقال المفيد وسلا وعدة الممتعة بها
 اذا مات عنها زوجها شهران وخمسة اشهر
 وعدة المرتد عنها زوجها من فطنة سواء
 قلت في الحال او هرب ولم يقدر عليه بعد من
 يوم ارتداده وعدة الامة اذا مات عنها

در
 قل

سيدها وكان يطأها بملك اليمين سواء كان
لهامنه ولدا ولم يكن وعدة المفقود عنها
لزوجها بعد دفع خبره الى الامام وتنفيذ
من ترفع خبره في الاثنا عشر سنين اذا
لم يكن للمفقود في نفق عليها واما النهر
وخمسه الايام فعده الامة اذا مات عنها
زوجها ولم يكن لها ولد من سيدتها
اما وضع الحمل فعده المطلقة سواء كانت
حرة او امة ولو كانت بعد الطلاق والحمل
واما بعد الاجلين فعده الحامل اذا مات
هنا زوجها ومعناه ان وضعه قبل ان
اشهر وعشرة ايام تمت الاربعة اشهر و
عشرة الايام وان مضى اربعة اشهر وعشرة
ايام لم تضع جهر حتى تضع ولو كانت بعد
سنة اشهر الى سنة اشهر واما التسعة اشهر

ول
يعرف

فالمعروف

فالمعروف بالمسراية
العدد البايات مع الدخول احدى
عشر مرة وعدة المتوفى عنها زوجها
وعده المطلقة الثالثة لعجم وعده المطلقة
الثانية للامة سواء كانت تحت حرام
عبد وعده الخلع فاربعة سنين فاما نذرية
كان له الرجوع في بضعها كان الخلع
قبل الدخول فلا رجوع لها ولذلك
ان كان الخلع بعد تطليقتين وعدة
المباركة كذلك وعدة الصماء والحرة
اذا حرمتا عليه بالعتق ابدا وعده رجوع
المحرمة رخصة له اخرى صغيرة
الرضاع المحرم وعده الكفان وعده التي
اريد عنها زوجها عن فطرة وعده الحرة
اذا تزوج بنت اخيها او بنت اخيها واحدا

الفسخ لكاح نفسها وفي هذا الموضع
 لغير الآتي وعدة بنت الأخ أو بنت الأخت
 إذا فسخت عنها أو خالتهما كاحها
 وعدة من فسح لكاح زوجها بعين
 رده أو فسح زوجها كاحها بعين
 ردها وعدة الأمة إذا فسح زوجها
 زوجها إذا اختار المبيع أو المشتري
 فسح كاحها وعدة الحرة إذا تزوج بأمة
 اختارت فسح كاحها بنفسها وبغير
 الحر إذا تزوج بها وله زوجة أو أمة
 واختارت الحرة فسح كاحها وقد روي
 أن كاح الأمة باطل وعدة الحرة إذا تزوجت
 بها وله زوجة يهودية أو نصرانية وعدة
 الأمة إذا تزوج بها على حرة واختارت
 الحرة فسح كاح الأمة وعدة الأمة إذا اعتقت

وقد روي أن كاحها
 باطل وساقى الحرة
 ص

كل
 نكاح نفسها

داخر

واختارت فسح كاح زوجها وعدة من أمر
 سيدها باعتزال زوجها الذي هو فسخه
 وجميع هذه الأقسام إنما هي العدة بها مع
 الدخول لمرة فإن لم يكن هناك دخول
 فلا عدّة إلا المتوفى عنها زوجها فإنه يجب
 عليها العدة وإن دخل بها أو لم يدخل
 محمد بن أحمد بن يحيى عن سنان بن محمد عن موسى بن
 القاسم عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر
 عنهما السلام أنه قال لا يزوج بنت الأخ
 والأخت على العدة والخالة لمن فعل نكاحه
 باطل وروي محمد بن يعقوب عن علي بن وهب
 عن أبيه عن محمد بن محبوب عن ابن ريار عن
 أبي بصير عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال
 حرم لمن يزوج عليها حرة تسلمه ولم يعلم
 أن له أمراً أن ينصر الله أو يهوده دخل

واخل بها فان طابا احدث من المهر
 ان تارت ان نعم مع اوامع وان
 شاءت هبت الى اهلها فان خاضت
 نداء حيز او موت بها لامة اسكر
 حلت للاذواج وقد ان طلع عنها اليوت
 او المضاربه قبل ان يعضي علة المسيلة
 عليها سبيل ان ردها الى منزل قال نعم
 وقد عدم في فصل الاتي بحرم كاحترق في
 حال جرح ان من روح بانه على حرم في كاحترق
 باطل
 كفارة من افطر يوما من شهر رمضان معدا او
 ما يحوي حرمى لا افطار من كجماع وغيره
 وكفارة لا افطار لا اعكاف وكفارة بغض
 البذر والعهد وكفارة جرم المرأة شعرها
 الخطا وكفارة الظهار وكفارة بكت

في المضاي وكفارة
 العهد وقتل ص

حلف

حلف بالبرارة من استغالى ومن التمسى صلى الله
 عليه وآله والامة عليهم السلام وكفارة العمن
 وكفارة شق الدبر لونه في موت ولد او
 زوجته وكفارة خدش المرأة وجهها في
 المضاي وكفارة نقت شعرها في المضاي
 ايضا فاما كفارة الاقطا في شهر رمضان
 ونقص العذرا والعهد ونقص الشرع
 وقلة وصام شهرين متتابعين واطعام
 تسعة مسكينا مجتمعا في ذلك وقال
 السيد السيد رضى رحمه الله في المسائل
 الموصلة المالة من نذر شيئا من القرب
 فلم ينفذ محاراق فعله كفارة فان كان
 صيا ما في يوم بعينه فافطر من غير سهو
 ولا اضطرار فعله من على بطن يوم من
 شهر رمضان محاراقا وان كان عن غير يوم

ما دل

فعله ما يجب في كفارة اليمين واليحد فيه اجمع
 الفرقه وذهب الشيخ ابو الفتح محمد بن علي بن
 عثمن الكراخي الى انها مرتبة مثل كفارة
 الطهار واما كفارة قبل العهد فعن
 رقبته وصوم شهرين متتابعين و
 اطعام ستين مسكينا بحمد الله
 الثلاث واما كفارة الخطا وكفارة الطهار
 وكفارة اليمين بالبراءة في الخت فعن
 رقبته فان لم يجد الرقبة فصيام شهرين
 متتابعين فان لم يجد فاطعام ستين مسكينا
 بجمع بين الثلاث واما كفارة الخطا
 وكفارة الطهار وكفارة اليمين بالبراءة
 في الخت فعن رقبته فان لم يجد الرقبة
 فصيام شهرين متتابعين فان لم يجد فاطعام
 ستين مسكينا بحمد الله في ذلك و

ول
 الكراخي

ور
 يستطع

سلاد

سلاد الى ان كفارة قبل الخطا على التكثير
 وهو خلاف ظاهر التنزيل والجماع
 ذهب الشيخ في الثالث من مسائل الخلاف
 الى ان من حلف بالبراءة من الله تعالى لم يكن
 عليه كفارة بخلافه الخالفه حيث ولا يجب كفارة
 وهو ما روي ابن اديس والجمهور ما قلناه به
 قال الشيخ المند في المسند وسلا في
 الرسالة والشيخ في النهاية لكنه اطلقه
 ولم يمتد بالختم كما في المسند وسلا و
 قال ابن الصلاح في الكافي ومن حلف
 بالبراءة من الله تعالى او من رسول الله صلى
 الله عليه وآله او من احد لامه عليهم السلام
 مطلقا فعليه كفارة طهار وان علق ذلك
 بشرط وحلف ما علق بالبراءة فعليه الكفارة
 المذكورة وروى محمد بن منصور عن محمد بن

التخيري

الحسن قال كتب محمد بن محمد الى ابي الحسن
 عليه السلام رجل علف بالبراءة من الله ومن
 رسوله صلى الله عليه وآله تحت ما توبة وكفا
 فوقع عليه السلام يعلم عشرة مساكين لكل
 مسكين مئزر طعام ويستغفر الله تعالى
 وعل الطائفة على العمل بخلاف هذا الخبر
 وانا كفارة البين وكفارة شق الثوب
 وكفارة الخدش وكفارة تشق الشعر
 فعتق رقبة او اطعام عشرة مساكين
 او كسوتهم مجزأ في ذلك فان عجز عن ذلك
 فعليه صيام ثلاثة ايام متتابعات والاطعام
 لكل مسكين مئزر والكسوة لكل مسكين
 ثوب واحد وبه يشهد الرواية الصحيحة
 وهو اختيار ابن اديس وقال الحنفية
 وادبوا الصلح وسداد لكل مسكين ثوبان

كان عليه

او

او سبعة لومة فان شق توبة على اخيه
 امته او اخيه او قريب منه او المرأة على
 زوجها فليكن عليه شق وان حق جماعة من
 اصحابنا منهم الكرام حتى بذلك لئلا
 افطر بعد الرزق في يوم يتقصد من شهر
 رمضان والصوم هو ان عليه اطعام عشرة
 مساكين فان لم يتمكن ان عليه صيام ثلثة
 ايام ورد بذلك خزان ولا يقبل الامان
 في العتق والكفارة المذكورة الا لكفارة
 قتل الخطا وبه قال الشيخ ابو جعفر
 في قول من الخلاف وقال ابن اديس يعنى
 ذلك يستحق عتق سبعة
 المملوك المومن العفيف الصالح والمملوك
 الذي اطلق عليه بعد ملكه سبع سنين والمملوك
 المومن اذا كان محتضرا ومثله يستحق

ملك
مالك

شراؤه وعقده وهو مذهب الشيخ ابو جعفر
وقال ابن اديس بحقه والملك
اذا ضرب به مولاة فوق الحد يستحب
عقده وقال بعض اصحابنا يحق
المملوك اذا وطئ مالكة امه وهي حامل
به في البتل قبل ان يحض له اربعة اشهر
وعشرة ايام اذا لم يعزل عنها ومن عدا
الوالدين والولد والمحرمات عليه النكاح
من ذوى نسبه
يعتقون من غران سلفط بعثتم الارب
اذا ملكه ابنه والابن اذا ملكه ابوه
والامه اذا ملكها ابنها والابن
اذا ملكه امه والعمه اذا ملكها ابن
اختها والحاله اذا ملكها اختها و
بن الاخ اذا ملكها عمها وبنه الاخ

اذا

اذا ملكها خالها فبذنه ثمانية من حقه النسب
ومثلهم من حقه الرضاع على اصل النسب
وبه قال الشيخ ابو جعفر في سائر الخلاف
والمناسه وذهب ابو الصلاح وابو اديس
الى انهم يعتقون من حقه الرضاع و
الا عني والمجذوم والمعتق وعبد الحر
اذا اسلم ولحقه امار الاسلام صار حرا و
العبد اذا اعتق سيده منه بعضه سر
العتق في باقيه وان لم يلفظ السيد في
عتق الباقي والكاتب المبرور طيلة اذ ادرى
مأكله المملوك اذا نكح به سيد
او قبل به رواه الحسن بن محبوب عن هشام
بن سالم عن ابي بصير عن ابي جعفر عليه السلام
قال ومضى امر المملوك على السلام في امرأة
قطعت يدي وليدها امرأته لا يسجل

سأله

لمولا تبا عليها وقضى من كل مملوك فهو
حر لا سبيل له عليه هينة
لا تقبل شهادة النساء في ثمانية عشر مضافا
الكاح على ما ذكره الشيخ في الثالث من
الاختلاف في كتاب الشهادات والمفيد
في المنفعة وسلة في الرسالة وابدأ
وقد روي اخبار صحيحة بانه اذا كان شهيد
رجلا انما يستل وسيا في آخر الفصل
والطلاق والحلع والرجعة والظهار
والأبدان والعق والنسب والرضاع وورث
الهلال جارية جبر صحيح والوكالة والوصية
في كونه وصيا والحياة الوجهة للعود و
روى الحسن بن سعيد عن جميل بن رباح
وابن خزيمة عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال
لا تجوز شهادة النساء في القتل وحمله

وال
حمران
قال محمود

الشيخ

الشيخ في الدية دون العود والردة والحد
في السرقة والحد في شرب المسكر والحد
في القذف والحد في الزنا منفردات
عن الرجال فان شهدت ثلثة رجال وامرأتا
عليه بازنا وجب عليه الرجم ان كان محصنا
فان كان غير محصن وجب عليه مائة جلدة
سواء كان محصنا او غير محصن فان شهد
رجل واحد وست نسوة وجب على كل واحد
منهم ثمانون جلدة حتى المفترى وتقبل
شهادته من منفردات عن الرجال في خمسة
مواضع الدين والعقبة وغيوب النساء
وسراة المستهل والوصية في اخراج كس
من المال لا في الولاية كاخبار المشايخ
المها للحسن بن سعيد عن ابن ابي عمير عن حماد
عن ابي بصير عن ابي عبد الله عليه السلام انه

سئل عن شهادته في النكاح قال لا
 يجوز ان كان ممن رجل احدهما من الحز
 بن محبوب عن محمد بن الفضل عن ابي الحسن عليه
 السلام مثله الحسين بن سعيد عن محمد بن الفضل
 عن ابي الحسن عليه السلام عن محمد بن الحسن بن محمد
 الفضل عن الكافي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال عليه السلام يجوز شهادة النساء
 في النكاح لا قبل الاقرار
 العبد والصبي والمجنون والابلي الخرد
 البليه والمكره والمذور والمفلس اذا اقر
 بالمال الذي تعلق به من غريمه والراهن اذا
 اقر بالرهن لمن عدا المرتهن فان اقر به
 المرتهن صح اقراره ومن اقر بالرهن لمن
 عدا المرتهن فان اقر به المرتهن صح اقراره
 ومن اقر به فورا من رعيه ومن اقر بما لا

ور
 اذا

ور
 والرهن

بلده

بلده فان اشغل الله لزمه ذلك الاقرار ولو
 عليه فسلمه لمن اقر له او لا ومن اقر بدين في
 حال مرضه ومات من اصبها ناسا لم يصح
 اقراره وجعله من الثلث كالوصية ومنهم
 من صح اقراره وجعله من اصل المال وهو صحيح
 ثمانية عشر القول قولهم في
 هلاك ما في ايديهم من الجبانات لمن
 يكون عليه وينصرفون من اذنه مع العلم لم
 يفرط الحكم واسبس الحكم والاراء الخرد
 الوصي والموكيل والمستفيع والمستودع و
 المستاجر والراعي والشريك والمضارب
 والمزارع والمساقف والتمسار والودان
 والشاقد والمناذی
 المدعي من غير علم في ثمانية وعشرين شام
 قام الدليل القاطع على صدقائه لا مدعي الا

ور
 عن

حقا

الحق تبلى دعواه في كل ما مدعيه والاب
والجد والحكم وامنه والوصي في النفقة
على من هو يجب ولا يتم ما لم يدعوا شيئا
من العادة منه وقد ادعى انه لا زكوة عليه
ومن ادعى انه اخراج زكوة الى مستحقها
ومنى ادعى انه عزل زكوة من ماله وهاتين
ومن ادعى كثر او جرد او كانت له بعد
سبعها ومن وجد عنه طعاما في زمان
الحكمة فادعى انه اشتراه لموتها ومن ادعى
عليه شيء من العادة بخلافه فأنكره ومن
ادعى على غيره بشي فأنكر المدعى عليه ونكل
عن المين ارم الحق ولا يمين على المدعى على
اصح القولين وبه قال الشيخ ابو جعفر
في النهاية والنجدة المسند وسيلار
في الزمالة وذهب الشيخ ابو جعفر في

في

في النكاح عن المين في الثالث من الخلا
وفي كتاب الدعوى الى انه لا يحكم عليه
بالنكاح بل يلزم المين المدعى بحلف على
المدعى ما ادعاه وهو اختيار ابن ادريس
ومن اعطى عن زيادة على حقه وادعى ذلك
انه غلط والصبي والصبي اذا ادعى البيع
ومن طلب ثلاثا وتزوجت زوجا ثانيا
ودخل بها ثم مات وادعت انه وطأها
قبل غيرها وحلت للزوج وادعت
المرءة تخنص او الظاهر والنقض العن
بها والظن اذا جازت بالولد فأنكر اهل
وادعت له ولهم واسببه الارفة ومن
اقر بسرقة مرة واحدة ثم انكر الزم بالسرة
دون النسخ ومن اخرج من حرز ما لا
فاصد فادعى ان صاحب المال اعطاها

ار
بالسرقة

اباه فلم يوافق له من تاله
المخرج فلا يمين ومن افرد
الرحم ثم انكر قبل النكاح ومن فاعله
البينة ما زنا فلا دعي الا كراه ومن زنا
وهو قس عليه لا سداد وادعي الجهاك
واذا لا ط الشبه يملوك فادعي المهر
ان يمينه كرهته على ذلك واذا ساقط
المرأة بجارية وادعت الجارية ان يمينها
الكرهتها على ذلك وروى عن الجارية
الحكم واذا وجد كل جماعة امرأة فاعش
الزوجية ولا تكرر ذلك واذا وجد
او رجل وقلام او رجل وامرأة في زارة
واحد فادعي ان يبردا وجههما الى
ذلك ومن انكر دعوى من ادعى عليه ان يبردا
لصق المطعم والمشرب

والدري

على ثمانية المطاهر بعد ثلثة اشهر من حين
دافسته دفجته الى النكاح اذ المستغ من
العقد في الكفار مع العدة عليها او القتل
ومن قبل او فعل فاعل يوجب الحد والعسر
والنكاح الى المحرم فانه يصنع عليه في المطعم
والمشرب حتى يخرج فيقادره او يقيم عليه
الحكم والعسر ومن اسلم وله اربع زوجات
امر ان يحمار منهن اربعاً ومن افتر لا فان
بشئ ولم يمينه واضر على ذلك محروص
عليه حتى يمينه ومن ادعى على غيره بشئ فبكت
ولم يقر به ولا انكره عزر وضيق عليه في المطعم
والمشرب حتى ينكر والمخارب اذ لم يقبل ولم
يخذ المال فانه يبقى عن البلدان ولصق عليه
في المطعم والمشرب حتى يموت على ما ذهبت اليه
الشخ وجا ب به احاديث رواه محمد بن

اكثر من

يقرأوه

شيخنا الذي هو في هذا حال وروى من طريق
 العدل اما ديت بما فيها وذهب الشيخ
 المفيد الى ان الامام مجتهد في قتله او صليبه
 او قطع يديه ونفقه وهو الصحيح ان
 الآية تعمير المحنير والمرنه تحل في
 البحر ونشرت في وقت الصلوات و
 توضع عليها في المطعم والمشرع روى
 محمد بن علي بن محبوب عن يعقوب بن يزيد
 عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي عن
 ابي عبد الله عليه السلام في المرنه عن الامام
 قال لا يسل ولا يستخدم خدمه شدين
 ومنع من الطعام والشراب الا ما سبغ
 نفسها ونشرت في الصلوات فلهذا ثبت
 فاما غسل يديها ومخرج من البحر سواء
 اريدت عن فطره او غير فطره وهذا هو

الذي

الذي توفي في سنة لانه قد جاءت الروايات
 مطلقا وهو قول الشيخ عليه وآله السلام
 بحج ما قبلها وروى الحسن بن محمد عن
 غيره واحد من اصحابنا عن ابي جعفر وابي عبد الله
 عليهما السلام في المرأة اذا اردت استنابت
 فان تاب فرجعت الا حلفت في البحر في
 عنه حماد بن صبيب عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال المره يستتاب فان تاب الاقل
 والمره تستتاب فان تاب الا حلفت
 في البحر وهذا الخبران مطلقا وقد روى
 الحسين بن سعيد عن المصنف بن يزيد عن عاصم
 بن محمد عن محمد بن عيسى عن ابي جعفر عليه السلام
 قال قضى امر المؤمنين عليه السلام في ايده
 كانت نصراني فاسلمت وولدت لبيها
 علما ثم ان سيدها مات واوصى بها

عناقا للمسرة على عهد عمر فمكثت في جلد فقرا
 فتصيرت ولدت منه ولدين وحملت
 بالمالث قال بعض فيها ان لمصر عليها
 الاسلام فمصر لما بنت هناك اما ما ولد
 من ولد نصراني فهو عبد لاخته الذي
 ولدت لستها الاول واما احسبها
 حتى تضع ولدها الذي يطمها قانا
 ولدت فتلقا وروى على الحسين بن ابي
 نايقار معناه وقال الشيخ في الامم
 هذا الخبر ينصور على هذه القضية
 بخلافه السجدة
 المبرن وقد تقدم الحكم فيها ومن امسك
 انسانا حتى قتل غير من امر غيره
 بقتل انسان فقتله اما مود ومن سرق
 من حر ربع دينار ولعتين البهي من
 اصول

الحكم بقصوري
 هذا القضية

اصول الاصل بالاربعة ويترك الراخه
 الابهام قال سرق ثمانية قطعت رجله
 اليسرى عن الكعب ويترك له من قدمه ما يقوم
 عليه فان سرق ثالثة وجبان بخلافه
 السجدة محله ابا فان سرقه البعة في
 السجدة وجب قتله وروى لان سماعة
 عن ابي عبد الله عليه السلام وروى هذا
 الاحكام من غير ذكر القتل الحسن
 سعد عن النضر بن سويد عن القاسم عن ابي عبد الله
 عليه السلام وروى الشيخ ابو جعفر بن باقر
 في كبار من لا يحضر الفتنه محمد بن محمد
 الاسناد وقال في صنفان من يمان
 عن عمرو بن سميط عن علي بن الحسين عليهما السلام
 في الرجل يسرق على اخيه قال يضرب ضرب السيف
 بلفظة ما بلغت قال عمار خلد في السجدة

الحق

يموت وقملواه الطوسي في التهذيب
 في باب حدود الزنا ثم روى في باب البصايا
 ولا كلام في باب الجحش بوجه تركه
 وروى عنه السكوني بإسناد عن
 أمير المؤمنين عليه السلام في رجل أمة
 عبده إن قتل جلا فقتله قال هل
 عبدا لرجل لا كسيفة وسوط فقتل
 الصديق الحسن فقتل في المأثم
 بعد قيام أحدنا والتعريض عليه مرتين سنة
 شارب الخمر جازت به أختايت صوبه
 قال كثر أصحابنا وذهب سدا المير
 محمد بن أبيه في تركه وقاتل الشيخ
 أبو جعفر بن أبيه في كتاب من لا يحضره
 الشيخ المفيد المصنف وأبو جعفر في
 الاستبصار والمنهاية وقال الشيخ

أبو عبد الله عليه السلام
 السيد السري

ط

المبسوط والحلاف فقتل في الزانية فان
 استحل ذلك وجب عليه العتق أو لمرة
 ثا ربا السبند بقتل اضافي المأثم وبه
 قال الشيخ أبو جعفر بن أبيه في كتاب
 لا يحضره الفقيه والشيخ أبو جعفر في الاستبصار
 والمنهاية وأبو الصلاح وروى الحسن بن
 سعيد عن محمد بن الفضل عن أبي الصلاح الكوفي
 عن أبي عبد الله عليه السلام ورواه أيضا أبو
 عن هشام بن إبراهيم عن رواه عن أبي عبد
 الله عليه السلام عن أمير المؤمنين عليه وعلى أولاده
 التي في الصلوات ورواه أيضا أبو
 الاستبصار عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد عن
 أمير المؤمنين عليه السلام وبه قال المصنف في
 الاستبصار وأبو الصلاح ورواه محمد بن
 الصغار عن محمد بن اسمعيل بن زياد عن أبي الحسن

الحسن

دراج ور

عليه السلام واكمل الزباج على ما ذكر الشيخ
في النهاية ورواه ابو بصير عن سند عن
ابو من لا ر عليه السلام قال سمعت ذلك
وجب عليه القتل اولا مرة ومن افطر شهدا
في شهر رمضان رواه سماعة عن سعد عن
احد من الائمة عليهم السلام ورواه في التهذيب
في كتاب الحدود في باب المرتد عن ابي بصير
عن محمد بن عيسى عن نونس عن ابي بصير عن
ابي عبد الله عليه السلام قال من افطر
شهر رمضان وقد افطر فخرج الى الامام
نقل في الملائكة فان سمع ذلك وجب عليه
القتل اولا مرة ورواه الحسن بن محبوب عن
هشام بن سالم عن ابي بصير عن ابي عبد الله
حضر من محمد عليه السلام والمناجاة روله
محمد بن عبد الرحمن بن هاشم عن ابي خديجة
عن

عن ابي عبد الله عليه السلام فان كانت محصنة
اول مرة وذهب المني في الحنفية والمر
في الانصار ورواه الصدوق الكافي الى ان
عليها جلد ما يسوط ان كانت محصنة او
غير محصنة وهو اختيار ابن ادريس في كتاب
السرير وقال ايضا في كتاب السرير وطى
الاموات في البهايم ومنى كرو وطى البهيمة
والمنية وكان قد ادب وحدثه عليه
القتل في الملائكة لان اجفنا على ان صاحب
الكبير يقتل في الملائكة اقوال في الاجماع
على ما ذكرناه مقتدر على الاول ان يستدل
على ذلك بما رواه في التهذيب في باب الحد
في نكاح البهايم والاموات عن ابي عبد الرحمن
عن ابي الحسن الماضي عليه السلام قال
اصحاب الكبار وكلها اذا اقيم الحد من قبلوا

في الثالثة رواه الشيخ ابو جعفر بن بابويه كذا
من لا يحضره الفقيه في باب نواذر الحدود
عن صفوان عن توش عن ابي الحسن المياضي عليه
السلام ^{عن القتل المأثم في}
عشر من صغرها في الزنا اذا كانت محصنة
تأول مرة فان لم تكن محصنة قتلت في المرة
اذا احدثت لمقرات وفي النكاح على ما اورد
وفي اكل الربوا وشرب الخمر وفي الاطفال
شهر رمضان على ما تقدم وفي فعل السجدة
سبح رسول الله صلى الله عليه وآله واحدا من
عليهم السلام واذا احدثت حرثا في الكعبة
على ما رواه علي بن ابراهيم عن ابي بصير عن ابي
عن ابي الصباح الكوفي عن ابي عبد الله عليه
السلام انه قال من احدثت حرثا في الكعبة
قتل واذا احدثت حرثا وحرقة واذا اطلبت

قتل

قتل انسان او اجد مال ولم ينزحرا الا بالقتل
واذا اطلعت على عورت قوم ولم ينزحرا الا
بالبطل ولذا فخذنا وفعلت فعلا وجب
المعصية وحدنا وعزيت ثلاث مرات
وجبت فليها في الرابعة مثل الرجل واذا
سرق فقتل كما يفعل بالرجل في الاول مرة
وتقتل في الرابعة على ما تقدم واذا ارتقت
داق قوم نارا فاحترقت او احرق قريشا فقتلها
وجبت فليها كالرجل واذا ارتقت لمسكون
ولم تنسلسن يد من قتلها
لا تحب القطع السارق ستة وعشرين ضعا
من سرقا فل من منع دينار ومن سرق
غيره سوار يبلغ ربع دينار ولم يبلغ من
سرق من الخانات والكنائس والمساجد
الارضية الا ان يكونا مني مدفونا بها او معلقا

بها

لها

عليه او مقلدا ومن ثقب رجب للمال وكوره ولم
يخرجه ومن اخرج من المشاع من الحرز واذا عي
ماله اعطاه اياه لم يعم عليه تينة عادله بانه
سرق قد جاء به جرح صحيح ومن كان شركا في المال
فاخذ منه قدر نصيبه فان زاد على نصيبه ربع نية
وجب قطعه والضيء اذا كان لما ربع سنين و
سرق على غمدا ول كامة فان سرق ثانيا
فان سرق ثالثة حكمت رؤس اصابعه حتى يدمى
فان سرق رابعة قطعت امله التي هي رؤس
الاصابع الاربعة دون الا بقاع فان سرق
خامسة وقطعت تسع سنين وقطع اصابع يمينه
الاربعة وترك الراحة والابهام كما يقطع
الرجل واعتبر بالبيع سنين والبيع سنين
لا يجاء به جرح صحيح وقال في الصلاح اذا
سرق الصبي هدد في الاول وحك اصابعه

الكثابة حتى يدمى وقطعت اطراف اصابعه الا
من الفصل الاول في الماله ومن المصالح
في الرابعة ومنها اصول الاصل في المحرم
العبد اذا سرق من غيره سبيد فان لم يمت
انه سرق من غيره سبيد وجب عليه القطع والا
اذا سرق من مال ولد سواء كان حر او غريم
حرل والزوجه اذا سرق من مال زوجها اذا كان
المال محرزا دوله وجب عليه القطع والزوجه
حكم الزوج في ذلك والاجير اذا سرق من ماله
المستاجر سبيد كان محرزا او غير محرز الضيفه
اذا سرق من مال مضيفه كذلك جاء به حد
صحيح مطلقا وقال ابو جعفر في المسير طوقا
الحلاف ان كان محرزا دولتها وجب عليها القطع
وعبد الغنمة اذا سرق من الغنمة من سرقه
ليس يد ولا رجل ومن اقترع ثاقلين ثم رجع

اقران الرّم بالسرقة ولا قطع عليه وقد روى
 احمد بن محمد عن ابن محبوب عن ابي ابي عن الحلبي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال اذا
 اقر عند الامام انه سرق ثم جحد وطقف
 يده وان برغم لفته روى الحسين بن سعيد
 عن ابن ابي عمير عن حماد عن الحلبي ومحمد
 بن الفضل عن الكناقي وفضالة عن ابي
 عن محمد بن مسلم عن ابي عبد الله عليه السلام
 شدة وعنه عن ابن محبوب عن ابي ايوب عن
 الفضل عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 اذا اقر المحرم نفسه بالسرقة مرة واحدة
 عند الامام قطع ومن شدد عليه شاهد
 واحد بالسرقة لا يقطع ومن سرق وتاب
 قبل قيام البينة عليه بالسرقة ومن اقر
 عند الامام ثامنا في حال اقراره لا يحتم

دل
 الحسن

دل
 بالسرقة

عليه

عليه يقطع بالامام تخير من ان يأتى بقطعة
 شاة عفا عنه ومن سرق شيئا لم يأتى
 اوجه الظاهر من لا قطع عليه رواه سهل بن
 زيايد عن محمد بن الحسن عن حماد عن ابي عبد الله
 عليه السلام وعن عبد الرحمن بن مسعود
 ساد عن ابي عبد الله عليه السلام ومن اقر
 تحت الصرة والحبس او اقر بالحقيب
 فلا قطع عليه فان جاء بالسرقة فصينها وجب
 عليه النطق وبه قال الشافعي في النهاية
 رواه علي بن ابي رافع عن ابي عبد الله عليه السلام
 سالم عن يثيم بن خالد عن ابي عبد الله عليه
 السلام قال ان ادرى لا يحب عليه
 النطق واذا شهد انك ههنا على رجل
 يسرق بعينها فيقطع ثم اتي بعد ذلك آخر
 يسرق فالا هذا الذي سرق وانما وهما

الفصل

في حق كذا ولم يقبل منها دية على الثاني
وعز ما دية لا أول وان فلا بعدنا وجب
عليهما قطع بينهما ان اختلفا ذلك المقطوع
ويؤدى الهادية واحدة فان اختلفا
اخذ ما كان له ذلك ويؤدى الشاهد
لضيق دية يده ومن سرق شيئا من الثمر
او الكرم وهو بعد في البحر فاد قطع عليه
ومن سرق من مخارة الرخام على رءاه
السكوني ومن سرق شيئا من الطين على
ما رواه محمد بن عيسى عن محمد بن يحيى اكراد
عن عبد الله بن ابراهيم عن ابي عبد الله عليه
السلام ان عليا عليه السلام اني من
الكوفة برجل سرق رءاه ما لم ينقطع
وقال لا قطع في الطين ومن سرق شيئا
من المأكول في عام مجاعة على ما رواه محمد
بن

بول
نصف

بر احمد بن يحيى عن محمد بن عيسى عن عبد الله بن اكراد
القندي عن ذكره عن ابي عبد الله عليه السلام
قال لا قطع على المتأرق في سنة المحرم
كل شيء ياكل من اللحم والسم واشباهه
في احكام القتل القتل
عن مائة اصب عمد محض وخطا محض
وخطا سنة للمعد والعمد المحض هو الذي
يقصد العاقل الكامل قتل غيره بما حر
العادة بحصول الموت به فيجب القود
على العاقل او الدية اذا مرضى بها اوليا
المعتول وبذلها العاقل واما الخطا
المحض هو ان يرى الانسان شيئا فيضرب
فنه عنده فيقتله الدية على العاقل
قال الشيخ المفيد في المعتمد يرجع
العاقل بها على العاقل ان كان له مال

ان
در

فان لم يكن له مال فلا شيء عليه وقال
سائر ويرجع العاقلة بها على مال العاقل
ولم تعرض لكونه اذا لم يكن له مال فلا شيء
عليه والذي ذكره خلاف كذا جامع واما
الخطأ منه العهد فهو ان بعض الناس
تأديب من له تاديبه ما جرت العادة في
الماد بتموت او عالج الطبيب ما جرت
العادة بمحصول القتل الفسخ عند تموت
تجنيده بحسب ما عليه على العاقل في مال
خاصته وذهب ابو الصلاح الى انها
على العاقلة ايضا وهو خلاف اجماع الامم
فاما العاقلة فقد اختلف فيها فقال
ابن فارس في كتاب مجمل اللغة العاقلة من
عم العاقل الادون وقال الشيخ في
مسائل الخلاف والمبسوط العاقلة كل

عقبة

عقبة خرجت من الوالد من المولود من وهم
الاخر وابناهم اذا كانوا من جهة اب
ام او من جهة اب ولا عام وابناهم وامهم
الاب وابناهم والمولى في قوله قال الشيخ في
وجامعة من اهل العلم وقال الشيخ في النهاية
قال الخطا يلزم على العاقلة الدن برؤوسه
العاقل ان قل ولا يلزم من لا يرون من ماله
شيء على حاله وهو اختار ابن ادريس وقال
صاحب الرسالة العاقلة من يوفى الدين سواء
الوالدين والمزوج والزوجة والذي روي
من الاخبار مما يمكن ان يستدل به بما روي
ابن محبوب عن مالك بن عطاء بن راسه عن سلمة
بن كهيل ما معناه ان أمير المؤمنين عليه السلام
في رجل خطا وذكر انه من اهل الموصل فكس
الى عاقلة الموصل انه يلزم له من اقراره

ول
المبسوط

ول
قراية

الرجل المسلم الذي له سهم في الكفا لا يحجبه
عن سواه اهدى منا في ثلاث سنين فان
لم يكن كذلك او كان له قرابة من قبل امه
في النسب سواء لم يلمزم الرجال المذكورين
من قبل امه بثلاث سنين والرجال المذكورين
من قبل امه بثلاث سنين فان لم يكن له اولاد
به من قبل امه الدم الرجال المذكورين منهم
الدم في ثلاث سنين وان لم يكن له قرابة
الدم اهل الموصلة ممن ولد بها دون عن
الدم ويسادى في ثلاث سنين وان
لم يكن من اهل الموصلة فردة الى فان اولاد
والمودى عنه وروى الحسن بن محبوب
عن هشام بن سالم عن ابي بصير عن
الحكم بن عيينة عن ابي جعفر عليه السلام
قال يا حكم اذا كان الخطا من العاقل

والخطا

المذكور في كتابي بغير بن صاحبه وفي الترتيب
الدمه كامله وفي كل واحدة نصف الذين
قال مصنف الوسيط والتوفيق ان كسرهما
وجرت على غير عثم فينتها دية النفس وان
جرت على عيب فبها اربعون دينار وهذا
النسب الاخير مذكور في كتابي بغير بن صاحبه
وفي المتقدمين لدمه كامله وفي كل واحد منهما
نصف الدمه وفي الحكمين الدمه كامله وهو
منهيب الشيخ الى كنه في الميسر وفي مسائل
الحلاق وحضر مصنف الوسيط ذلك
بالمرأة فقال في قطع الحكم من يد المرأة
دمها وفي قطع حلق الرجل ثمن الدمه وفي
كتابي بغير بن صاحبه ثمن الدية خمسة وعشرون
دينار ذكره مطلقا فتكون على ما ذكرناه في
الحكمين ربع الدمه سواء كان من رجل او من

مائة وم

امثلة وفي القلب اذا وقع فصا بالذرة كاملة
 وفي الصدر الذرة كاملة وفي الاصلع الذرة
 كاملة على قول بعض صحابنا ووكما
 طريقنا صرح ان في كل ضلع مما يحاط
 القلب اذا كسر خمسة وعشرون ديناراً
 ودرهم كل ضلع مما على العضدين عشرين ديناراً
 اذا كسر واطلق للرايين درهم وقيل في
 كل ضلع خمسة وعشرون ديناراً وفي البطن
 الذرة كاملة على ما روي ان كل ما في لسان
 منه شيء واحد ففقد الذرة كاملة وفي كسر
 الصلب اذا اصاب لا ينزل المني في حال الجماع
 وكذا اذا اصاب في الاذن لا يفكر الكرم وهو
 الشيخ ابو جعفر في الميسرة وفي كسر الصلب
 اذا اصاب لا يفقد على العقود الذرة كاملة
 وقطع الكاح الذرة كاملة وفي كسر العضص

العقبين

البصير

اذا

اغناك اذا لم يقدر على اعمال الغائط الذرة كاملة
 وفي كسر الحجاب اذا لم يقدر على استسك
 البول والغائط الذرة كاملة كما تقدم في
 كسر العضص واذا كسر العضص واصابه
 سلس البول ودام الى الفيل ففقد الذرة كاملة
 دام الى نصف النهار ففقد ثلث الذرة وان
 دام الى صبح ففقد ثلث الذرة وكذا انجكم في
 الحجاب اذا كسر واصابه سلس البول في قطع
 الذرة الذرة كاملة وفي الخشعة الذرة كاملة
 فان كان غشا ففقد ثلث الذرة وفي الاشتر
 الذرة كاملة وفي اليسرى ثلث الذرة لا في الولد
 يكون منها وفي اليمنى ثلث الذرة وبه قال
 الشيخ في النهاية وفي ميايل الخلا ففقد نصف
 الوسيلة وروي ذلك عن ابن ابي رهم عن ابن
 عن عبد الله بن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم

كذا
 وب
 البعوض فضائه

كذا
 ثنا

وذهب الحنيد في المتعة والبالصلاحي في
 الكافي الى انها متباينان في الدية وهو خبير
 ابن ادريس وهو من هذا المذهبين وقال
 الشيخ في المبسوط وفي بعض رواياته ان
 المير ثلثي الدية وفي فرج المرأة ديتها
 كاملة وفي الاسكندر وهو المذهب المحظوظ بالفرج
 احاطت الشفتان بالعلم الدية كاملة وفي
 كل واحد منها نصف الدية وفي الشفرين
 وهما خائيتا الاسكندر ديتها كاملة وفيه
 قال الشيخ ابو جعفر في المبسوط الشفران
 الاسكتن عبارة عن شيء واحد وهو اللحم
 المحظوظ بالفرج احاطت الشفتان بالعلم وهو
 عند اهل اللغة عبارة عن شئ واحد وهو
 مصنف الوسيطة وفي افشاء الضبت
 بالجماع قبل بلوغها تسع سنين ديتها كاملة

والمتعة

والخطا من الجراح وكان بدوي اقدية ما جني
 البدوي من الخطا على ولما من البدويين
 قال واذا كان العاقل او الجراح فرأى يا
 فان دية ما جني من الخطا على وليه الرويس
 وروى محمد بن علي بن محبوب عن محمد بن احمد عن
 ابى بصير عن ابى جعفر عليه السلام في رجل قتل
 عدما ثم اقر ولم يعذر له حتى مات قال
 اذا كان له مال اخدمه والا فوجد من لا قرب
 فالاقرب وروى الحسن بن محمد بن سماعة عن
 احمد بن الحسن المثنى عن ابى بصير عن
 قال سالت ابا عبد الله عليه السلام في رجل
 قتل رجلا مستعدا ثم هرب ولم يعذر عليه قال
 انما كان له مال اخدمت الدية من ماله والا
 فمن الاقرب الاقرب فالاقرب فانه لا مطلق
 دم امرئ مسلم وروى ابو بصير عن عبد الرحمن

ور

قَاتِ سَمْعَتِ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ
 قَالَ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي الْخَطِّ
 شَيْبَةُ الْعَدَانِ يَمْتَلِ بِالسُّطِّ أَوْ بِالْعَصَا أَوْ
 بِالْجُحَانِ دَمَهُ ذَلِكَ تَقْسُطُ وَهُوَ مَا يَمِينُ
 إِلَّا مِنْهَا أَرْبَعُونَ حَقَّةً بَيْنَ يَمِينِهِ إِلَى
 بِأَذَلِّ عَامِهَا وَتَلَوْنَ حَقَّةً وَتَلَوْنَ نِتَ
 لَهْوَنَ وَالْخَطُّ يَكُونُ فَمَهْ لَا تُونَ حَقَّةً
 ثَلَاثُونَ نِتَ لَهْوَنَ وَعَشْرُونَ نِتَ عَاضُ وَعَشْرُونَ
 ابْنُ لَهْوَنَ وَفِيهِ كُلُّ بَعِيرٍ مِنَ الْوَرَقِ مَارِقٍ
 عَشْرُونَ دِرْهَمًا وَعَشْرُونَ دَانِيرًا وَمِنْ الْفَنَمِ
 فِيهِ كُلُّ نَاسٍ مِنَ الْأَلْسَانَةِ وَرَوَى عَنْ
 مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى عَنْ نَوْسَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ
 بِالْمَعْلَاةِ الْفَضْلُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
 أَنَّهَا خَمْسٌ وَعَشْرُونَ نِتَ عَاضُ وَخَمْسٌ
 عَشْرُونَ نِتَ لَهْوَنَ وَخَمْسٌ وَعَشْرُونَ حَقَّةً

وَحَمْسٌ

وَخَمْسٌ وَعَشْرُونَ حَقَّةً وَإِلَى مَا تَقْضَى هَذَا الْخَبْرُ
 ذَهَبَ بِصَفْتِ الْعَسَلِ وَالْعَلَى بِالْجَمْعِ لَا ذَلِكَ
 أَوْ لِي لَأَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عِيسَى وَمُحَمَّدَ بْنَ سَنَانٍ صَعِيقًا
 وَإِذَا فَا بِالْجَمْعِ لَا ذَلِكَ لِيَعْبُذَنَّ عَلَى الْجَمَاعَةِ وَإِنْ
 كَانَ السَّلُّ خَطًّا شَيْبَةُ الْعَدَانِ فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ
 ثَمَنُهُ إِلَى الْبَاطِلِ عَامٌ وَمَا تَلَوْنَ حَقَّةً وَتَلَوْنَ
 لَهْوَنَ عَلَى مَا رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُغِيرَةِ الْبَصْرِيُّ
 بْنُ سُوَيْدٍ عَنْ ابْنِ سَنَانٍ فِي الْحَدِيثِ الَّذِي يَدْعُمُ
 وَرَوَى جَدُّ ابْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحَزَمِ عَنْ ابْنِ
 عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا ثَلَاثُونَ
 حَقَّةً وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَارْبَعٌ وَثَلَاثُونَ
 ثَمَنُهُ كُلُّهَا طَرَوْهُ الْعَمَلُ وَرَوَى عَنْ ابْنِ مُحَمَّدٍ
 عِيسَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَنَانٍ عَنْ الْعَلَاءِ بْنِ رِضْوَانَ
 ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهَا ثَلَاثُونَ
 حَقَّةً وَثَلَاثُونَ حَقَّةً وَارْبَعٌ وَثَلَاثُونَ

رَل
حَقَّة

رَل
الْحَزَمِ

حلقه كلها طرق الفحل وقال الشيخ
 المعتق منها ثلاث واثنا عشر حلقه
 دية الجديمة الخط ثلاث وثلاثون حلقه
 ثلاث وثلاثون حلقه وأربع وثلاثون حلقه
 وهو المذكور في خبر بصير وجز العلاء بن
 فضيل وقال الشيخ أبو جعفر في بيان الحلق
 ثلاث وثلاثون حلقه ثلاث وثلاثون حلقه
 ثلاث وثلاثون حلقه ثلاث وثلاثون حلقه
 قال في الكيايين المذكورين وقد روي
 أنها ثمانون حلقه ثلاث وثلاثون حلقه
 وأربعون حلقه ولم أفهم في التفسير
 لا يتصلان على حديث باقر في النهاية
 وفي بيان الحلق الخط سبعة العمد روي
 في العمد المحض ستة وأربعون حلقه
 الحلق ثلاث سنين وأما حلق الخط

النهاية

سنة

شبه العمد فقد ذهب الشيخ أبو جعفر في بيان
 الخلاف إلى أنها تسادى في سنة واحدة
 وقال في المبسوط تسادى في سنتين
 الشيخ المحدث المعتق وقال صاحب الجلية
 تسادى في سنة واحدة إن كان عشاء وساد
 في سنتين إن لم يكن كذلك والصحيح أنها
 تسادى في سنة واحدة سواء كان غيا
 أو غير غي يدل على ذلك أن الأصل عدم التكرار
 في الحلق ويدل عليه أيضا ما رواه الحسن
 محبوب عن أبي زرعة عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال قال علي عليه السلام تسادى في خط
 في ثلاث وستين سنين وتسادى سنة
 العمد في سنة واحدة
 بحسب السنة في مائة وخمسين في شهر الراس
 الحكمة أدامت فان ثبت كان الحلق على

رجله فيه لا ريش وان كان امره معه
 فتأبوا وقال السبع المصدمة المصدمة في
 شعر الرأس اذا اصبحت لم ينبت ما ديار
 وكذلك قال شعر الحمة وفي ذهاب
 العقل بعد اشتهاء سنة ولم يرضع الدية
 كاملة وكذلك بحال الدية كاملة اذا رجع
 بعد مضي السنة والربا في وقت فان رجع
 قبل مضي السنة فعلا لا ريش وفي ذهاب
 البصر من داء العينين الدية كاملة
 ذهاب العينين والبصر من الدية كاملة
 فان كان بصر يمين او ضربات فيه لكل
 وفي كل واحد من العينين نصف الدية
 وفي عين لا عور الدية كاملة اذا كان
 امور خلقه وقد ذهبنا في من حرم له
 وبه قال الشيخ في سبيل الخلاف هذا اذا

قال لا ي

النهاية يوم

كامر

كانت الحناية خطأ فان كانت عمدا فهو مختار
 بنان صلح عن الجاني وما خذ نصف الدية
 مكره وما خذ الدية كاملة وبه قال الشيخ
 في النهاية وهو الصحيح روى ذلك احمد بن محمد
 عن ابن ابي عمير عن عاصم بن حميد عن محمد بن
 قيس عن ابي جعفر عليه السلام ان امير المؤمنين
 عليه السلام قضى بذلك رواه محمد بن عيسى
 محبوب عن محمد بن الحسن عن ابراهيم بن الاذني
 عن عبد الله بن الحكم عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 الشيخ في سبيل الخلاف انه بالخيار من ان يقتص
 من احدى عينييه او ياخذ الدية كاملة وبه قال
 السبع المصدمة المصدمة وان كان العور قد
 ذهب في قصاص او في عليه جاني واحد
 دسها او عني عن الجاني لم يكن له اكثر من نصف
 الدية ان كانت الحناية خطأ وان كانت عمدا

فقد قطع عين الجاني او بطلان على شي ايا
نصف الدر او اكثر او اقل وفي اهداب
العينين جميعا الدر كاملة وفي كل واحد
منها ربع الدر على ما ذكر الشيخ ابو جعفر في
وسايل الخلاف وهو مذهبا في حقيقته
وقال ابو دريس في حكاية وهو مذهب
وهو مذهبنا في سوا ذلك مصنف في
في كل حديث ثلث في الحسن وفي اشعار
العينين جميعا الدر كاملة في الاشعار
منها نصف الدر وفي كل واحد ربع الدر
وفي الاعلىين ثلث الدر وفي كل واحد
منها الدر وهو المذكر في كتاب طريف
وهو قال الشيخ الحلي في المذهب والشيخ
ابو جعفر في البناء في سلافة الرسالة
وقال الشيخ ابو جعفر في المبسوط في الاربعة

لا حرج

الاجفان الدر كاملة وفي كل واحد سائر
خمسون دينار او يور قال في اهداب
اصحابنا الدر التثنية ثلث الدر وفي الاعلى
ثلثها وقال في سوا الخلاف في الاربعة
الاجفان الدر كاملة وفي كل حن من
عين واحد خمسة دنانير في الاعلى منها
ثلث دينار وفي الاعلى ثلث دينار وقال في
المبسوط في فصل القصاص في شعر الاجفان
نصف الدر وقال في حكاية الدر في العينين
الاعلىين ثلث الدر في ثلث دينار وفي الاعلى
درهما وفي الادنين مع الدر كاملة وفي كل
واحد منها نصف الدر وفي قطع منها بحسب
وفي السبع الدر كاملة وفي لاني اذا قطع
فاستحصل الدر كاملة وفيما قطع من حكاية
وفي الماد في الدر كاملة وقال ابو الصلاح

اربعة الانصاف العمة وفيها النصف العمة
 كاملة وفي الخاتين العمة كاملة وفي كل واحدة
 منها نصف العمة وفي السفين العمة كاملة
 وفي السفين منها ستارة دينار وفي العليا اربعة
 دنانير وهو مذهب الشيخ ابو جعفر في بيان الخلا
 ولا استبعاد والنهاية وبه قال صاحب
 الوسيط رواه الحسن بن محبوب عن ابي حمزة
 عن ابيان بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 في السفين ستارة وفي العليا اربعة دنانير لان
 السفين ينسب للعليا وذهب الشيخ ابو جعفر
 في المبسوط والشيخ الحلي في المسند وسنادر
 في الدرر والابو الصلاح في الكافي الا ان
 في السفين ثلثي العمة وفي العليا ثلث العمة
 وذهب الشيخ ابن ابي عمير الى ان السفين
 متساويان رواه جماعة ولم يسنده الى احد

كل
 سة
 الف

من الحجية عليهم السلام وفي المهرج واستد
 في الاستبعاد الى ابي عبد الله عليه السلام وفي كل
 طرف من اصحاب اذا قطعت النصف العليا فاصبحت
 فتمت نصف العمة ستارة دينار وفي السفين
 السفين اذا قطعت فاصبحت ثلث العمة
 ستارة وستة وسقور دينار وثلث دينار و
 ثلثي حل قوله على انه اذا قطعت احداهما مفردة
 عن الاخرى فاما اذا قطعتا معا فليس فيها
 الا العمة وفي الحجية العمة كاملة واذا ثبت
 فيها ثلث العمة وسبب الخلاف في ذلك
 وفي الخاتين العمة كاملة وفي كل واحد منها نصف
 العمة وفيها ثلث العمة وفي الاصل
 العمة كاملة والتي تسمى عليها العمة ثمانية
 عشرون شيئا اثني عشر في مقادير النعم وهي
 اربع ثمانية واربع ربايعيات واربع ارباب

لكل واحد خمسون ديناراً وستة عشر في مائة
 الفم لكل سن من مائة خمسة وعشرون ديناراً
 وفي السن الزائدة إذا قلعت ثلث السن
 الأصل وقال الشيخ المنيد في المختار
 أبو جعفر في مائة الخلاف في الأرض وفي
 سن البقي قبل أن يفرغ ويرى قال الشيخ
 مصنف التوسيلة جاء بالغير خبراً أحدهما
 رواه الشوكاني وهو عاصي والآخر رواه
 محمد بن الحسن بن شعوى وهو غال وقال
 الشيخ في المسوط والذي رواه أصحنا أن
 كل سن يعبر ولم يضر أبو الصلاح
 في عمره دنائير وذهب الشيخ المنيد في المختار
 والشيخ أبو جعفر في النهاية إلى أن في الأرض
 وهو اختيار ابن إدريس هذا وإنه قال
 لم يثبت فيها دية كاملة وفي اللسان

الدية

الدية كاملة وإن كان آخر سن منه ثلث الدية
 ذهاب الدوق الدية كاملة وفي ذهاب الكلمة
 الدية كاملة تقسم الدية على ثمانية وعشرين حرفاً
 لكل حرف جزء من ثمانية وعشرين جزء من الدية
 روى هذا الشوكاني وروى الشيخ أبو جعفر
 في المسوط والنهاية وروى الحسين بن سعيد
 عن حماد بن عيسى عن عبد الله بن عثمان عن
 عبد الله بن السداس أن الدية تقسم على عشرين
 حرفاً وفي الصنعة كلمة من العين والهمزة
 وهو المذكور في كتاب طرفة بن زاهي وفي النفس
 الدية كاملة قال بعض اعتباراً بالساعات لأن
 العجز يطول والنفس في نفس الأيمن من الألف
 مضت ساعة مما إلى الشق الأيسر ثم تقار
 بنفس غيره فأنقص أخذ بحساب ذلك من الدية
 روى ذلك حماد بن عيسى عن حماد بن الحسن عن حماد بن

السميل عن صالح بن عفيف عن رفاعه عن أبي عبد الله
عليه السلام وفي العنق الاكبر فطار اصوي
الدمه كامله وفي كل واحد منها نصف الدمه
المعصدين الدمه كامله وفي كل واحد منها
الدمه وفي الساعدين الدمه كامله وفي كل
واحد منها نصف الدمه وفي اصابع اليد
الدمه كامله وفي كل واحد منها عشرين الدمه
وفي كل اظفه ثلث الفسار الا الابهام وفي
كل اظفه منها نصف الفسار لانها مفصلين
وهو هكذا في اليد في المنصف والشيخ
ابو جعفر في النجاره والمسطوطه وسلاسه
الرسالة وهو احسن ما رأيت اذ ليس في
اليد في الابهام ثلث اصابع اليد وهو
الشيخ ابو جعفر في الاستبصار وثاني الحل
وأي الصلاح ومصنفه الوسيط وهو
المعتمد

والمنصفه عليها اذا كانت زوجة حتى
موت والا فضا هو ان يصير مخرج المني
والخصي والولد واحد لان بينهما
حاجزا رقيقا فان كانا معا بعد شع
سنتين لم يكن عليه نهي واما الافضا
بالاصبع او غيرها ففقه المخاصة
مستوار كانت زوجة او غير زوجة و
في لانشين ثم اذا قطعتهما الى العظم
الدمه كامله وفي كل واحد منها نصف الدمه
وفي المخذين الدمه كامله وفي كل واحد منها
نصف الدمه وفي الشايقين الدمه كامله
وفي كل واحد منها نصف الدمه وفي
القدمين الدمه كامله وفي كل واحد منها
نصف الدمه وفي اصابع الرجلين الدمه
كامله وفي كل واحد منها عشرين الدمه و

قال الشيخ المفيد في المصنف والشيخ
 أبو جعفر في النهاية واصلح في الكافي
 وسنادر في الرسالة وهو اختيار
 ابن ادریس وذهب الشيخ أبو جعفر
 في مسائل الخلاف والمسبوط الى
 ان في كتابهم ثلثة اصناف
 المحسن وهو المذكور في كتاب الطريق
 بن تايه صحيح وجميع ما ذكرناه مما يجب فيه
 الدية كاملة او كان في الحر ففدية
 دية وان كان في احره ففدية بها وهي
 نصف دية الحر وان كان في ذمي ففدية
 دية وهي ما نورد بشارا ان كان ذكرا او
 ان كان انثى فعنها اربعون ديناراً وان
 كان في ملوك او ملوكة ففدية فتمتها
 ما لم تزد فتمه على دية الحر فان رادت
 على

ان

على الحر ردت اليها جزاين تعلقان بهذا
 الحديث سعيد بن محمد بن خالد البرقي عن ابي
 عمر هشام بن سالم قال كان في كتابان ثمان
 ففدية الدية وفي احدى ما نصف الدية وما كان
 واحد ففدية الدية رواه ابو جعفر محمد بن علي بن
 في كتاب من لا يحضره الفقيه في باب ما يجب فيه الدية
 ونصف الدية عن ابن ابي عمير عن هشام بن
 سالم عن ابي عبد الله عليه السلام وعن ابي ابراهيم
 عن ابيه عن ابي بصير عن عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال ما كان في الحر ثمان ففدية
 الدية مثل العتق والدين **صل**
 تحت ثمان الدية كاملاً وثلاثها بالدية الا الضم
 في ثمانية مواضع في السنة الشفعية الى ان ذهبت
 المفيد في المصنف وابو جعفر في المسبوط والشيخ
 الصلاح الكافي وسنادر في الرسالة والصحيح ذكرناه

در

العضو الذي اذا ضرب مضارا مثل سوارها
 مما كان يجب فيه الدية كاملة او اقل في نزول
 الما الى العيدين بالكمة الوجهة وغيرها
 وفي السن اذا ضربت فاصدعت ولم تسقط
 كذلك اذا ضربت فاسودت وقال مصنفه
 وفي سوادها وانضما عنها الثلث منها و
 في قطع السواد ان الصدع على ديتها وفي
 كما يظن في ناصح اذا اسودت السن الى الحول
 فلم يسقط فديتها دية الشايط جسون
 دينار فاذا اصدعت فلم يسقط فديتها
 عشرة دنانير او ما انكسر منها في حيايتها
 النخس عشرة دنانير فان سقط بعد ذلك
 سودا فديتها اثني عشر دينارا انضفت الكسر
 منها في حيايتها من الحول والعشرين دينارا وانما
 عظم من عضو فمقط في ذلك العضو فمقتل

دية ذلك العضو الذي
 هو فيه صوم

تصديق

فصل في الرجل في خمسة اوضاع

في الجراحين معا وفي كل واحد من اربع
 الدية وفيما اصاب بذلك بحساب
 ذلك وفي دومة الالف وهو الحاجر
 بين المخرج وفي احد العضوين او كان
 فيما معاده الرجل وهذا القسم لشمس
 اقسام اكثر او في كذا طرف بن ناصح
 انضما وضي على عليه السلام في صدع
 الرجل اذا اصاب فلم يسقط الايمان
 الا اذا احرق نصف الله حيايتها
 وفي انضما والصدر اذا ضرب فدية
 حيايتها دينار وانضما اذا قطعت
 الشفة العليا حيايتها ستون صاع فديتها
 نصف الله حيايتها دينار وفيما قطع
 منها بحسب الله جميع ما ذكرناه في

فجما
 ر

نصف ص

دوم

سماول
 القسم

من

هذا الفصل انما يلزم ذلك اذا كان
 في الرجل فاذا كان في الحرة ففنيته
 نصف دينها وان كان من ذمي ففنيته
 نصف دينه وان كان من المملوك
 ففنيته نصف قيمته وما لم يتجاوز نصف
 دينه كحر فان تجاوز رد الى نصف الحر
فصل تحت يدي الله الحر في سبعة
 وثلث مريضاً في الحج اذا اصاب
 فنبقت رواه سهل بن زياد عن محمد
 بن الحسن عن سمعون عن عبد الله بن محمد
 عبد الرحمن عن سمع عن ابي بصير
 عن ابي عبد الله عليه السلام وقال
 سلا في الرسالة في شعر الدوا والراس
 اذا لم يسب الله فان سب ففنيته
 ربع الله وفي لسان الاخرس وذكر

ديمه

العنق

العنق وفي ذكر الحصى رواه الحسن
 محبوب عن ابي الورع عن بردين سمعوه
 عن ابي جعفر عليه السلام وفي الظهر
 اذا كسر ثم صلح وفي المامومة في
 الراس وفي الحامصة في البدن
 ما قدم في الانف اذا لم يند
 فان اشقت ففنيته خمس الله
 ما يتادنيار وفي جزم الانف
 الله على ما رواه غياث بن الحسن بن
 سمعون وفي كل جانب من الانف
 الله على ما رواه عياض وجرير رواه
 محمد بن عبد الرحمن العوفي وفي سرة
 الشفتين حتى يند والانسان ملك
 الله فان بدت والثامت ففنيته
 الله وفي البضة اليمنى ثلث الله

ول
 القصص
 الاسنان

وقد تقدم الخلاف فيها وفي سلب البول
بكر العيص او العمان اذا دام البول
الى صبح يوم القطع تلك الدية ومن
داس نطن انسان حتى يحدث وجب
ان داس بطنه حتى يحدث لحرم رواه
السكوني وقال ابن ادريس في فصل
فيه لان فيه تعري بالانفس اذا صحت
المراه فارتفع حضاها انتظر بها
سنة قال لم يرجع اليها خلفت رواه
علاء دها تلك في المراه وجب
على العاقلة الحرم او في شهر الحرم
وهي حبة ذى القعدة وذى الحجة
والحرم الله كامنة وتلك الدية
ودفع السبع الموقوفة الهامة
والمبيوط والهديب والسبع
المسد

البصير

البرم

المفيدة المقففة وسلافة الرسالة
ومصنف الوسيلا وروى ذلك ابن ابي
عمير عن ابي بن عثمان عن زاذله عن
ابي عبد الله عليه السلام في الحرم ورواه
الحسين بن سعيد عن فضالة بن ابي
كلب بن معاوية عن ابي عبد الله عليه السلام
وفي قول السق تلك الدية وفي كل قوف
تلك دما لعضوا الذي هو فيه سواء كان
ما يحب فيه الدية او اقل رواه علي بن محمد
بن نونس عن صالح بن عقبة عن معاوية بن
عمار عن ابي عبد الله عليه السلام وفي
كتابا بظرف من ناصح وفي من حلا بركي
تلك رواه بالذي من رواه
محمد بن علي بن محبوب عن احمد بن محمد
محمد بن عبد الجبار عن الحسن بن علي بن

فضال عن عبد الله بن ابي بن الحسن
 عثمان عن ابي عبد الله عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال قضى على
 السلام في ظل الصخر جارية ناصعة
 فحرق مناسنها فلا تمك بولها
 فجعل لها بلكا اليه مائة وستون
 ستون وثلاث مائة وقضى لها صدا
 مثل نساها وفي كتاب طريقها
 في السفة العليا اذا اصبحت
 شينا فاحشا فدمتها فلما ديار
 وثلاثة وثلثون ديناراً وثلث دينار
 وفي المنك اذارة ثم يلعن
 النفس في البر
 ثلث الدية للنفس وفي السبا اذا
 كسرت فعضب ثلث دية النفس
 فعضبت

ثلاث

ل
دية

في العود اذا كسرت فعضبت ثلث دية النفس
 وفي الركبة اذا ارضت فعضبت ثلث دية النفس
 وفي الورك اذا ارضت فعضبت ثلث دية النفس
 وفي الكتف اذا ارضت فعضبت ثلث دية النفس
 عيبه ثلث دية الرجل ثلث مائة وبلدية
 ثلثون ديناراً وثلث دينار وثلث دينار
 الا في اليد ثلث مائة دينار
 فاما ما تحتها ثلث مائة دينار
 النفس وفي العنق العار اذا ارضت
 ثلث دية ثلث مائة دينار
 في المصطوب وسبيل الخلافة وجاوت
 بذلك الاجابة صحيحة وذهب السمعاني
 الى المنفعة وذهب جمعوا الى الصلاح الى
 ان فيها الربح وجاوت بذلك صحيف
 رواه عبد الله بن عثمان عن ابي عبد الله عليه السلام

في

من

والهاية

وذهب المفرد والبالصلاحي ايضا الى
 ان العين العاينه اذا اطعمت وذهب
 سوادها بحمض فيه ربع درهم وفي قطع
 اليدان ثلث ثمنها صححه سوا كان ما
 فيه الدهن كله أو أقل وفي شعر العين على
 ثلث درهم العين وقد عدم الخلاف في
 فتحه لاثنين درهمين في الاذن وفي جرحها
 درهمين في الشحم ايضا وقال الشيخ في
 ما بل الخلاف ومضف الوصيل في
 ذلك طريقا رواه معوية بن عمار في الخبر
 المتقدم ان كل فوق لك الدهن في
 سن الاسود اذا قلع ثلثه درهم صححه
 على اصح القولين في
 السح في ما بل الخلاف ومضف
 الوصيل وهو اختار ابن ادریس

ل
 الاذن

وهو في كتاب طريق نواصي ديتها النبي
 دينار ونصف وقال الشيخ في
 المناسه في يارب في الأعضاء والحوارج
 فيه ربع درهم في الشحم ربع درهم
 رواه عبد الله بن بكير هو في زودى
 احمد بن محمد بن علي بن الحكم ومعوية عن
 ابيان عن معوية بن عمار عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال كان من المؤمنين على علمه
 وعلى اولاده الف الف السلام رسول اذا
 اسودت الشفوية جعل فيه الدهن في
 سن الزائدة الف الف مسودة ثلث
 درهم الاصل في وقال الشيخ
 الزايد في لاصبع الاصبع
 وفي العظم اذا رضع ثلثه درهم في العصب

فيها

الذي هو فيه سواء كان ما يحب فيه الدمة
 الكاملة أو أقل فإن صلح من عزم
 ولا عيب فيه أربعة أخص من ربه
 رضى وفي كتاب طريف وفي دية
 الرضى إذا رضى محرم على عزم ولا
 عيب تلك دية اليد مائة وسبعة
 سنون بئرا وبئرا دنانير وفيه
 الرضا وفي الكعبة إذا رضى تلك دية
 اليد **فصل** الجراحات عشر أولها
 وأخا رضى وهي شبه الخدش وفيها
 بعر والتلايته وفي التي يتق الدم
 وفيها بعران ثم الباضة وهي
 التي تنقطع الدم وهي ثلاثة أبعون
 وسى أدنى الباضة مثلا حمر ثم
 السحاق وهي التي يسلع الفسر الذي

بن

بن اللحم والعظم وفيها ادبع بعون ثم
 الموضحة وهي التي يسلع العظم وفيها
 حجة البع ثم لها سمه وهي التي
 تشتم العظم وتكسره من غير قصد
 وفيها عشرة أبعون ثم المنقلة وهي
 التي يحول إلى بطل العظم من موضع إلى
 موضع وفيها خمسة عشر بغير اسم الماوية
 وهي التي تلغ أقم الرأس وهي
 الحريقة التي فيها الدراع وهو الح
 وفيها تلك الدية ثلاثة وثلاثون بعران
 كان من أصحاب الإبل ولم يدره تلك
 العمداء بكله تلك الماوية وهو
 من ذهب سيد ويص في الاستصار
 والمقيد في المقيد والى جعفر
 النهاية ثم الدامغة وهي التي يحرق

خرج

الناصر

الخبطة او تصل الى خوف الدماغ
 وفيها ما في الماسومة ثم الجافية
 البدن وهي التي في الحوف وفيها
 ما في الماسومة في الرأس واعلم ان
 اصحابنا يعتقدون على ديار سب
 من هذه الحركات وهي السحابة
 الموضحة والهاشمة والماسومة والحاشية
 والمسئلة واحلفوا في الحارصة والدا
 والباضعة وذهب المصنف والمفيد
 المصنف وسلافة الرسالة والموصل
 الى ما ذكرته في الحارصة والدا
 والباضعة وبها السب
 الصلاح في الكافي و
 الحارصة هي التي في
 الباضعة وهي التي يصنع الدم وفيها
 شعيرتين

ابن اديس

بعين ان ثم الملاحمة وهي التي بعد
 التلم وفيها ثلاثة ابرع والصحيح ما ذهب
 اليه ويدل عليه ما رواه محمد بن علي
 مجوف عن احدي محمد بن الحسن بن علي
 بن طريف عن منصور بن حازم عن ابي عبد
 الله عن ابي الحسن قال في الحارصة
 بغرو في الدامنة لعمران وفي الباضعة
 ثلاث من دمل الحسن بن سعد عن العام
 بن عروة عن ابي بكر عن ابيه عن ابي
 عبد الله عليه السلام قال في الباضعة
 ثلاث من دمل وعنه عن ابن ابي عمير عن
 حماد بن ابي جلي عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال في الباضعة ثلاث من دمل قال
 اجمع ما رواه سهل بن زياد عن محمد بن
 الحسن بن محبوب عن عبد الله بن عبد الرحمن

عن سمع بن عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام
 قال قال امر المؤمنين عليه السلام قال
 رسول الله صلى الله عليه وآله في الدنيا
 بعين وفي الهاشمية بعين ان وفي الملا
 ثلاثة يعرفون وبارواه على بن ابيهم
 ابيه عن الوفاء عن الكوفي عن ابي عبد الله
 عليه السلام في الحكم والجواب بان
 الاخبار التي استدلنا بها اعدل رجا
 لان سهل بن زياد ضعيف ومحمد بن الحسن
 غالي والمتكوفي من رجال العامة وهذه
 الجراحات انما يكون هذا حكمها اذا كان
 في الراس والوجه فاما اذا كان في
 غيرها بجوار ذلك من تنسوبا
 الى العضو التي هي في مثل ذلك
 الموضحة في الراس والوجه ففنها نصف
 عشر

عنه
 اسئل
 ر

ول
 الذي

عن ابي عبد الله عليه السلام

عن ابي عبد الله عليه السلام وان كان لا يصح ففنها نصف
 عشر الله لا يصح وهكذا في الجراحات
 وقال الشيخ في النهاية والقضاة
 في جميع الجراحات الا المامومة خاصة
 لان فيها فخر بالنفس وليس فيها
 اكثر من ديتها وذهب الشيخ في مسائل
 الخلاف في البسوط الى ان العصاص ينبت
 في المامومة والكاهنة والهاشمية المتعلمة
 وهو اخص من ادرسي **فصل**
 في الجراحات التي لا يورث من صفاتها
 والحري في المرتد عن طهر روي عن
 ابي امامة عن ابي عبد الله عليه السلام ان من
 مباح لكل من سمع ذلك منه ومن حكمه
 العصاص فلا كان وجها ومن قبله
 الجرح فلا كان رجا او غير ذلك على
 الجرح او غيره

وهو

القولين والذين في الشجر في النهاية
 يدرك على ذلك ما رواه عن سائرهم
 عن أبيه عن أبي عمير عن حماد عن
 الحلبي عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال أما رجل فقل في النقص
 أو الجمل فلا دية له وذلك عليه
 أيضا ما رواه جعفر بن بشر عن محمد
 بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام
 قال من قتل العضاض أو الجمل لم
 يكن له دية وذلك عليه أيضا ما
 رواه علي بن محمد بن عيسى عن يونس
 عن فضيل بن صالح عن زيد الشحام
 قال قال أبو عبد الله عليه السلام
 من جرح فله العضاض هل له

رجل

عن

د

دية فقال لو كان ذلك لم ينقص
 من أحد ومن قتل الجمل فلا دية
 فإن كان في شيء من حدود البلاد
 فإذ دية من بيت المال يستدلا
 على ذلك بما رواه الحسن بن محبوب
 عن الحسين بن صالح الثوري عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال كان
 علي عليه السلام يقول من ضربناه
 حدا من حد ودا الله فإله فلا دية
 له علينا مما في ضربناه حدا في
 شيء من جموع الناس فما كان
 دية لنا والعمل بالأحبار الأولى
 أولى لأن الحسين بن صالح زندي
 تبرى ومن شئت سوك الله صلى
 الله عليه وآله ولم يأخذ دية عليهم لم

الحسن

الحسن

قد مر هدر لكل من سمع ذلك منه
 رواه خبر من روى عن النبي في باب
 القضاء وفي فصل الزحام عننا
 ان عبد الله الجاسي قال ابو عبد الله
 عليه السلام فقال اني فلت سبعة
 من يشتم امير المؤمنين عليه السلام
 فقال ابو عبد الله عليه السلام عليك
 بكل رجل كبش تدبجه فاني لا املك
 فلتهم من عرذن الامام ولو
 انك فلتهم باذنه لم يكن عليك
 شيء وروى في باب البديع
 في العزة انه حلق الدم ولم
 يضر الكلب ومن دعى له مني
 حل فله ولاديه له رواه احمد
 بن

روى

يعني امواله

بن محمد عن ابي فضال عن حماد بن عيسى
 عن ابي يعفور قال قال رسول الله
 عليه السلام ان برعا برغم ابنه
 قال ان سمعته يقول ذلك
 فاقتله ومن طلب انسانا على
 نفسه او ماله فدفعه فاذا الى
 قتله فلا دية له ومن دخل دار يوم
 ليس في شئ منهم فسلوه فلا
 دية له واذا اقل الاب ولد
 خطا كان له على اقله الاب
 ما خذنها منه ورثته وورث الاب
 فان من الولد وارث ولادة
 له ومن مات في زحام يوم الجمعة
 او يوم عرفة او غيره من الايام
 او على جسر او شبهه ولم يعثر

متاعهم

قائلة وليس له وارت فلا دية له قال
كان له وارت فله الدية من بيت المال
والمرأة اذا جامعها زوجها بعد
بلوغ تسع سنين فمات من ذلك
الحمل فله دية لها والاعنف
الرجل بزوجته او المرأة بزوجها
فمات الرجل او المرأة وهما غير
متممين فلا دية لهما على ما ذكره
الشيخ في المفاتيح جاء به حديث
ضعيف رواه يونس بن عمار في انا
عن ابي عبد الله عليه السلام والصحيح
ان عليها الدية ذوق العود لان
الاصل بسفوف لك وبه قال
الشيخ في التهذيب وسادس
الرساله وهو اختيار محمد بن اديس

وله
له

وهل

وبدل على ذلك ايضا ما رواه الحسين
بن سعيد عن ابي ابي عمر عن حماد عن
الحلي وهشام بن سالم وعلي بن النعمان
جميعا عن ابن مسكان عن سليمان بن خالد
عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
رجل اعنف بزوجته ورغم انما مات
من عنقه فاب الدية كاملة ولا يستل
الرجل والصبيان دخل دار قوم فوقع
في نهرهم فمات اصحاب الدار ما مومنين
وليس منهم ومن اهل البني عمارة
او دخل نهر فمات فلا دية له وان كان
بينهم عمارة ضمنوا الدية ان كان
عليهم باذنهم ومن عتقه دية له
عنه صاحبها او رقت غيره فمات
فلا دية له وان كان راكبها ضربها

فجرها

عنه

او ركضها فصدمتها فانا اوفيت
فانت فعلى فاعل ذلك الدية واذا انقلب
دايت من غير مرضا جثها ففعلت
انسانا برها او جرحته فلا دية له
ومن ركب دابة وبار عليها او كان
يتودها فاصابت انسانا برها
او باحدهما فقتله فلا دية له الا
ان يضربها ركبها او غيره فيكون
الدية على فاعل ذلك ويضرب ركبها
ما تصيبه بيديها او باحدهما في
الموضعين معا سواء ضربها اول
يضر بها فان كان واقعا عليها او شيئا
من ذرايعها ضمن ما يصيبه بيديها
او ذرايعها ضربها اول يضر بها
ومن جرد اتيته انسانا فميت

او رجل يقيم

فقتله

فقتله فلا دية له على صاحبها سواء
كان معها او لم يكن الا ان يكون ضاربا
او يضربها فان كان ضاربا وجوب عليه
الدية ومن وقع من علو على غيره لم
يدفعه دافع ولا يعده هو ذلك فمات
الا على ولا أسفل او ماتا معا فلا دية
فان يعده هو ذلك او دفعه دافع كان
الدية على فاعل ذلك ومن عتبت بحب
فلا دية له على ما ذكر الشيخ في التبا
والصحة تلاك وليا المجنون دية من
بيد المكمل على ذلك ما رواه الحسين
بر محبوب عن علي بن رباب عن ابي بصير قال
سالت ابا جعفر عليه السلام عن رجل قتل
مجنونا قال فقال ان كان المجنون اذا
دفعه على نفسه فلا شيء عليه من قود ولا دية
عن ذلك

نقل

او

ادام

ونعطي ورثة الدية من المال ومن جدد
يمنع فرج فلا قصاص عليه ولا دية لما
رواه احمد بن محمد بن عيسى عن محمد بن اسمعيل
عن برقع عن محمد بن الفضيل عن ابي الصباح
الكناني عن ابي عبد الله عليه السلام قال
كان صبيان في زمان علي عليه السلام يعور
باحطارهم ورمي احدكم كطعم تدوير باقية
صاحبه فرفع ذلك الى امير المؤمنين عليه السلام
فاقام الرأى البينة فانه قال جدار
فادري امير المؤمنين عليه السلام انقص
عنه وقال قد اعذر من جدد وهذا
الجزار ورد اعلى سب خاص للصبيان
ولفظ العموم وهو قوله عليه السلام قد
اعذر من جدد ولفظ من للعموم على ما
تقدم في كتب اصول الفقه ومن دخل

دار

دار قوم بغير اذنهم فقتلهم كلهم مات
فلا دية له ولا دخل باذنهم فقتلهم الدية
وروى ابو الحسين بن علوان عن عمرو بن
خالد عن زيد بن علي عن ابيه عن علي عليه السلام
انه كان يضمن صاحب الكلب اذا عقر به ادا
ولا يضمنه اذا عقر لبيلا واذا دخل ^{في} دار
دار قوم باذنهم فقتلهم كلهم فمقتل
واذا دخل عليهم بغير اذنهم فلا ضمان
عليهم هذا اخر الخبر والمسلم اذا كان
عند قوم من المشركين ليس منهم وبين
المسلمين ميثاق فقتل المسلم خطأ
فلا دية له ولا على قاتله كفارة لقتل
الخطأ وقد تقدم وان كان بينهم مشاق
وجب على قاتله الدية والكفارة المذكورة
وان كان قاتله بغير ذلك وجب عليه الدية

الموزاعن

وان

فاما الكفارة في قتل العمد فقد تقدم ذكرها
 واذا اعتلم العمد وجب على صاحبه
 حفظه فان قتل البغايا او الففسخا
 قبل ان يلزم به صاحبه لم يكن عليه دم ولا
 غيرها فان علم بمرور في حفظه كان
 ضامنا لما يتلوه وروى سهل بن
 زياد عن محمد بن محبوب عن الحسن بن عمار
 عن عبد الله بن عبد الرحمن عن سمع بن
 عبد الملك عن ابي عبد الله عليه السلام
 ان ابا امير المؤمنين عليه السلام كان اذا
 صال الفحل اول مرة يضمن صاحبه
 فان اثناء ضمنه وروى علي بن ابراهيم
 عن ابي عبد الله عليه السلام في قول
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله اليد
 حار والعجا خمار والمعدن جبار

دل
 اثني

وروى

وروى الحسن بن محبوب عن ابي علي عن ابي
 عن ابي عبد الله عليه السلام قال سألته
 عن رجل غيبه رجل على ذابة فاراد ان
 يطأ فرحم فتعرب صاحبه او يصر عنه
 وكان جرحا او غيره فقال ليس عليه
 ضمان انما رجم عن نفسه وهي الحمار
 وروى عن علي بن ابراهيم عن بعض اصحابنا
 عن ابي الصباح الكاظمي عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال من احدث حدا في
 الكعبة قتل وروى محمد بن علي بن محبوب
 عن احمد بن الخطاب عن سيف بن عميرة
 عن عمرو بن سنان عن جابر عن ابي عبد الله
 عليه السلام قال من اثار اثار جديدة
 في مصر قطعت يده ومن ضرب في مصر
 قتل وروى محمد بن الحسن الباقلي عن

نصاها

ابراهيم بن هاشم عن النوفلي عن السكوني
عن جعفر عن ابيه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وآله من شهر سيفه قدمه
هدر وروى محمد بن اسماعيل بن مريم
عن حمزة عن ابن مزيه عن علي بن موهب عن
ابي الحسن موسى عليه السلام قال
اذا قام قائما قال يا معاشر
الفرسان سيروا في وسط الطريق
ويا معشر الرجال سيروا على جانب
الطريق قالوا فماذا نرى احدث على حصى
الطريق فاصاب رجله عيبا الرمثاء
الدية واتيما راجل اخذ في الطريق
فاصله به عيب فلا دية ثم الكتاب
يعون الملك الوهاب في حماد بن عمار

عام اربع واربعمائة
محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين
محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين
محمد بن الحسين بن محمد بن الحسين





